

تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان

تقرير تقييم للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٥



التمهيد: وزارة التعليم

تولي سلطنة عُمان قطاع التعليم عنايةً بالغة، بوصفه ركيزةً أساسيةً للتنمية الوطنية، وداعمًا رئيسًا للتماسك المجتمعي، ومسارًا لبناء مجتمعٍ معرفي يمتلك المهارات والقيم. ويُنظر إلى التعليم على أنه استثمار استراتيجي في الأطفال والياfecين، ومحرك جوهري لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال إعداد أجيال قادرة ومسؤولة تُسهم بفاعلية في مسيرة البناء والتقدم.

وانطلاقًا من أولويات التعليم الوطنية، تواصل وزارة التعليم جهودها في تطوير المنظومة التعليمية، عبر حزمة من المبادرات التي تستهدف الارتقاء بجودة التعليم، وتعزيز فرص الوصول إليه، وترسيخ مبدأ الشمولية. وتشمل هذه الجهود تعزيز الحوكمة، وتشجيع الابتكار، وتوفير بيئات تعليمية آمنة ومحفزة وداعمة، تلبي احتياجات جميع المتعلمين.

وفي هذا السياق، تمثل مبادرة المدارس الصديقة للطفل خطوة مهمة نحو ترسيخ مبادئ التعليم الشامل القائم على الحقوق داخل المدارس والفصول الدراسية. وقد أسهمت المبادرة، من خلال مواءمة التوجهات الوطنية مع المعايير الدولية والممارسات المبنية على الأدلة، في تعزيز بيئة المدرسة، والارتقاء بممارسات التعليم والتعلم، وتوفير بيئات داعمة تستجيب لاحتياجات جميع الطلبة على اختلاف قدراتهم.

ويأتي تقييم مبادرة المدارس الصديقة للطفل ليقدم قراءة شاملة لما تحقق من منجزات، وما أفرزته التجربة من دروس مستفادة، إلى جانب تحديد مجالات التطوير المستقبلية، بما يدعم جهود الوزارة في تعزيز جودة التعليم وعدالته على مستوى سلطنة عُمان، وفق نهج تشاركي يرسخ التكامل بين مختلف الأطراف المعنية.

وتُعرب وزارة التعليم عن تقديرها لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) على شراكتها البناءة، وما قدّمته من دعم فني وخبرات متخصصة أسهمت في تطوير مبادرة المدارس الصديقة للطفل. وقد كان لهذا التعاون دورٌ مهم في دعم وتعزيز الالتزام المشترك بتوفير تعليم شامل وعالي الجودة لكل طفل في سلطنة عُمان.

سعادة الدكتور بدر بن حمود بن راشد الخروصي

وكيل وزارة التعليم للتعليم

سلطنة عُمان



التمهيد:

منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسف

تؤكد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن لكل طفل الحق في الحصول على تعليم جيد يُنمّي قدراته، ويُعزّز ثقته بنفسه، ويُمكنه من الإسهام بفاعلية في خدمة مجتمعه ووطنه. ويُعد التعليم ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء أجيال واعية وقادرة على الإسهام في نهضة المجتمعات وازدهارها، الأمر الذي يجعل الاستثمار فيه استثمارًا في مستقبل الأطفال والمجتمعات.

وتواصل سلطنة عُمان جهودها الحثيثة في تطوير منظومتها التعليمية، استنادًا إلى مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ وقانون التعليم المدرسي الصادر عام ٢٠٢٣، اللذين أكّدا أهمية تنمية رأس المال البشري باعتباره أحد المراكز الأساسية للتنمية الوطنية. وفي هذا الإطار، تمضي السلطنة في تعزيز فرص الوصول العادل إلى تعليم جيد وشامل لجميع الأطفال والياfecين، بما يُسهم في ترسيخ بيئات تعليمية دامجة ومحفزة تتمحور حول الطفل.

وتأتي مبادرة التعليم الصديق للطفل بوصفها إحدى المبادرات الوطنية التي تُنفذها وزارة التعليم بالشراكة مع منظمة اليونيسف، بهدف تعزيز بيئات تعليمية آمنة وشاملة وتشاركية، من خلال تطوير الممارسات المدرسية، وبناء قدرات المعلمين، وترسيخ المبادئ المرتكزة على الطفل في مختلف جوانب العملية التعليمية.

ويُمثّل تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل أول تقييم يُنفذ ضمن برنامج التعاون بين حكومة سلطنة عُمان ومنظمة اليونيسف للفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، بما يجعله محطة مهمة لدعم التعلّم المؤسسي وتعزيز تطوير البرامج التعليمية القائمة على الأدلة، كما يوفّر التقييم معطيات ومؤشرات تسهم في قياس مدى ملائمة وفاعلية واستدامة التدخلات التعليمية، ودعم عمليات التخطيط وصناعة القرار وتطوير المسارات الاستراتيجية المستقبلية.

وتعزز منظمة اليونيسف بالشراكة الوثيقة مع وزارة التعليم ومختلف الشركاء الوطنيين في تنفيذ هذا التقييم، مؤكدة أهمية مواصلة العمل المشترك وتعزيز ثقافة التعلّم والمساءلة وتحقيق النتائج، بما يُسهم في دعم منظومة التعليم وضمان حصول كل طفل في سلطنة عُمان على فرص عادلة للتعلّم والنماء وتحقيق كامل إمكاناته.

سوميرا تشودري

ممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بسلطنة عُمان



الشكر والتقدير

جاء إعداد هذا التقييم ثمرةً لنهج تشاركي قائم على التشاور والتكامل، بمساهمة فاعلة من عدد من الجهات المعنية وأصحاب العلاقة، الذين كان لأرائهم وخبراتهم دور أساسي في مختلف مراحلهم. ويُعبّر عن بالغ التقدير لجميع من أسهم في إنجاح هذا العمل، دعمًا ومشاركةً. كما يُثمّن على نحو خاص الدور القيادي لوزارة التعليم، والتزامها المتواصل بتعزيز مبادرة المدارس الصديقة للطفل في سلطنة عُمان.

ويُعزى إنجاز هذا التقييم إلى الجهود القيمة لأعضاء اللجنة التوجيهية، وهم: الفاضلة شؤنة بنت سالم الحبسي، ممثلة سلطنة عُمان في المجلس التنفيذي لليونسف في الأمم المتحدة في نيويورك والمديرة العامة المساعدة للتربية الخاصة بالمديرية العامة للتربية الخاصة؛ والدكتورة يسرية بنت علي ال جميل، خبيرة تربوية بالمديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة مسقط بوزارة التعليم؛ والدكتورة ناجية بنت عبيد بن سالم الكعبي، رئيسة قسم التعليم المبكر بالمديرية ذاتها؛ والدكتورة موزة بنت حميد العبري، طبيبة استرايكية (صحة الأسرة) بوزارة الصحة؛ والدكتورة أمل الحرمل من وزارة التنمية الاجتماعية؛ والفاضلة مريم العبيدانية، رئيسة قسم الطفولة المبكرة بوزارة التنمية الاجتماعية؛ والفاضل سرحان شطيظ الغنامي، المشرف العام على دعم أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي وبناء القدرات الوطنية بوحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠. وقد أسهم إشرافهم وتوجيهاتهم في تعزيز جودة التقييم وضمان اتساقه مع الأولويات الوطنية.

كما يُثمّن دور المنسقين التربويين في مختلف المحافظات التعليمية، لا سيما في مسقط وظفار وجنوب الشرقية ومسندم، لما قدموه من دعم خلال مرحلة جمع البيانات النوعية. ويُقدّر كذلك تعاون إدارات المدارس والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والطلبة في هذه المحافظات، حيث أسهمت مشاركاتهم في إثراء نتائج التقييم وتعزيز مصداقيتها.

ولا يفوتنا أن نُثمّن الدور الذي اضطلعت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسف) من خلال دعمها الفني والتقني القيم، إلى جانب ما قدمته من خبرات متخصصة في مجال التعليم الصديق للطفل. وفي هذا الإطار، نتوجه بخالص الشكر إلى سعادة سوميرا تشودري، ممثلة اليونسف في سلطنة عمان، والدكتور بلال الكسواني، والدكتورة شذى الشريف، والفاضلة سميرة الفلاحية، على دعمهم ومتابعتهم وإسهاماتهم القيمة خلال مختلف مراحل إعداد الدراسة.

كما نُعرب عن تقديرنا لخبراء اليونسف الإقليميين، : الفاضلة بريندا هايليك، و الفاضلة أفيرديتا سباهيو، و الفاضلة ميريام فان بارايس، و الفاضل إيمانويل ساكا، على إسهاماتهم الفنية التي دعمت مسار التقييم.

كما تولّى تنفيذ هذا التقييم الفاضل وضاح عبدالسلام، الذي أسهمت خبرته والتزامه ونهجه التحليلي في تقديم تقييم رصين واستراتيجي يعكس الواقع ويواكب التطلعات المستقبلية.



جدول المحتويات

١.	الملخص	٦
٧.	خلفية وأهداف المبادرة.	٧
٨.	المنهجية	٨
٩.	النتائج	٩
١٢.	الخلاصة	١٢
١٣.	الدروس المستفادة.	١٣
١٤.	التوصيات	١٤
١٦.	الفرض من التقييم، وأهدافه، ونطاقه	١٦
١٧.	الفرض من التقييم	١٧
١٧.	أهداف التقييم	١٧
١٨.	منهجية التقييم وتصميمه	١٨
٢٤.	المقدمة، الرؤية، الأهداف والاستراتيجيات الصديقة للطفل	٢٤
٣٤.	النتائج	٣٤
٣٥.	الملاءمة - Relevance	٣٥
٤٠.	الفعالية - Effectiveness	٤٠
٤٤.	الكفاءة - Efficiency	٤٤
٤٦.	التوافق - Coherence	٤٦
٥٢.	الأثر - Impact	٥٢
٦٠.	الاستدامة - Sustainability	٦٠
٧٠.	الخاتمة	٧٠
٧٤.	الدروس المستفادة	٧٤
٧٦.	التوصيات	٧٦
٨٠.	الملحق	٨٠
٨٠.	ملحق ١ : الخلفية والسياق.	٨٠
٨١.	١. لمحة عامة.	٨١
٨٢.	٢. الاقتصاد في سلطنة عُمان	٨٢
٨٣.	٣. قطاع التعليم.	٨٣
٨٦.	٤. التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة (ECEC)	٨٦
٨٨.	ملحق ٢ : تطور إصلاحات التعليم في سلطنة عُمان (١٩٧٠-٢٠٢٥)	٨٨
١٠٠.	ملحق ٣ : نظرية التغيير.	١٠٠
١٠٤.	ملحق ٤ : أدوات جمع البيانات.	١٠٤
١٥٦.	ملحق ٥ : دراسات الحالة	١٥٦
١٦٨.	ملحق ٦ : تحليل أنشطة المدارس	١٦٨
١٧٤.	ملحق ٧ : المراجع	١٧٤

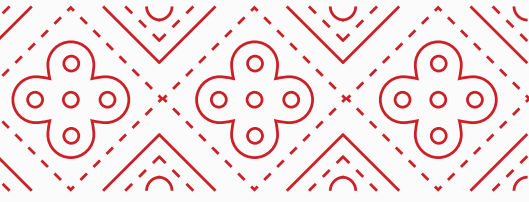


©UNICEFOman/2022/AI Harthy



الملخص التنفيذي





خلفية وأهداف المبادرة



مبادرة المدارس الصديقة للطفل (CFS) هي نموذج جرى تطويره بشكل مشترك بين حكومة سلطنة عُمان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). ويستند هذا النموذج إلى مبادئ مستمدة من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٩٠ وغيرها من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مثل التعليم للجميع. وتهدف المبادرة إلى تمكين جميع الأطفال في سلطنة عُمان من الوصول إلى نظم تعليمية تقوم على مبادئ تتمحور حول الطفل، والمشاركة الديمقراطية، والشمولية.

بدأ تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، والتي تنفذ حاليًا في جميع المحافظات (١١ محافظة) بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومديرياتها، كشريك رئيسي بالمبادرة (ملحق-٠٤). كما تم التعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ووحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠، كجهات داعمة في تنفيذ المبادرة وتساهم في التعزيز من فعاليتها وتحقيقها لأهدافها.

وانطلاقًا من أهميتها في قطاع التعليم، وبعد مرور ١٢ سنة على انطلاقها، تم التعاقد مع مُقيّم خارجي لإجراء تقييم شامل للمبادرة خلال مراحل تنفيذها التي بدأت عام ٢٠١٢ وتستمر حتى عام ٢٠٢٤.

وشمل عمل المقيم تحليلًا معمقًا ومراجعةً شاملةً لأبعاد المبادرة وأنشطتها، بهدف

- قياس مدى توافقها وملاءمتها مع السياق العُماني
- تقييم درجة فعاليتها وكفاءتها في تحقيق أهدافها
- مدى توافقها مع الأولويات الوطنية في قطاع التعليم
- تحديد الأثر الذي أحدثته على أرض الواقع ومدى مساهمتها في تعزيز بيئة التعليم الصديق للطفل.

بالإضافة إلى تقييم فرص استدامتها على المدى البعيد. (ملحق ٠١ - الشروط المرجعية)

ويتطرق التقييم أيضًا إلى تحديد المجالات التي تحتاج إلى التطوير، واستخلاص العبر والدروس المستفادة وتوثيقها، ورسم ملامح المرحلة المقبلة عبر تقديم توصيات عملية ومنطقية قابلة للتطبيق، بهدف توجيه السياسات، وتطوير المبادرة، ورفع مستوى فاعليتها.

المنهجية

اعتمد التقييم على استخدام النهج المختلط الشامل (mixed-methods) الذي يعتمد على الأسلوب التشاركي، وقد التزم التقرير بمعايير وتوجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولجنة المساعدة الإنمائية (OECD-DAC)، حيث تم تقييم المبادرة في المدارس المشاركة في المبادرة في ٤ محافظات



مسقط	وظفار	وجنوب الشرقية	ومسندم.
------	-------	---------------	---------

وقد تم اجراء التقييم من خلال استخدام عدة أدوات لجمع البيانات (ملحق ٦-٠)، والتي تتمثل في:

- مراجعة الوثائق: تمثلت في جمع البيانات من خلال مراجعة وتحليل الخطط الاستراتيجية والسياسيات والوثائق ومواد التدريب. ولقد تم جمع البيانات الأولية من خلال التواصل مع الجهات المعنية المختلفة.
- لمقابلات مع الجهات المعنية الرئيسية (KIIs): تم إجراء ١٦ مقابلة (٧ مشاركين، و٩ مشاركات) مع ممثلين عن الجهات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات أكاديمية.
- مجموعات النقاش البؤرية (FGDs):

تم تنفيذ ٣٥ مجموعة بؤرية شارك فيها ما يقارب ٢٢٨ مشارك، موزعين كالتالي:			
المشاركون	الكل	الذكور	الإناث
الأطفال	١٢٠	٥٩	٦١
المعلمون	٥٨	١٥	٤٣
أولياء الأمور	٥٠	٢٧	٢٣

الزيارات الصفية:

تم زيارة ٥ فصول دراسية في مختلف المحافظات، ولمواد دراسية مختلفة، لتقييم البيئة الصفية، وأساليب التدريس المعتمدة.

دراسات الحالة : تم تطوير دراستين حالة للمدارس تدرج تحت العناوين التالية:

- **دراسة الحالة الأولى:** لنعمل يدًا بيد مع القطاع الخاص: نحو مستقبل تعليمي مزدهر في سلطنة عُمان.
- **ودراسة الحالة الثانية:** التمكين من أجل بناء مستقبل أفضل: رحلة دمج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم من خلال مبادرة «التعليم الصديق للطفل». (ملحق ٧-٠)

وبعد الانتهاء من جمع البيانات، تم تفريغ جميع البيانات النوعية وتميزها وتحليلها بشكل موضوعي، ثم تم مقارنة البيانات الأولية والثانوية من خلال اجراء تحليل معمق متعدد الأبعاد، وذلك لضمان شفافية النتائج ومصداقيتها. وفي الإطار الأخلاقي، حرص فريق التقييم على تطبيق جميع البروتوكولات الأخلاقية، والتي تضمنت الحصول على موافقات المشاركين في المقابلات ومجموعات النقاش البؤرية، وتوفير الحماية لبياناتهم الشخصية وهوياتهم، وضمان بيئة مشاركة آمنة للفئات الحساسة كالأطفال.



الملاءمة- Relevance

تتلاءم المبادرة بشكل كبير مع الأولويات الوطنية للتعليم في سلطنة عُمان، حيث تم دمج مبادئها في أطر السياسات، والأدلة التشغيلية، وجلسات نقاش تطوير المناهج، حيث ساهم إطار المبادرة متعدد المستويات في تنظيم العمل المشترك بين القطاعات الحكومية والأهلية والمجتمع المحلي، وتعزيز من شرعيتها في المجتمعات المحلية، وذلك على الرغم من تفاوت مشاركة المناطق المختلفة في المبادرة.

ومن جهة أخرى، شهدت المبادرة بعض التحديات التي حُدَّت من مستوى ملاءمتها، من أهمها: محدودية دور اللجان وفعاليتها، مما حد من جانب المساءلة فيها، إلى جانب عدم الوضوح في أدوار الجهات المعنية. بالإضافة إلى محدودية محتوى ونطاق التدريب المقدم للمشاركين، وعدم وضوح آليات المتابعة الذي شكل عائقاً أمام تقييم الأثر الحقيقي للمبادرة وقدرتها على التكيف. فضلاً عن التحدي المتعلق بضمان استدامتها نتيجة عدم إدراج مخصصات مالية ثابتة في الموازنة العامة، واعتمادها على التمويل الخارجي. ولمعالجة هذه التحديات، لا بد من اجراء تغيير مؤسسي ممنهج من خلال اتخاذ إجراءات عاجلة تهدف لحوكمة المبادرة، وتحويلها من فترة تجريبية إلى منهج تعليمي رسمي، والشروع باتخاذ اجراءات فورية لتوسيع نطاقها، وبناء قدرات المشاركين، وتوفير آليات تمويلية طويلة الأمد.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy

الفعالية- Effectiveness:

حققت المبادرة هدفها في خلق بيئة تعليمية تتمحور حول الطفل، وتدعم نموه الشامل، مما ساهم في تعزيز مشاركة الأطفال في المدرسة، وزيادة التحصيل العلمي، واعتماد المعلم لأساليب تدريس تشاركية تراعي الفروق الفردية بين الأطفال، إلى جانب دورها في تحسين الانضباط الإيجابي في المدرسة. كما ساهمت في دمج الأطفال من ذوي الإعاقة بالتعليم؛ ولو كان بشكل محدود، وذلك بسبب النقص في الكوادر المتخصصة والموارد اللازمة، كما ساهمت بعض التدابير الموجودة في تسهيل وصولهم للتعليم لكنها لم ترتق حتى الآن لتوفير التسهيلات الشاملة لهم.

واجهت المبادرة تحديات عديدة أثرت على فعاليتها، والتي تمثلت في: التمويل المحدود الذي شكل عائقاً أمام تزويد المبادرة بالموارد الأساسية اللازمة، ومحدودية توافق محتوى التدريب مع مؤشرات الأداء وأطر الكفاءة، والتباين في تغطية التدريبات لمناطق تنفيذ المبادرة، وعدم احتواء التدريبات على التطبيق العملي، بالإضافة إلى محدودية بناء الشراكات مع الجهات الأخرى الذي قلل من فرص حشد الموارد أو جذب الدعم الفني المتخصص.

بشكل عام، استطاعت المبادرة غرس البيئة الأساسية لها بشكل جوهري، إلا أنها تحتاج إلى توزيع أدوار الجهات المعنية بشكل واضح، وتعزيز آليات المتابعة والتقييم، وتحسين التنسيق مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتوفير التمويل الدائم، وتعزيز بناء قدرات المعلمين، وصياغة أطر مؤسسية متينة، وبناء شراكات مستدامة.



أظهرت المبادرة كفاءة عالية في تكييف نهج التعليم الصديق للطفل مع احتياجات الطفل والسياق المحلي، بالإضافة إلى تعزيز استخدام أسلوب التعليم الذي يتمحور حول الطفل، كما نجحت في تطبيق أفضل الممارسات الدولية ضمن الموارد المتاحة مما زاد من كفاءتها.

وشكل التمويل المحدود عائقاً أمام المبادرة، حيث أدى إلى التفاوت في توزيع الأنشطة، فالمدارس التي تتواجد في المناطق الحضرية حصلت على الدعم أكثر من تلك الموجودة في المناطق البعيدة أو النائية. ناهيك عن محدودية رغبة أغلبية المعلمين في العمل بالمناطق النائية، مما يؤدي إلى تعيين المعلمين الجدد فيها وهم يفتقرون للخبرة والكفاءة اللازمة. كما أدى غياب آليات المتابعة والتقييم إلى صعوبة قياس التقدم والكفاءة في المبادرة وإجراء التعديلات المدعومة بالأدلة.

وعلى الرغم من جميع التحديات التي واجهت المبادرة إلا أن المدارس استطاعت الاستفادة من امكانياتها المحدودة والتكيف مع الظروف المحيطة وأبدت استعدادها لتنفيذ أنشطة المبادرة بكفاءة.



التوافق مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية- Coherence:

أظهرت المبادرة درجة عالية من التوافق مع السياسات والاستراتيجيات والأهداف التعليمية الوطنية والإقليمية والدولية، وتتماشى بشكل كبير مع التوجهات العالمية لتوفير تعليم عالي الجودة. وقد شكل هيكلا المتكامل، الذي ارتكز على ثلاثة محاور رئيسية، وهي: بناء قدرات الكوادر، وتحسين البنية التحتية، ومشاركة المجتمع في التعليم، عاملاً داعماً للارتقاء بقطاع التعليم ومهارات الحياة الأساسية.

إن ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وعدم التكامل في العمل وإضاعة العديد من الفرص، والتدريبات المحدودة وغير الكافية الموجهة للمعلمين، وتكرار المبادرات المجتمعية، تسبب في الحد من كفاءة استخدام الموارد، وأثر المبادرة العام.

بشكل عام، لا تزال هنالك فرصة لتنمية نتائج المبادرة وتعزيز توافقها من خلال تعزيز التكامل بين مختلف القطاعات ذات الصلة، وإنشاء لجان عمل مشتركة، وتوحيد آليات المتابعة والمعايير التي تحدد نجاح المبادرة.

استطاعت المبادرة تحقيق أثر ملموس على أرض الواقع، حيث ساهمت في تعزيز رفاهية الأطفال، وتطوير أساليب التدريس، وتفعيل دور أولياء الأمور والمجتمع المحلي في العملية التعليمية. بالإضافة إلى دورها في الحد من التمرير بين الأطفال، وتعزيز الدعم النفسي والاجتماعي، وتراجع معدلات التسرب، والتركيز على الطفل كونه محور العملية التعليمية، والذي انعكس بدوره على إضفاء أجواء إيجابية داخل الغرف الصفية، وهذا بناء على ما بينته العديد من المدارس المشاركة في المبادرة.

وتجدر الإشارة إلى أن قياس الأثر الفعلي للمبادرة على أرض الواقع واجه صعوبة كبيرة؛ ويرجع ذلك إلى محدودية البيانات المتوفرة عنها، وغياب آليات المتابعة ومؤشرات القياس الموحدة. كما أن تأثير المبادرة في السياسات التعليمية لم يكن واضحاً؛ نظراً لقلّة المؤشرات التي تثبت اعتمادها وتطبيقها بشكل منهجي في النظام التعليمي العام.

كما تزامنت هذه العوائق المنهجية مع مجموعة من التحديات التنفيذية التي حدثت من الأثر المرجو للمبادرة، وأبرزها:

- التغيير المتسمر في الكادر التعليمي (المعلمين والأخصائيين)، حيث يفتقر معظم الكادر الجديد للخبرة، وخاصة في منهجيات التعليم الصديق للطفل.
- محدودية مشاركة الأطفال في صنع القرار المدرسي؛ فعلى الرغم من وجود المجالس الطلابية، إلا أن دورها رمزي ويقتصر على الأنشطة البسيطة، ولم تُمنح أي صلاحيات فعلية.
- الاعتماد على الدعم الخارجي لتنفيذ المبادرات التعليمية، مما يشكل تحدياً لاستدامتها.



الاستدامة - Sustainability:

تتضمن أنظمة التعليم الوطنية والسياسات التعليمية مبادئ التعليم الصديق للطفل، وينعكس ذلك في الأدلة الإرشادية، والخطط الاستراتيجية، وجلسات نقاش تطوير المناهج. كما ساهمت حوكمة المبادرة وتضمينها لعدة مستويات (على المستوى الوطني، والإقليمي، والمدرسي) في انسجامها مع المجتمع المحلي. ولعبت مشاركة أولياء الأمور والمجتمع المحلي دوراً في التعزيز من شرعية المبادرة، وترسيخ مبدأ الملكية والمسؤولية المجتمعية، على الرغم من تفاوت تنفيذها بين المناطق المختلفة.

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته المبادرة إلا أن بعض التحديات تعيق من تحقيق استدامتها، ومن أهم هذه التحديات: محدودية التوافق في هيكليات اللجان، والتفاوت في مستوى فعاليتها، وضعف المساءلة، وعدم وضوح الأدوار بين الجهات المعنية، بالإضافة إلى محدودية برامج التدريب المهني، والموارد المالية المحدودة، بالإضافة إلى غياب آليات المتابعة والتقييم. أضف إلى ذلك أن الإرشادات والأدلة المعتمدة لم تُترجم بشكل كافٍ إلى آليات تنفيذية ملزمة تضمن التنسيق الفعّال، والمتابعة المنتظمة، واتخاذ القرار المبني على الأدلة. شكلت جميع هذه العوامل تحدياً أمام استدامة المبادرة.

وتُعد محدودية التمويل أحد أبرز المخاطر الهيكلية التي تواجه المبادرة، إذ أن الخطط السنوية للمدارس لا ترتبط بموازنات مخصصة، كما لم يتم حتى الآن تطبيق نموذج الإدارة المدرسية اللامركزية والذي يمنح المدارس صلاحيات مالية واضحة. ويؤدي غياب بنود تمويل وطنية مستقلة إلى إضعاف الاستدامة والحد من قدرة المدارس على تحويل أولويات التعليم المراعي للطفل إلى خطط عملية قابلة للتنفيذ. كما أن عدم تأمين تمويل حكومي مستقر، وتعزيز الربط بين التخطيط والموازنة، وتنويع مصادر التمويل المستدامة، يصعب الحفاظ على نجاح المبادرة أو تحقيق الاستدامة طويلة الأمد على مستوى جميع المدارس.



يقدم التقييم خارطة طريق واضحة وقابلة للتنفيذ لتحقيق الأهداف المرجوة من المبادرة وحماية حقوق الأطفال في الوصول إلى تعليم جيد وعادل وشامل في السلطنة. وتلعب المبادرة دورًا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التعليمية ورؤية عُمان ٢٠٤٠ وذلك من خلال دمج مبادئها ضمن النظام التعليمي.

وتبين من خلال التقييم الأثر الإيجابي لتطبيق مبدأ التعليم الذي يتمحور حول الطفل والذي يؤكد على دمج جميع الأطفال بالتعليم، حيث سجلت المدارس في الفترة التجريبية للمبادرة تحسن ملموس في مستويات التعليم، ورفاهية الطفل، ومشاركته. بالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزام في تطوير مهارات المعلمين وبناء قدراتهم، امرًا في غاية الأهمية لخلق بيئة تعلم آمنة وشاملة. ولتحقيق ذلك، من الضروري أن تأخذ وزارة التربية والتعليم واليونيسف وباقي الشركاء الدروس المستفادة والتوصيات بعين الاعتبار والبناء عليها، والعمل على معالجة التحديات وتوسيع نطاق المبادرة، ووضع خطة واضحة والالتزام بها لتحقيق الاستفادة.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy

الدروس المستفادة:

تم استخلاص مجموعة من الدروس المستفادة خلال تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل، ومن أبرزها:

١. يُعد ضمان التزام الجهات المختلفة المنخرطة بالمبادرة وتبنيهم للمبادرة وملكيها منذ مراحلها الأولى عاملاً حاسماً لنجاح تنفيذها والحد من مقاومة التغيير.
٢. تساهم مواءمة التدخلات مع السياق المحلي، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للمبادرة، في تعزيز ارتباطها بالواقع العملي وتحقيق الأثر المنشود.
٣. تغيير الممارسات التعليمية التقليدية والمتعارف عليها يتطلب اعتماد أسلوباً منهجياً لبناء القدرات من خلال التطوير المهني المستمر ودمجه بالنظام التعليمي.
٤. تطوير نظام دعم متكامل، يشمل تهيئة البنية التحتية، وتوفير الموارد المتخصصة اللازمة، وتحسين كفاءة الكوادر التعليمية، وتعزيز ثقافة تقبل التغيير يساهم في الوصول إلى التعليم الشامل.
٥. إشراك أولياء الأمور والجهات المعنية المحليين في صنع القرار ورفع الوعي يساعد في تعزيز أثر المبادرة.
٦. يُعد تطوير نظام للمتابعة والتقييم يتضمن مؤشرات قياس وآليات للتغذية الراجعة واضحة أمراً أساسياً لمتابعة التقدم وإجراء التعديلات اللازمة خلال مراحل التنفيذ.
٧. ترسيخ مبادئ التعليم الصديق للطفل ضمن السياسات والمناهج وإضفاء الطابع المؤسسي لها، أمراً يتطلب التنسيق على مختلف المستويات ويُطور بشكل تدريجي.
٨. تطوير استراتيجيات مخصصة تراعي احتياجات الأطفال الذين يحتاجون لاهتمام خاص، وتبني أسلوب التعليم العادل والشامل في جميع مراحل المبادرة من التخطيط إلى التنفيذ، يضمن وصول جميع الأطفال للتعليم.
٩. يعتبر تمكين الجهات المحلية الفاعلة لتصبح قادرة على إدارة المبادرة والمشاركة في جميع مراحلها، أحد العوامل الأساسية لتحقيق الاستدامة على المدى البعيد، مع ضمان استمرار الدعم اللازم.
١٠. يُعد بناء الشراكات الاستراتيجية مع مختلف القطاعات عنصراً رئيسياً لتسريع التقدم في المبادرة، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، بما يخدم الأهداف المشتركة



©UNICEFOman/2022/AI Harthy

بناءً على نتائج التقييم تم صياغة مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى معالجة التحديات التي تواجه المبادرة:

تمكين النظام التعليمي ودعمه

١. تطوير إطار سياساتي واستراتيجي (Policy and Strategic Frameworks) يشمل مبادئ التعليم الصديق للطفل، يضمن التوافق مع النظام التعليمي في سلطنة عُمان، ويلبي احتياجات المدارس في جميع المناطق الحضرية والبعيدة (النائية).
٢. إنشاء وحدة خاصة بالتعليم الصديق للطفل داخل وزارة التربية والتعليم، لقيادة المبادرة وتحمل مسؤوليتها وتعزيز المساءلة.
٣. تحسين نظام إدارة معلومات التعليم (EMIS) لدعم اتخاذ القرارات العادلة المبنية على الأدلة.
٤. تطوير استراتيجية تمويل مستدامة وطويلة الأمد من القطاع العام والقطاع الخاص تركز على تحقيق العدالة والكفاءة والمساءلة.
٥. إنشاء منصات للتنسيق بين الجهات المختلفة ولحان العمل وتوحيد الجهود ومشاركة المعلومات.

تطوير ممارسات الشمولية

٦. اعتماد سياسة للتعليم الشامل، ووضع خطة عمل مفصلة وتوفير التمويل اللازم، لضمان الوصول العادل للتعليم للجميع.
٧. إنشاء مراكز لموارد التعليم الشامل في كل مديرية وتزويدها بالكوادر المتخصصة، والأجهزة المساعدة، والمواد التعليمية، لتقديم الدعم المتخصص والتدريبات المستمرة للمدارس والأسر والمجتمعات.
٨. إجراء تقييم شامل للبيئة التحتية للمدارس، لتقييم مدى ملاءمتها لوصول الأطفال ذوي الإعاقة للتعليم. ومن ثم تطوير خطط زمنية محددة لتحسين البيئة التحتية لجميع المدارس.
٩. تعزيز أساليب التدريس والمناهج والموارد التعليمية بحيث تصبح شاملة ومتوافقة مع السياق الثقافي، مع التركيز على المساواة عبر المراحل التعليمية.

بناء القدرات

١٠. دمج مبادئ التعليم الصديق للطفل في برامج الإعداد المهني للمعلمين، لبناء قدراتهم وتطوير مهاراتهم بشكل مستمر.
١١. تصميم وتقديم برامج تطوير مهني ممنهجة وإلزامية ومستمرة تركز على التطبيق العملي، تستهدف جميع المعلمين.
١٢. تصميم برامج إرشاد وطنية للتعليم الصديق للطفل تجمع بين المعلمين ذوي الخبرة والمعلمين الجدد، لتوفير الدعم المستمر، وحل المشاكل، وتحفيز الاستمرار في استخدام أفضل الأساليب.

تطوير الآليات للمتابعة والتقييم

١٣. تشكيل آليات تهدف لإجراء تقييم داخلي للمدارس تشارك فيه مختلف الجهات المعنية، واستخدام نتائج التقييم لوضع خطط عملية لتحسين الأداء.
١٤. التخطيط لإجراء تقييم أثر للمبادرة بحلول عام ٢٠٣٠، لقياس النتائج طويلة المدى وتوجيه الجهود المستقبلية.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy

إن التعاون بين الجهات المختلفة واتخاذ الإجراءات المطلوبة في الوقت المناسب في تنفيذ هذه التوصيات من شأنه أن يُحدث تحولاً منهجياً في المبادرة وأدائها وأثرها، ويضمن حصول كل طفل في سلطنة عُمان على تعليم صديق، شامل، وعالي الجودة.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy



الغرض من التقييم، وأهدافه، ونطاقه :



الغرض من التقييم



يهدف هذا التقييم النهائي إلى دعم سلطنة عُمان بشكل عام في مراجعة «مبادرة التعليم الصديق للطفل» من خلال إجراء تقييم مستقل قائم على الأدلة. وقياس مدى ملاءمتها مع السياق العُماني، وفعاليتها، وكفاءتها، بالإضافة إلى درجة توافقها مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية، واستدامتها، وتأثيرها على أرض الواقع، وتركيزها على الجوانب الإنسانية. وبعد مرور ١٢ عامًا على بدء تنفيذ المبادرة (٢٠١٢-٢٠٢٤) يطمح التقييم إلى تحديد الجوانب التي تحتاج للتحسين، واستخلاص الدروس المستفادة، وصياغة التوصيات القائمة على الأدلة والاستنتاجات من الجهات المعنية التي من شأنها دعم عملية اتخاذ القرارات لتطوير السياسات والبرامج ذات العلاقة. ويسترشد التقييم بالجهات المعنية الرئيسية المتمثلة في وزارة التربية والتعليم ومديرياتها في مختلف المحافظات، والمستفيدين الداعمين للمبادرة المتمثلين في وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ووحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠.

أهداف التقييم



يهدف التقييم إلى:

١. تقييم مدى توافق مبادرة التعليم الصديق للطفل مع السياسات والبرامج التعليمية الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص لأولويات رؤية عُمان ٢٠٤٠.
٢. تقييم مدى فعالية المبادرة وكفاءتها واستدامتها، وتأثيرها على تعزيز تعلم الأطفال ودعم تطوير نظام التعليم في سلطنة عُمان.
٣. دراسة مدى نجاح تصميم التدخلات التعليمية لتكون صديقة للطفل، ومحفزة على التعلم، وتسهم في تحسين نظام التعليم.
٤. استنتاج وتوثيق الدروس المستفادة من تطبيق المبادرة في سلطنة عُمان في فترة تنفيذها، بما يتيح مشاركتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، والاستفادة منها على المستويين الإقليمي والدولي في تطوير السياسات والممارسات التعليمية.
٥. تقديم توصيات عملية وقابلة للتطبيق تُسهم في تحسين تنفيذ المبادرة داخل السلطنة، وتدعم صُنَاع القرار في صياغة وتطوير السياسات والبرامج التعليمية المشابهة.



©UNICEFOman/2022/Al Harthy

٣

منهجية التقييم وتصميمه





اعتمد تقرير التقييم على استخدام النهج المختلط الشامل (mixed-methods) الذي يجمع بين الأساليب النوعية والكمية، وركز على الالتزام بمعايير وتوجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ ولجنة المساعدة الإنمائية (OECD-DAC). وراعى التقرير في تصميمه إشراك جميع الجهات المعنية إلى جانب الوزارات ومنظمات مجتمع مدني ومدراء المدارس والمدرسين والمشرفين والمجتمع المحلي والأطفال في عملية التقييم، والاستماع لآرائهم ووجهات نظرهم بهدف قياس فعالية المبادرة على مستوى المنظومة التعليمية في سلطنة عُمان.

استندت عملية التقييم إلى نظرية التغيير بكونها الإطار المرجعي الذي يوضح كيف يمكن لمدخلات المبادرة وأنشطتها تحقيق النتائج والأثر المنشودين (انظر الملحق ٥ للاطلاع على مخطط نظرية التغيير). وعلى هذا الأساس، جرى ربط أسئلة (ملحق - ٥) ومؤشرات التقييم بصورة منهجية بمكونات النظرية، مما أتاح إجراء تقييم شامل لأداء المبادرة. فعلى سبيل المثال، يرتبط السؤال «إلى أي مدى تم تعزيز قدرات المعلمين على تطبيق مبادئ المبادرة وتنفيذها؟» بمكون «بناء القدرات»، الذي يهدف إلى تطوير مهارات وقدرات المعلمين بما يمكنهم من تنفيذ المبادرة بفعالية.

بدأت عملية التقييم في شهر يناير ٢٠٢٥ من خلال عقد اجتماعات تشاورية جمعت بين مكتب اليونيسف في سلطنة عُمان، وفريق اليونيسف الإقليمي المتابعة والتقييم، واللجنة التوجيهية لمبادرة التعليم الصديق للطفل. وقد مكنت هذه الاجتماعات فريق التقييم من تحديد نطاق التقييم، وصياغة الأسئلة الفرعية والمؤشرات، وصقل أدوات جمع البيانات، والاتفاق على النهج الذي سيتم اتبعه. كما تم إعداد التقرير الاستهلاكي، وترجم إلى اللغة العربية، وأرسل للجهات المعنية، وتم الحصول على التغذية الراجعة، وتعديله، ومن ثم اعتماده بصيغته النهائية.

أخذ التقييم بعين الاعتبار اختلاف المناطق المستهدفة في المبادرة وتنوعها الجغرافي، حيث استخدم أدوات متنوعة في جمع البيانات، شملت زيارات ميدانية استمرت لمدة أسبوعين في أربع محافظات خلال الفترة الواقعة ما بين أبريل حتى مايو ٢٠٢٥، إلى جانب إجراء عدة مقابلات مع الجهات المعنية عن بُعد.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بناءً على ما يلي:

- **المشاركة في مبادرة التعليم الصديق للطفل:** شملت العينة المدارس التجريبية المشاركة في المبادرة منذ عام ٢٠١٢، إضافة إلى المدارس التي انضمت بعد تعميم المبادرة أي بعد عام ٢٠١٦. بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع عدد من ممثلي المدارس غير المشاركة في المبادرة، وذلك بهدف تقييم نتائج المبادرة عبر السنوات.
- **المساواة بين الجنسين:** تم استهداف مدارس الذكور والإناث بشكل متساوٍ.
- **دمج الأطفال ذوي الإعاقة:** تم اختيار مدارس الدمج التي تضم أطفالاً من ذوي الإعاقة ضمن العينة.
- **تصنيف المدرسة:** تم اختيار عينة تتضمن مدارس حكومية وخاصة.
- **المراحل الدراسية:** شملت العينة طلاباً من الصف الأول حتى الرابع، ومن الخامس حتى الحادي عشر، بهدف تقييم أثر المبادرة على مختلف المراحل التعليمية.
- **التوزيع الجغرافي:** تم مراعاة التوزيع الجغرافي للمناطق المستهدفة عند اختيار عينة الدراسة (مسقط، ومسندم، وظفار، وجنوب الشرقية)، بالإضافة إلى أخذ موقعها بعين الاعتبار إن كانت في مناطق بعيدة أو حضرية (العاصمة، أو في المناطق الجنوبية، أو الشرقية، أو الغربية). كما تم مراعاة مستوى مشاركة مدارس المحافظات في المبادرة إن كانت خلال الفترة التجريبية عام ٢٠١٢ أو في الفترة اللاحقة بعد عام ٢٠١٦.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy

مع العلم أنه أُجريت مقابلات فردية ومجموعات نقاش بؤرية مع مديري المدارس، والمعلمين، والمرشدين الاجتماعيين، والطلبة، وأولياء الأمور، في كل مدرسة بهدف الحصول على مختلف الآراء ووجهات النظر حول المبادرة وفعاليتها في مدارسهم.

تتم تطوير أدوات لجمع البيانات لتقييم المبادرة (ملحق ٠٦)، تهدف هذه الأدوات إلى تعزيز المصداقية والشفافية، وضمان تثليث البيانات، ويمكن توضيح الأدوات المستخدمة أدناه:

١. **مراجعة الوثائق (المراجعة المكتبية):** تم إجراء تحليل شامل لجميع الوثائق المتعلقة بمبادرة التعليم الصديق للطفل المتاحة، بما في ذلك الخطط الاستراتيجية، والتقارير المرحلية والسنوية، ورؤية عُمان ٢٠٤٠، وقانون الطفل، وقانون التعليم المدرسي ٢٠٢٣، والمبادئ التوجيهية التشغيلية، ومواد التدريب التي تم تطويرها منذ انطلاق المبادرة. بالإضافة إلى مراجعة السياسات التعليمية الوطنية، والإطار الوطني لنظام التعليم، والإصلاحات التشريعية ذات الصلة. بهدف فهم مدى مواءمة مبادئ التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان مع أولويات قطاع التعليم بشكل عام. وتم تحليل البيانات الثانوية أيضًا، مثل التقارير الإحصائية، والدراسات البحثية، ونتائج تقييم مبادرات تعليمية سابقة، حيث ساهمت مراجعة هذه الوثائق في توفير معلومات أساسية حول واقع التعليم، وتحديد الاتجاهات العامة والفجوات الرئيسية في المنظومة التعليمية في سلطنة عُمان، كما ساعدت في توجيه تطوير أدوات جمع البيانات وصياغة أسئلة التقييم المبنية على الأدلة والملائمة للسياق المحلي.

٢. **مقابلات مع الجهات المعنية الرئيسية - (KII):** أُخريت مقابلات شبه منظمة مع الجهات المعنية الرئيسية بهدف جمع مختلف وجهات النظر والآراء حول المبادرة وأثرها وفعاليتها، حيث تم إجراء ١٦ مقابلة (٩ إناث و٧ ذكور) مع ممثلين عن منظمة اليونيسف، ومسؤولين من وزارات التربية والتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى مديري المدارس، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية، وممثل عن الجامعة العربية المفتوحة. وركزت هذه المقابلات على مدى مواءمة المبادرة مع الأولويات الوطنية، وكفاءتها التشغيلية، ومستوى التنسيق بين القطاعات المختلفة، والنتائج المحققة على مستوى المدرسة والنظام التعليمي. كما تقدم النتائج رؤية دقيقة حول درجة توافق المبادرة مع السياسات الوطنية، والتحديات التي واجهتها خلال التنفيذ، والنتائج الملموسة، مما ساهم في إثراء التقييم بالأدلة المستمدة من الجهات المعنية وصناع القرار ومنفذي المبادرة والشركاء.

٣. **مجموعات النقاش البؤرية (FGDs):** تم إجراء ٣٥ مجموعة نقاش بؤرية مع المعلمين والأطفال وأولياء الأمور لكل فئة على حدا، حيث شكل مجموع المشاركين (٢٢٨) مشارك في ١١ مدرسة مختارة من الأربع محافظات، موزعة كالتالي: ١٢٠ طفل (٥٩ ذكور، و ٦١ إناث)، و ٥٨ معلم (١٥ ذكور، و ٤٣ إناث)، و ٥٠ من أولياء الأمور (٢٧ ذكور، و ٢٣ إناث).

شكلت هذه المجموعات منصة للمشاركين للتعبير عن آرائهم وتجاربهم الشخصية بكل حرية، وإبراز التغيرات التي لاحظوها والأثر الذي أحدثته المبادرة سواء بالمدرسة أو داخل الفصول الدراسية، مع إيلاء الاهتمام للاستماع إلى الأطفال والفئات التي تحتاج لاهتمام خاص. حيث ساعدت هذه المجموعات في بلورة التصورات حول مدى شمولية المبادرة، وإشراك جميع الأطفال بأنشطتها، وتأثيرها على نتائج التعلم، ودرجة رضا المشاركين عنها. كما ساهمت في إبراز البعد الإنساني لتأثير المبادرة، ومعرفة التقدم المحرز، والتحديات المستمرة التي تواجه الحياة المدرسية اليومية في سلطنة عُمان.

٤. **الزيارات الصفية:** تم زيارة خمس حصص دراسية، لمواد الرياضيات، والعلوم، واللغات، والدراسات الاجتماعية، والفنون في خمس مدارس، وتم التركيز خلال الزيارات الصفية على:

- مستوى تفاعل الأطفال ومشاركتهم مع المعلمين وزملائهم.
- اعتماد المعلمين لأساليب تدريس تتمحور حول الطفل.
- توفر بيئة صفية شاملة، خاصة فيما يتعلق بدمج الأطفال ذوي الإعاقة.
- توزيع الأدوار بناءً على النوع الاجتماعي داخل الصفوف الدراسية وتأثيرها على المشاركة في الأنشطة الجماعية.
- مدى توظيف مبادئ التعليم الصديق للطفل في عملية التخطيط للدروس وتنفيذها داخل الصف.

٥. **المقارنة بين المدارس المشاركة وغير المشاركة في مبادرة التعليم الصديق للطفل:** تم تنفيذ عدد من الزيارات الميدانية للمدارس المختلفة، جزء منها شارك في مبادرة التعليم الصديق للطفل وجزء غير مشارك بها، بهدف المقارنة فيما بينها وتقييم أثر المبادرة على الممارسات التعليمية والبيئة المدرسية، بالإضافة إلى قياس أوجه التشابه والاختلاف، خاصة من حيث بيئة التعلم، ومستوى مشاركة الأطفال، ومدى دمج الأطفال الذين يحتاجون لاهتمام خاص.

٦. **دراسات حالة:** تم إجراء دراستين حالة تدرج تحت العناوين التالية: (ملحق ٠٧)

- **دراسة الحالة الأولى:** لنعمل يدًا بيد مع القطاع الخاص: نحو مستقبل تعليمي مزدهر في سلطنة عُمان
- **دراسة الحالة الثانية:** التمكين من أجل بناء مستقبل أفضل: رحلة دمج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم من خلال مبادرة التعليم الصديق للطفل

لابد من التنويه إلى أن جميع المعلومات جُمعت من قبل المقيّم، وحرص على الحصول على موافقة جميع المشاركين، وضمان حماية الأطفال المشاركين، والحفاظ على سرية البيانات المجمعة.



الاعتبارات الأخلاقية

تماشى التقييم مع المبادئ التوجيهية الأخلاقية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (UNEG)، وحصل على موافقة اللجنة الأخلاقية في اليونيسف، وقد تم الحصول على الموافقة الشفوية من جميع المشاركين، مع ضمان سرية هوياتهم، وحماية بياناتهم، وتطبيق تدابير صارمة لحماية الأطفال في جميع مراحل جمع البيانات.

تحليل البيانات

تم إجراء تحليل متعدد المستويات لجميع البيانات التي تم جمعها، إلى جانب توثيق وتصنيف البيانات النوعية من تقارير المقابلات والمجموعات البؤرية والملاحظات الصفية ودراسات الحالة (ملحق ٧-١) إلى مواضيع رئيسية وفقاً لمؤشرات المشروع، وتم استخدام استراتيجية تثلث البيانات النوعية مع البيانات الثانوية، مما ساهم في تعزيز موثوقية النتائج، وإبراز الأنماط المتكررة، وتبسيط الضوء على الفجوات والتحديات الرئيسية.

التحقق من صحة النتائج

عقدت اللجنة التوجيهية ورشة عمل أولية لاستعراض النتائج، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، ومنظمة اليونيسف، والجهات المعنية الرئيسية في قطاع التعليم بهدف مراجعة النتائج الأولية للتقييم، وقد أخذ المقيّم الملاحظات الواردة خلال الورشة بعين الاعتبار، لتعزيز دقة النتائج ومصداقيتها، وتعزيز التزام الأطراف المعنية بالتقييم ونتائجه.

قيود الدراسة وآليات معالجتها

شكل النقص في بيانات خط الأساس، والبيانات الكمية، إضافة إلى محدودية البيانات المتوفرة للسنوات السابقة للمبادرة، بالإضافة إلى غياب نظام متابعة منتظم، أحد أبرز التحديات أمام عملية التقييم، إذ أثر ذلك على فعالية إجراء تحليل معمق لبعض جوانب المبادرة وقياس نتائجها طويلة الأمد. وتمكن المقيم من معالجة هذا التحدي من خلال إعداد مصفوفة «نظرية التغيير» لرسم خارطة طريق وصورة للنتائج المتوقعة وربطها بالبيانات المتاحة، ودراسة السياسات السابقة المتعلقة بالمبادرة لتحليل دورها في تحسين التعليم، فضلاً عن إجراء مقارنة بين المدارس المطبقة للمبادرة وتلك غير المطبقة لها لقياس أثرها الفعلي. أما فيما يتعلق بمحدودية الوثائق، فقد جرى الاعتماد على تحليل تقارير ودراسات وبيانات إحصائية سابقة من المصادر الحكومية، مما ساهم في بناء قاعدة بيانات متكاملة دعمت عملية التقييم وعززت موثوقية ومصداقية النتائج والاستنتاجات.

بالرغم من مساهمة هذه الإجراءات في تعزيز مصداقية وموثوقية التقييم، إلا أنها لم تعالج مشكلتين أساسيتين، وهما: ربط النتائج المنجزة في قطاع التعليم بشكل دقيق إلى المبادرة ذاتها، بالإضافة إلى قياس حجم أثرها على أرض الواقع بدقة. ويرجع السبب في هذا إلى أن التقييم جاء بعد تنفيذ المبادرة، بدلاً من متابعة النتائج أثناء التنفيذ، وعدم وجود نظام متابعة منتظم ومنهجي منذ البداية. وعليه، يمكن التغلب على هذه الإشكاليات بالمستقبل من خلال إعداد آليات متابعة وتقييم فعّالة، وتحديد خط أساس واضح، وصياغة النتائج المتوقعة بصورة دقيقة. واستطاع المقيم معالجة هذه التحديات من خلال الاستراتيجيات التي اعتمدها في عملية التقييم، والتي نجحت في تقديم فهم شامل لكيفية تنفيذ المبادرة، ونتائجها المحققة وآثارها المتوقعة.





٤

المقدمة، الرؤية، الأهداف والاستراتيجيات الصديقة للطفل



مقدمة



في عام ٢٠١٢، أطلقت سلطنة عُمان بالتعاون مع منظمة اليونسف مبادرة « التعليم الصديق للطفل» لمواكبة التغيرات العالمية المتسارعة، وتحقيق التنمية المستدامة خاصة في قطاع التعليم، وتماشياً مع المبادرة في مبادئها مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي تهدف إلى بناء اقتصاد مستدام، وترسيخ المساواة في المجتمع، من خلال توفير بيئة تعليمية آمنة وشاملة لجميع الأطفال في السلطنة. وأصدرت الحكومة مجموعة من السياسات والبرامج التي تُعنى بقطاع التعليم، ومن أهمها: الاستراتيجية الوطنية للتعليم «رؤية ٢٠٤٠»، وقانون التعليم المدرسي ٢٠٢٣، وذلك بهدف بناء منظومة تعليمية متكاملة، وضمان وصول التعليم للجميع بشكل عادل، وتعزيز التعليم المستدام، والبحث العلمي والتطوير. وساهم ارتفاع مستوى الدخل في سلطنة عُمان في توفير التعليم الجيد للجميع، كما أعطت السلطنة أولوية لتطوير التعليم خاصة مع ارتفاع نسبة الفئة السكانية من عمر (١٩٠٠ عام) والتي شكلت ٣٠٪، بمعدل (١,٤ ذكر لكل أنثى) من إجمالي عدد السكان البالغ (٥,١ مليون نسمة)، وذلك وفقاً لإحصاءات عام (٢٠٢٤).

يعتمد نهج التعليم الصديق للطفل على مبادئ رئيسية تتمثل في اعتماد اساليب تدريس تتمحور حول الطفل، وتوفير بيئة تعليمية آمنة وصحية، ودمج المهارات والقيم الحياتية في التعليم، وإشراك المجتمع المحلي وأولياء الأمور في العملية التعليمية. وتنسجم هذه المبادئ انسجاماً وثيقاً مع أهداف التنمية المستدامة لا سيما الهدف الرابع، ومع خطة الاستراتيجية لليونسف (٢٠٢٢-٢٠٢٥).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إجراء تقييم للمبادرة في عام ٢٠١٦ للفترة التجريبية (من عام ٢٠١٢-٢٠١٦) شمل تسع مدارس حكومية موزعة على ثلاث محافظات (مسقط وظفار ومُسنم).

واستكمالاً لهذه الجهود، ولضمان فعالية أداء المبادرة، قررت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع اليونسف إجراء تقييم يغطي فترة تنفيذها من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢٤، بهدف قياس مدى ملاءمة المبادرة مع السياق العُماني، ومستوى فعاليتها وكفاءتها، ومدى توافقها مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية، إضافة إلى تقييم استدامتها، والأثر الذي أحدثته على أرض الواقع، ومدى تغطيتها للقضايا الإنسانية. كما تضمن التقييم توثيق الدروس المستفادة وتحليلها وصياغة توصيات قابلة للتنفيذ تساهم في تعزيز عملية صنع القرارات المدروسة والقائمة على الأدلة في التعليم. (الملحق ٤-٠).

إطار التعليم الصديق للطفل

طورت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة اليونسف إطار مبادرة التعليم الصديق للطفل، مستندة إلى ستة مبادئ رئيسية، هي: المساواة، والقدرة على التأقلم والاستدامة، والتركيز على الطفل، والمشاركة، والشمولية، والحماية. ويشكل هذا الإطار الأساس لتطبيق المبادرة على مختلف المستويات، ابتداءً من السياسات الوطنية، ووصولاً إلى الممارسات المدرسية. وقد أوضحت اليونسف إطار المبادرة من خلال إعداد دليل التعليم الصديق للطفل، الذي يتضمن المبادئ والإجراءات والمنهجيات اللازمة، بما يمنح الأولوية للتنمية الشاملة للطفل ويحقق رفاهيته. وبذلك تهدف المبادرة لإعادة تعريف المدارس في سلطنة عُمان لتكون بيئات تعليمية عادلة، قائمة على احترام الحقوق وتقديم الرعاية، وإشراك جميع الأطفال من ضمنهم ذوي الإعاقة في التعليم، وتوفير الفرص المتكافئة، والنمو السليم للطفل.



رؤية مبادرة التعليم الصديق للطفل

بيئة تعليمية هادفة وجاذبة وآمنة
لجميع الأطفال.



رسالة مبادرة التعليم الصديق للطفل

توفير مقومات التعليم الصديق للطفل
وفق مبادئ حقوق الطفل وأهداف
التنمية المستدامة ٢٠٣٠م.

مبادئ التعليم الصديق للطفل

ترتكز مبادرة التعليم الصديق للطفل على ستة مبادئ تتوافق مع حقوق الطفل وتحقيق التنمية المستدامة، وهي:

المساواة	التركيز على الطفل	الحماية
توفير بيئة تعليمية عادلة لجميع الأطفال دون تمييز.	اعتبار الطفل محورا أساسيا في العملية التعليمية ومساهما فاعلا في الأنشطة.	تهيئة بيئة مدرسية آمنة تحمي الأطفال، خالية من جميع أشكال العنف والإهمال والأذى والإساءة في المعاملة لفظيا وجسديا وعقليا ونفسيا.
الشمولية	المشاركة	الاستدامة والتكيف
توفير فرص تعليمية لجميع الأطفال، بمن فيهم ذوو الإعاقة.	تشجيع مشاركة الأطفال في عملية التعلم والسماح لهم بالتعبير عن آرائهم.	تطوير نظام تعليمي مرن يستجيب لمختلف التحديات.

آليات التنفيذ

- إجراء تقييم شامل للاحتياجات الأولية للمدارس.
- تحديد المبادئ الأساسية التي ينبغي التركيز عليها في كل مدرسة وفقا لمتطلباتها الخاصة.
- إعداد وتنفيذ خطط عمل تهدف إلى تفعيل مبادرة التعليم الصديق للطفل.
- متابعة وتقييم التقدم المحرز عبر مؤشرات أداء واضحة ومحددة.

أهداف مبادرة التعليم الصديق للطفل

- تعزيز حقوق الطفل ضمن النظام التعليمي.
- تطوير سياسات تعليمية تعمل على إعداد حيل يتحلى بروح الإبداع والمواطنة
- خلق بيئة تعليمية حاذبة ومحفزة.
- تعزيز الشراكات بين المدارس ومختلف قطاعات المجتمع.
- ربط مخرجات التعليم بسوق العمل لضمان مستقبل واعد للأطفال.

نظرية التغيير

الهدف النهائي (الأثر)

إذا

تمكنت سلطنة عُمان من تطبيق نهج التعليم الصديق للطفل في جميع مدارسها، فستحقق نقلة نوعية تضمن لكل طفل حقه في الوصول لتعليم عالي الجودة، يُقدم ضمن بيئة تعليمية آمنة، دامجة، وتقوم على المشاركة الفاعلة، بالإضافة إلى تنمية قدرات الأطفال بشكل متكامل، وإعدادهم ليكونوا مواطنين فاعلين ومسؤولين، قادرين على التأثير بشكل إيجابي في مجتمعاتهم. كما سيعزز هذا التوجه التربوي الشامل من وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف الرابع والخامس.

مسار التغيير: من المدخلات إلى المخرجات

إذا

قدمت وزارة التربية والتعليم الدعم الكافي لتنفيذ المبادرة، من خلال توفير الموارد التعليمية والإرشادية، وتأمين التمويل اللازم، وحشدت الخبرات الفنية من اليونيسف والشركاء الآخرين، وأظهرت التزاما حكوميا مستداما ومؤسسيا، إلى جانب الاستثمار في تحسين البنية التحتية للمدارس،

وإذا

تم استخدام هذه الموارد وتوزيعها بكفاءة وفعالية عبر برامج بناء القدرات، وتطوير السياسات، وتوسيع المشاركة المجتمعية، وتعزيز الشراكات، وتحسين البنية التحتية، وتفعيل أنظمة المتابعة والتقييم،

فإنه

فإنه يمكن تحقيق المخرجات التالية:

- تفعيل كامل للhan التعليم الصديق للطفل على المستويات الثلاثة (الوزارة، المحافظات، المدارس).
- تدريب جميع الطواقم التعليمية بما في ذلك العاملين في المديریات على مبادئ التعليم الصديق للطفل، وأساليب تنفيذه ومتابعته بفعالية
- تطوير خطط لتحسين البيئة المدرسية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مدرسة، وتتماشى مع مبادئ التعليم الصديق للطفل، وبالشراكة مع المديریات ولجان المبادرة.
- تفعيل محالس الطلبة وضمان مشاركتهم في عمليات صنع القرار المدرسي.
- تعزيز دور محالس أولياء الأمور كجهات فاعلة في دعم العملية التعليمية.
- وضع آليات متابعة وتقييم شاملة تغطي جميع المستويات.

مسار التغيير: من المخرجات إلى النتائج

إذا

إذا تم تحقيق هذه المخرجات بنجاح وضمان استدامتها،
وتوفر دعم مستمر من القيادات، وموارد كافية، وانخراط فعال للمجتمع،

فإنه

سيتمكن من تحقيق النتائج التالية على مستوى الأنظمة والسلوكيات:

- تبني المعلمين ومدرّاء المدارس أساليب تدريس تتمحور حول الطفل، تراعي السياقات المختلفة والاحتياجات الفردية وأساليب التعلم المتنوعة، مع استمرار التطبيق والتطوير المستمر لهذه الأساليب.
- تمكين الأطفال من المشاركة الفاعلة في صنع القرار داخل المدارس، وتشجيعهم على قيادة العملية التعليمية بأنفسهم، وتحقيق النجاحات في المسابقات الإقليمية والدولية.
- تعزيز مشاركة أولياء الأمور والمجتمعات المحلية بشكل فعال في دعم تعليم الأطفال.
- تطبيق ممارسات شمولية داخل المدارس تضمن عدم حرمان أي طفل من حقه في التعليم، مع مراعاة الفروق الفردية والاحتياجات الخاصة.
- تفعيل أنظمة وآليات حماية الطفل بشكل فعال لمنع أي أذى أو ضرر، وضمان بيئة تعليمية آمنة وصحية لجميع الأطفال.
- تحسين جودة التعليم من خلال عمليات صنع قرار مستندة إلى الأدلة.

مسار التغيير: من النتائج إلى التغييرات النظامية

إذا

إذا تم تحقيق هذه النتائج على مختلف المستويات، ومع وجود سياسات داعمة والتزام الجهات المعنية،

فإنه

سيكون بالإمكان إحداث تغييرات جوهرية على مستوى النظام بأكمله:

- ترسيخ حقوق الطفل بشكل كامل في سياسات التعليم، ودمجها في المناهج الدراسية والممارسات اليومية.
- التحول الحذري في الثقافة المدرسية، بحيث تركز على رفاه الطفل، ومشاركته ونموه الشامل.
- بناء شراكات متعددة المستويات ومستدامة بين جميع الجهات المعنية، بهدف حودة التعليم باستمرار.
- تعزيز المرونة في النظام التعليمي، ما يمنحه القدرة على الحفاظ على حودة التعليم وتميزه حتى في أوقات الأزمات والتحديات المتنوعة.

الافتراضات الرئيسية لنجاح تطبيق نظام التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان:

١. وجود إرادة سياسية قوية: استمرار التزام الحكومة العمانية بتطبيق التعليم الصديق للطفل من خلال تطوير السياسات والتشريعات والبرامج تدعمها على المستوى الوطني.
٢. توفر الموارد اللازمة: ضمان تخصيص مستمر ومستقر للموارد المالية والكوادر البشرية المؤهلة.
٣. القبول والدعم المجتمعي: تبني المجتمعات المحلية لمبادئ حقوق الطفل، ودعم مشاركتهم النشطة في العملية التعليمية.
٤. التعاون متعدد القطاعات: استدامة التنسيق الفعال بين وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك وزارات الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الثقافة والرياضة والشباب، ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة البيئة، إضافة إلى وحدة متابعة «رؤية عُمان ٢٠٤٠»، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.
٥. جاهزية القدرات المؤسسية: توفر البنية التحتية الملائمة والموارد البشرية المؤهلة داخل المدارس، لتمكين تنفيذ المبادرة على نحو فعال.
٦. الاستدامة: دمج مبادئ التعليم الصديق للطفل في الثقافة التربوية في سلطنة عُمان، بعيداً عن ارتباطها بمشروع مؤقت أو تدخل محدود.



المخاطر المتوقعة بناء على السياق:

١. القيود الاقتصادية: قد تؤدي الموازنة المحدودة إلى تقليص الدعم الموجه نحو أنشطة مبادرة التعليم الصديق للطفل.
٢. مقاومة التغيير: قد تواصل بعض الجهات اعتماد الأساليب التعليمية التقليدية.
٣. تضارب الأولويات: قد تشتت الإصلاحات التعليمية الأخرى الانتباه عن التعليم الصديق للطفل.
٤. تفاوت في تطبيق مبادئ التعليم الصديق للطفل: عدم تطبيق مبادئ التعليم الصديق للطفل بشكل متساو في جميع المدارس.
٥. الصدمات الخارجية: قد تعرقل الكوارث الطبيعية والأوبئة والمقاومة الاجتماعية والثقافية عملية تنفيذ المبادرة.
٦. العوائق الاجتماعية: قد يحد التمييز القائم على النوع الاجتماعي، والإعاقة، والوضع الاجتماعي - الاقتصادي من تطبيق نهج التعليم الصديق للطفل بشكل شامل.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy

مساهمات الجهات المعنية:

وزارة التربية والتعليم:

- تحديد إطار السياسات التعليمية ووضع المبادئ التوجيهية اللازمة لتنفيذها.
- تخصيص الموازنات والموارد اللازمة.
- بناء قدرات المعلمين من خلال توفير التدريب على مبادئ ومنهجيات التعليم الصديق للطفل، لضمان تطبيقها العملي داخل المدارس.
- تنسيق جهود تنفيذ المبادرة على كافة المستويات.
- متابعة وتقييم التقدم المحرز باستخدام مؤشرات محددة، تشمل قيما مرجعية أساسية وأهدافا مرحوة يُسعى إلى تحقيقها.

المديريات التعليمية بالمحافظات

- الإشراف على المدارس ودعمها في تطبيق مبادئ التعليم الصديق للطفل، مع تقديم الدعم الفني والإداري اللازم.
- تيسير التنسيق بين المدارس والسلطات المحلية والجهات المعنية في المجتمع.
- متابعة التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة على مستوى المدارس، ودمج تقارير المدارس في تقرير شامل يرفع إلى وزارة التربية والتعليم.
- دعم مبادرات بناء القدرات عبر التدريب والتوجيه المحلي لموظفي المدارس.

لجان التعليم الصديق للطفل في المديريات التعليمية بالمحافظات:

- تمثل هذه اللجان منصات تشاركية تجمع بين ممثلي المدارس والمجتمعات المحلية وأولياء الأمور والجهات المعنية، بهدف تعزيز التعاون والتنسيق الفعال.
- رفع مستوى الوعي بمبادئ التعليم الصديق للطفل على المستوى المحلي.
- تحديد التحديات التي تواجه كل مدرسة على حدة، واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.
- تعزيز آليات المساءلة وجمع التغذية الراجعة من المدارس، والمجتمع المحلي، ومديريات التعليم.
- دعم المشاركة الواسعة لأولياء الأمور والمجتمعات المحلية في العملية التعليمية، مع الحرص على تمثيل الفئات التي تحتاج إلى اهتمام خاص.

مدراء المدارس:

- تعزيز مبادئ التعليم الصديق للطفل عبر تبني أفكار مبتكرة للأنشطة وطرق التنفيذ تتوافق مع السياق المحلي.
- تسهيل وتنظيم برامج تدريبية مستمرة للمعلمين والمعلمات الاجتماعيين بهدف تطوير مهاراتهم وتعزيز أدائهم.
- إشراك أولياء الأمور والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص، مثل شركات الطاقة والاتصالات، بشكل فعال في العملية التعليمية.
- توفير بيئات مدرسية آمنة وشاملة.
- متابعة التقدم في تنفيذ المبادرة، ومتابعة التطورات، وتقييم الأثر لضمان تحقيق أهداف التعليم الصديق للطفل.

المعلمون:

- اعتماد منهجيات تدريس تركز على الطفل وتلبي احتياجاته الفردية.
- احترام آراء الأطفال وخياراتهم.
- التعرف على الأطفال ذوي الإعاقة وتقديم الدعم اللازم لضمان اندماجهم الكامل في الصف.
- متابعة ومراقبة أداء الأطفال.
- التعاون المستمر مع أولياء الأمور.

الأطفال:

- المشاركة بفعالية في عملية التعلم.
- المساهمة في اتخاذ القرارات المدرسية.
- تشجيع الأطفال على دعم ومساعدة بعضهم البعض و حمايتهم من التنمر أو التمييز أو العنف.
- تحمل مسؤولية الحفاظ على بيئة مدرسية إيجابية من خلال المساهمة في توفير بيئة آمنة وداعمة للجميع.

أولياء الأمور والمجتمعات المحلية:

- مساعدة الأطفال على التعلم.
- المشاركة في الأنشطة المدرسية.
- المساهمة بالموارد والخبرات المتاحة لدعم العملية التعليمية.
- التوعية والمناصرة لحقوق الطفل.

اليونيسف وشركاؤها:

- تقديم الاستشارات والدعم الفني والتقني.
- دعم بناء القدرات ومتابعة التقدم المحرز في هذا المجال.
- مشاركة وتعليم أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية في مجال التعليم الصديق للطفل.
- تسهيل تبادل المعرفة والخبرات بين الجهات المعنية.

آلية المتابعة

- سيتم تقييم تقدم المبادرة من خلال:
- مؤشرات خاصة لكل مبدئ من مبادئ مبادرة التعليم الصديق للطفل
- مؤشرات محددة لقياس مخرجات التغيير الحاصل على السلوك.
- مؤشرات لقياس الأثر لتقييم مدى رفاية الأطفال ونتائج تعلمهم.
- المراجعة الدورية والمنتظمة باستخدام أدوات متابعة خاصة بمبادرة التعليم الصديق للطفل.
- أدوات تقييم تشاركية تتضمن جميع الجهات المعنية.

تقدم نظرية التغيير خطة طريق شاملة تهدف إلى ترسيخ رفاية الأطفال وحماية حقوقهم ضمن أولويات النظام التعليمي في سلطنة عُمان، من خلال خلق بيئة تعليمية شاملة وتشاركية وداعمة تمكن الأطفال من الازدهار وتحقيق النمو الشامل، بما يتماشى مع رؤية عمان ٢٠٤٠ وأهداف التنمية المستدامة. (ملحق ٠٥)





©UNICEFOman/2022/Al Harthy



النتائج

النتائج

قُسمت نتائج التقييم إلى ستة محاور رئيسية، ألا وهي الملاءمة، الكفاءة، الفعالية، التوافق مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية، الاستدامة، والأثر.

الملاءمة - Relevance

تبين أن المبادرة تتلاءم بشكل كبير مع الأولويات الوطنية للنظام التعليمي في سلطنة عُمان، ومع الأطر المرجعية المعتمدة لدى اليونسيف. حيث استجابت بفعالية للمجالات المطلوب تحسينها في المنظومة التعليمية وأخذت بعين الاعتبار احتياجات الجهات المعنية، وخصوصية السياق في سلطنة عُمان. ومع ذلك، بينت نتائج التقييم حاجة المبادرة إلى قدر أكبر من المرونة والتكيف، لتعزيز ملاءمتها للتنوع في الخصائص الثقافية والاجتماعية للأطفال في السلطنة.

ويتناول هذا المحور من التقرير تحليلاً لمدى ملاءمة المبادرة مع السياسات الوطنية والأطر الدولية ذات الصلة، ويستعرض مدى استجابتها للاحتياجات الفعلية، والفروقات في السياق، ونقاط الضعف في المبادرة.

الانسجام مع الأولويات الوطنية وإطار اليونسيف للتعليم الصديق للطفل

تنسجم المبادرة انسجاًماً وثيقاً مع السياسات التعليمية الوطنية والأطر الاستراتيجية للتنمية، إضافة إلى تناغمها مع نهج اليونسيف العالمي في تطبيق التعليم الصديق للطفل. وتُجسد المبادرة القائمة على مبادئ الشمولية، والتعليم عالي الجودة، والمشاركة، والتركيز على الطفل، التوجه الاستراتيجي لرؤية عُمان ٢٠٤٠، التي تضع التنمية والتعليم الشامل والعدل المراعي لاحتياجات جميع الأطفال بغض النظر عن قدراتهم وخلفياتهم، على رأس أولوياتها. وأيد ذلك الأطراف المعنية في قطاع التعليم خلال المقابلات، حيث أشاروا إلى الانسجام الكبير بين المبادرة والرؤية الوطنية، مؤكدين أن التعليم الشامل، الذي يُعد جزءاً جوهرياً من نموذج المدارس الصديقة للطفل، يحتل مكانة بارزة ضمن أهم الأولويات الاستراتيجية لقطاع التعليم.

وعلى الرغم من أن مؤشرات الأداء الرئيسية للرؤية لا تشير بشكل مباشر إلى مبادرة التعليم الصديق للطفل، إلا أنه يوجد مرونة لتطوير مؤشرات أداء مخصصة بالمبادرة تُدمج ضمن لوائح متابعة الأداء الخاصة بوزارة التربية والتعليم، لقياس التزام المدارس بمبادئ المبادرة بشكل يتناسب مع الأولويات الوطنية. كما أشار أحد المشاركين في المقابلات إلى أن:

«التعليم الشامل، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنموذج المدارس الصديقة للطفل، يُعد أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لقطاع التعليم، كما هو موضح في الرؤية الوطنية».

ومن جانب آخر، أوضح مسؤولون في الوزارات المعنية كيف تستفيد وزارة التربية والتعليم للمبادرة كأداة استراتيجية لتحسين نتائج قطاع التعليم، لا سيما فيما يتعلق بحماية الطفل، وتعزيز مبدأ الشمولية، ووضع أهداف واضحة وقابلة للقياس تساهم في إحداث تأثير مستدام على المدى الطويل.

وُجد أن مراحل تنفيذ المبادرة تتناغم تماماً مع النظام التعليمي في سلطنة عُمان، من خلال تنفيذها على ثلاث مستويات والتي تتمثل في: بناء قدرات المدارس، والمتابعة الدورية من خلال الزيارات الميدانية، وتقييم الأداء بناءً على معايير التعليم الصديق للطفل. كما تنسجم هذه المراحل مع مسؤولية وزارة التربية والتعليم في تصميم المناهج، وتدريب المعلمين، وحوكمة المدارس، مما ساعد على تنفيذ وتوجيه المبادرة بشكل موحد في مختلف المحافظات.

ولعبت الوزارة دوراً أساسياً في تطوير دليل المبادرة وتوزيعه على جميع المدارس، مع توضيح خصائص النمو الجسدي والعقلي للأطفال، وتنظيم الاجتماعات حول موضوعات مختلفة مثل دمج الأطفال ذوي الإعاقة، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعزيز مبادئ العدالة والمساواة. وقد ساعدت هذه الجهود مجتمعة على تعزيز الانسجام في تنفيذ المبادرة من خلال مواءمة الممارسات التربوية في المدارس مع السياسات والمعايير الوطنية المعتمدة. وأكد موظفو اليونسيف والشركاء الحكوميون خلال المقابلات على فعالية هذا النهج الثلاثي، مشيرين إلى أنه يتيح

«دمجاً منهجياً لمبادئ التعليم الصديق للطفل في إدارة المدارس، وممارسات التدريس، وبيئات التعلم» (مقابلة مع موظفي اليونسيف، ٢٠٢٥).

« أن هذا النهج يوفر دعماً منظماً، وآلية للمساءلة، تضمن التزام جميع المدارس بمعايير التعليم الصديق للطفل.»

من جهة أخرى، تبين وجود حاجة إلى تحسين محتوى وأساليب البرامج التدريبية المقدمة، وتقديم الدعم المستمر والملائم لكل منطقة بما يتناسب مع خصوصيتها واحتياجاتها. فأكد المعلمون في مدارس المناطق البعيدة على ضرورة معالجة التحديات التي يواجهونها، والتي تتمثل في محدودية الموارد خاصة في تعيين الكوادر المؤهلة. بالمقابل، أكد المعلمون في المدارس بالمناطق الحضرية على حاجتهم لتطوير أساليب التدريس والتنوع بها، بحيث تضمن إشراك جميع الأطفال في التعليم وخلق بيئة الصفية تراعي الفروقات الفردية. وبالتالي، فإن مراعاة خصوصية كل منطقة يساهم في تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ المبادرة في مختلف مناطق سلطنة عُمان.

الاستجابة لاحتياجات التطوير الهيكلي

يُبين تحليل واقع التعليم في سلطنة عُمان التحديات الهيكلية المستمرة التي تهدف المبادرة إلى معالجتها بفعالية. وتتمثل أبرز هذه التحديات في التفاوت في فرص الوصول إلى التعليم وجودته ومخرجاته، سواء بين المناطق الجغرافية المختلفة أو بين الشرائح الاجتماعية والاقتصادية المختلفة أو مختلف الأطفال. حيث استطاعت المبادرة مواجهة هذه العوائق وتعزيز التعليم الشامل والعادل للجميع من خلال تبني أساليب تدريس تتمحور حول الطفل، وتوفير بنية تحتية تعليمية شاملة، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في التعليم.

تشير آراء المعلمين والمسؤولين في الوزارات الحكومية إلى أن المبادرة تمتلك إمكانية كبيرة لسد الفجوات الموجودة في التعليم وتعزيز العدالة في النظام التعليمي. حيث قالت إحدى المعلمات:

« غيّر نموذج التعليم الصديق للطفل طريقة تعاملنا داخل الصف بشكل جذري، فلقد أصبح تركيزنا الآن منصباً على التعلم التفاعلي الذي يراعي الفروقات الفردية، وتهيئة بيئة عادلة وشاملة لجميع الأطفال، بغض النظر عن قدراتهم أو خلفياتهم.»

ويُعد هذا التحول في الممارسات التعليمية نحو اعتماد أسلوب التركيز على الطفل في التعليم أحد الأسس الجوهرية للمبادرة، إذ يستجيب بشكل مباشر للحاجة إلى اعتماد أساليب تدريس أكثر مرونة وتكيفاً مع تنوع احتياجات الأطفال.

وأكد أحد المسؤولين في الوزارات الحكومية على أن معايير المبادرة تشكل خارطة طريق متكاملة لتحسين جودة التعليم في مختلف جوانبه، بدءاً من أساليب التدريس والموارد التعليمية، وصولاً إلى الصحة والسلامة والشاركة المجتمعية. وأكد أيضاً على أهمية إشراك مجتمع المدرسة بأكمله بالعملية التعليمية، بما يساهم في ترسيخ أسس التغيير بشكل جوهري ومستدام. وهذا يعكس شمولية نهج المبادرة، خاصة في معالجة الفجوات الجذرية في نظام التعليم والفروقات الفردية بمختلف المناطق، مع تحقيق أثر واسع ومستدام. وأشارت مختلف الجهات المعنية إلى أن إمكانية إحداث التغير الجوهري في النظام التعليمي تستلزم التعاون وتكثيف الجهود في عدة محاور، من أهمها: تعزيز بناء قدرات المعلمين قبل البدء بتنفيذ المبادرة، وتوفير فرص تطوير مهني مستدام، بما يساهم في تمكين المعلمين واكتسابهم المهارات والكفاءات اللازمة لتطبيق ممارسات التعليم الصديق للطفل.

ومن أجل تحسين أداء المبادرة، لا بد من تشكيل آليات فعالة للمساءلة لضمان الالتزام بمعاييرها وجودتها وشموليتها. ومنها: زيارات المتابعة الميدانية، وتقديم الحوافز، ونشر تقارير الأداء الدورية. بالإضافة إلى تبادل الخبرات والتجارب مع أفراد المجتمع، وتعزيز الابتكار والتعاون في مواجهة التحديات المشتركة. وسوف تساهم هذه الخطوات في توسيع نطاق المبادرة، وترسيخ ثقافة التعلم المستمر من خلال تطبيق مبادئ التعليم الصديق للطفل في مختلف المدارس والمناطق.

ولتعزيز الشمولية والعدالة في المبادرة لا بد من التركيز على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالفئات التي تحتاج إلى اهتمام خاص، مثل الأطفال ذوي الإعاقة، وأطفال الأسر محدودة الدخل، أو أطفال الأسر المتواجدين في المناطق البعيدة، إلى جانب تصميم تدخلات أكثر فعالية وموجهة بشكل دقيق بناءً على البيانات التي يتم جمعها، وهذا ما اقترحه أحد الخبراء التربويين المشاركين في المقابلات. وتبين أن العديد من المدارس توظف أدوات متنوعة لجمع البيانات، من بينها الملاحظات الصفية، والاستبيانات. كما يحلل المعلمون هذه البيانات ويصنفوها بهدف تحديد مكامن الضعف، وتوثيق الممارسات الفعالة، وقياس تقدم الأطفال، وتحديد أولويات التحسين. ومع ذلك، لا تزال هذه الجهود في مراحلها الأولية، مما يستدعي تعزيز نظام إدارة المعلومات التعليمية، وبناء قدرات الجهات المعنية على اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة، وهذا من شأنه تحويل البيانات إلى إجراءات تقلل من الفجوات وتضمن توزيع الموارد والفرص التعليمية بشكل عادل بين الجميع.

ويُعد تمكين المدارس من إجراء تقييم موضوعي لنقاط قوتها وتحديد مجالات التحسين استناداً إلى معايير التعليم الصديق للطفل، ومن ثم وضع أهداف واضحة لتطوير وتصميم استراتيجيات مخصصة لتحقيقها، أمراً مهماً في تعزيز شعورها بالمسؤولية والملكية المحلية. وفي الوقت ذاته، تُساهم هذه الآليات في ترسيخ ممارسات المساءلة لمتابعة التقدم المحرز. ولتحقيق ذلك، يستلزم توسيع نطاق جمع البيانات، وتعزيز أنظمة المتابعة والتقييم، وتوفير دعم فني متنوع وموجه، بما يضمن تمكين جميع المدارس على الالتزام بمعايير المبادرة وتوفير خدمات تعليمية شاملة وعادلة، لا سيما للفئات التي تحتاج إلى اهتمام خاص. وفي هذا الإطار، أشار أحد موظفي منظمة اليونيسف إلى أن توظيف وسائل وأدوات تكنولوجية، بما في ذلك أدوات جمع البيانات عبر الهواتف المحمولة، ومنصات التعلم الإلكتروني، يُمكن أن يساهم في تجاوز التحديات المرتبطة بمحدودية الموارد، ويعزز الوصول إلى المجتمعات البعيدة وتقديم برامج عالية الجودة ضمن إطار المبادرة.

وفي نهاية المطاف، فإن نجاح المبادرة وتعزيز المساواة في التعليم يحتاج إلى الدمج بين السياسات الوطنية التي تصدر من الجهات العليا (إطار سياسي من الأعلى إلى الأسفل)، والتطبيق العملي الذي يراعي احتياجات المدارس والمجتمعات المحلية (الذي يستجيب لاحتياجات السياق المحلي من الأسفل إلى الأعلى).

مراعاة احتياجات المستفيدين وملاءمة السياق المحلي

تُظهر نتائج المقابلات مع الجهات المعنية ملاءمة المبادرة مع احتياجات وتطلعات الأطفال وأولياء الأمور والمجتمعات المدرسية في مختلف أرجاء السلطنة، حيث أشار العديد من الأطفال إلى أن المدارس الصديقة للطفل تُعزز من مشاركتهم الفعالة، وتنمّي روح المبادرة لديهم، وتغذي شغفهم بالتعلم، كما تساهم في دعم نموهم.

وعبرت إحدى الطالبات عن تجربتها قائلة:

«أكثر ما أحبه في مدرستي هو أن المعلمين يستمعون لنا حقًا، ويشجعوننا على المشاركة الفعالة. كما أنهم يمنحونا مساحة للتعبير عن أفكارنا بحرية، وتولي أدوار قيادية، وتشكيل رحلتنا التعليمية بأنفسنا، وهذا يجعل الذهاب إلى المدرسة أمرًا مشوقًا، ويساعدنا على بناء الثقة والمهارات التي نحتاجها في الحياة.»

ومن هذا المنطلق، تعكس جهود المعلمين المتواصلة ملاءمة المبادرة للسياق المحلي واحتياجات المستفيدين من خلال تهيئة بيئة تعليمية آمنة وشاملة تحتضن جميع الأطفال، وتُتيح لهم المساحة للتعبير عن أنفسهم بطرق متنوعة. وتساهم هذه الجهود في تعزيز شعور الأطفال بالثقة بالنفس والاندماج، وتمكينهم من بناء علاقات إيجابية مع الكادر التعليمي، وأكد أحد الأطفال قائلاً:

«أصبح بإمكاننا اللجوء إلى المعلمين وإدارة المدرسة دون خوف عند مواجهة أي مشكلة، بينما كنا في السابق غالبًا ما نتجنب التوجه لهم، ونحاول التعامل مع المشاكل بأنفسنا.»

وتكررت هذه المشاهدات في مشاركات العديد من الأطفال، الذين وصفوا المدارس التي تطبق المبادرة بأنها مرحبة، ومشوقة، وتمكينية، وتقدّر وجهات نظرهم، وتدعم نموهم على المستويين الفردي والجماعي. وبهذا تستجيب المبادرة بشكل مباشر لاحتياجاتهم النمائية وحقوقهم من خلال وضع الطفل في صميم العملية التعليمية، ومنحه فرص حقيقية للتعبير عن آرائه ومشاركته في العملية التعليمية.

كما عبر أولياء الأمور عن امتنانهم لدور المبادرة في تعزيز مشاركتهم في العملية التعليمية وبناء الشراكات بين الأسر والمدارس، وأكدوا على أن اعتماد المبادرة على مبادئ المشاركة والشمولية يساهم في خلق بيئة تعليمية مبنية على التعاون والثقة المتبادلة. وأكدت إحدى الأمهات على أهمية المبادرة قائلة:

«النهج الصديق للطفل يدعم جميع جوانب نمو أطفالنا الأكاديمية، والاجتماعية، والعاطفية، والجسدية، والإبداعية. ويؤكد على أن أفضل بيئة للتعلم هي تلك التي تتعاون فيها المدرسة مع الأسرة. وبصفتنا أولياء أمور، نشعر بأننا مقدّرون ومحترمون، ومشاركون بصدق كشركاء في رحلة أطفالنا التعليمية.»

يلتزم المعلمون في تقديم الدعم والتوجيه اللازم لأولياء أمور الأطفال الذين يحتاجون لاهتمام خاص، لمساعدتهم لتجاوز جميع الحواجز التي تحد من نموهم وتطورهم.

وشكل التزام الأسر بالانخراط في تعليم أطفالهم والمشاركة في عمليات صنع القرار داخل المدرسة أحد أبرز مميزات المبادرة. وتبيّن من خلال مجموعات النقاش البؤرية لأولياء الأمور الجهود التي تبذلها المدارس في تشجيعهم وإشراكهم بفعالية في مسيرة أطفالهم التعليمية. وشاركت إحدى الأمهات تجربتها مع ابنتها التي تدرس في الصف الثاني عشر، والتي تواجه تحديات وضغوطًا كبيرة، وأشارت إلى دور المدرسة في تقديم الدعم اللازم لها قائلة:

«لم يقتصر دعم المدرسة على التواصل معي وتحويلني إلى شخص مختص لدعم ابنتي، بل قدّمت أيضًا إرشادات عملية حول كيفية مساعدتها على التعامل مع الصعوبات التي تواجهها والتقليل من توترها.»

وقد نفذت المدارس بعض الخطوات من أجل تعزيز مشاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية لأطفالهم، من ضمنها: تواصل المدرسة المنتظم مع أولياء الأمور، وفتح فرص التطوع داخل المدرسة، وتولي أدوار قيادية في اللجان المدرسية. وتساهم هذه الجهود في ترسيخ ثقافة المسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة بين المدارس والأسر، مما يخلق بيئة تعليمية داعمة ومحفّزة، تشجع الأطفال على النجاح. وعلى الرغم من الجهود المبذولة والدور الذي تلعبه المبادرة في إشراك أولياء الأمور بالعملية التعليمية إلا أن مشاركتهم لا تزال محدودة حتى الآن.

كما أكد المشاركون في المجموعات البؤرية والمقابلات على التحسن الملحوظ في الحالة النفسية للأطفال، وارتفاع مستويات مشاركتهم في الأنشطة المدرسية، والتزامهم بالدراسة، إلى جانب تحسن التفاعل داخل غرفة الصف. كما أشار العديد منهم إلى تراجع نسب غيابهم، وذلك نتيجة اعتماد المدارس على نهج التعليم الصديق للطفل. وشاركت إحدى المعلمات ذات الخبرة الطويلة تجربتها قائلة:

«منذ تطبيقنا لنموذج التعليم الصديق للطفل شهدنا تحولًا كبيرًا في سلوك الأطفال ومواقفهم؛ حيث أصبحوا أكثر حماسًا للحضور إلى المدرسة، وأكثر تفاعلًا، وأكثر تعاونًا فيما بينهم. وبشكل عام، غيّرت المبادرة الثقافة التي تنبناها المدرسة بالكامل، وجعلت من التدريس تجربة ممتعة ومرضية.»

تؤكد تجربة هذه المعلمة، إلى جانب تجارب زملائها المعلمين، دور المبادرة في خلق بيئة تعليمية شاملة وداعمة تعزز رفاه الأطفال، وتزيد من قدرتهم على التكيف. وتُعد ممارسات التعليم الصديق للطفل من أهم الركائز للحد من التسرب، وتحسين نتائج التعلم، لاسيما لدى الفئات التي تحتاج لاهتمام خاص. كما تجدر الإشارة إلى أن جميع الأنشطة المدرسية التي تم تخطيطها أو تنفيذها ضمن المبادرة، تتمحور حول سلامة الأطفال، وتلبية احتياجاتهم، وضمان رفاههم ومصالحهم.

وعلى الرغم من التوافق الكبير بين مبادئ المبادرة (المشاركة، والشمولية، والتركيز على الطفل، والمساواة) مع الثقافة العامة في سلطنة عُمان والقيم المحلية التي تحث على التضامن الاجتماعي والمسؤولية المشتركة، إلا أن بعض الجهات المعنية أكدت على ضرورة تكيف نموذج المبادرة ليتناسب بشكل أكبر مع السياق المحلي، وجعله أكثر مرونة لضمان تحقيق أقصى استفادة ممكنة في مختلف مناطق السلطنة ومجتمعاتها المتنوعة. فمثلاً أشار المعلمون في المناطق البعيدة التي تعاني من محدودية الموارد إلى التحديات المستمرة التي يواجهونها في تطبيق المبادرة بسبب الضعف في البنية التحتية ونقص الكوادر المؤهلة، إلى جانب الحواجز الاجتماعية والاقتصادية. وقد عبر أحد المعلمين عن ذلك بقوله:

«على الرغم من إيماننا العميق بمبادئ المبادرة، فإن الواقع يشير إلى أن العديد من المدارس تفتقر إلى المرافق الأساسية، ومواد التعلم المناسبة، والكوادر المدربة بشكل كافٍ لتنفيذ النموذج بكفاءة. لذلك نحن بحاجة إلى دعم وموارد موجهة بشكل أكبر لتجاوز هذه التحديات تضمن الاستفادة لجميع الأطفال دون استثناء من المبادرة.»

وفي ظل هذه التحديات، غالباً ما تجد المدارس نفسها مضطرة لإعادة ترتيب أولوياتها، مما يحد من قدرتها على تلبية جميع مجالات التحسين المطلوبة. ومن هذا المنطلق، أكد المعلمون من مختلف المحافظات على أهمية تبني استراتيجيات أكثر انسجاماً مع السياق الثقافي واللغوي، بهدف تعزيز مشاركة أولياء الأمور وتفعيل دور الشركاء المحليين، خاصة في المجتمعات ذات الخلفية التقليدية.

وقدمت الجهات المعنية مجموعة من الاقتراحات لتحسين أداء المبادرة، ومن أهمها: تعزيز دور المؤسسات الثقافية المحلية في نشر رسالة المبادرة، وتدريب أفراد المجتمع المحلي ليصبحوا قادرين على تنفيذ الحملات التوعوية أو نشر الوعي، وتطوير آليات تواصل متعددة اللغات لتلبية احتياجات اللغوي في سلطنة عُمان، بالإضافة إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في دعم قطاع التعليم، لتغطية كافة احتياجاته. ويجدر الإشارة إلى أن ملاءمة تدخلات المبادرة بما يتماشى مع المعايير المحلية، والموارد المتاحة، والاحتياجات الخاصة بكل منطقة، من شأنه أن يعزز من مواءمتها مع السياق المحلي، ويُرسخ شعور المجتمع بالملكية تجاهها وتحقيق تغييرات فعّالة ومستدامة، وتعزيز وصول جميع الأطفال للتعليم العادل والشامل خاصة الأطفال الذين يحتاجون لاهتمام خاص.

أصبح الأطفال ذوي الإعاقة أكثر قدرة على الاندماج مع زملائهم والمجتمع المحيط.

واستطاعت المبادرة الاستجابة لاحتياجات جميع الأطفال بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والثقافية واللغوية والصحية، إذ تُركز بشكل أساسي على دمج جميع الأطفال في التعليم خاصة الأطفال ذوي الإعاقة. حيث تنسجم مبادئ المبادرة مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت عليها الحكومة، إلى جانب التعاون مع لجنة حقوق الطفل. بالإضافة إلى إقرار سياسات وطنية تؤكد على التعليم الشامل والعادل لجميع الأطفال بغض النظر عن قدراتهم. وبناءً على ذلك، تبذل المدارس جهوداً دؤوبة لدمج الأطفال ذوي الإعاقة في العملية التعليمية وداخل الفصول الدراسية، والاستجابة لاحتياجاتهم عبر توفير وسائل تعلم مساندة، وتيسير الوصول إلى المرافق التعليمية، وتعزيز مشاركتهم وتمكينهم من التعبير عن أنفسهم. وقد بدأ الأطفال من ذوي الإعاقة بإظهار مؤشرات إيجابية على النمو والتطور الشامل.



ولا بد من التنويه إلى أن نهج التعليم الصديق للطفل يزود المعلم بالأدوات والاستراتيجيات اللازمة لدعم بيئة مدرسية صحية تراعي التنوع الطلابي، ويقوم هذا النهج على مبادئ وممارسات تشمل: تعزيز الوصول إلى التعليم، وتقديم الدعم الفردي، وبناء قدرات المعلمين، وخلق بيئة خالية من التنمر، واستخدام أدوات تعليمية تناسب الأطفال ذوي الإعاقة، والتركيز على التعلم الاجتماعي والعاطفي، والتأديب الإيجابي، واحترام الآخر، إلى جانب التنوع في الأساليب التعليمية. حيث تؤدي هذه الممارسات إلى ترسيخ ثقافة مدرسية أكثر ترحيباً وشمولية، تُقدّر الاختلاف وتحمي الأطفال الذين يحتاجون إلى اهتمام خاص.

وعلى الرغم من التقدم المحرز نحو الوصول للتعليم الشامل والعاقل في سلطنة عُمان، لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود بهذا الخصوص، فالعديد من أطفال ذوي الإعاقة محرومين من الالتحاق بالمدرسة، سواء بسبب العجز المادي أو عدم ملائمة البنية التحتية، أو بعض المعتقدات السلبية التي تحد من مشاركتهم الفاعلة في التعليم. ولمعالجته هذه الإشكالية قامت المبادرة ببناء شراكات مع الجهات الحكومية المختلفة مثل وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى المؤسسات المعنية بذوي الإعاقة، والتعاون لإجراء إصلاحات في النظام التعليمي وتوفير تعليم شامل وعادل للجميع. إلا أن الشراكات مع المؤسسات غير الحكومية لم تلعب دوراً كبيراً في المبادرة حتى الآن.

ولا بد من تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها الجهات المختلفة في تطوير معايير وطنية لتحسين البنية التحتية للمدارس وضمان وصول الأطفال ذوي الإعاقة، ودمج مبادئ التعليم الشامل ضمن مناهج إعداد المعلمين، وتعزيز أساليب الكشف المبكر عن الحالات المختلفة والتدخل في الوقت المناسب، بالإضافة إلى تنفيذ حملات توعية على مستوى السلطنة للقضاء على جميع أشكال التمييز. كما تسهم الشراكات الاستراتيجية التي أسستها المبادرة في تعزيز المساواة في فرص التعليم والدفع للتغيير الإيجابي ودمج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم.

الخاتمة

تنسجم مبادرة التعليم الصديق للطفل مع الأولويات الوطنية، وإطار عمل اليونسيف العالمي للتعليم الصديق للطفل. كما تدعم مبادئها الأساسية الأهداف الاستراتيجية لقطاع التعليم ضمن رؤية عُمان ٢٠٤٠ بشكل مباشر، وتؤكد المقابلات التي أجريت مع الجهات المعنية على ملائمة المبادرة لاحتياجات الأطفال وأسرها والكادر التعليمي وقدرتها على الاستجابة لاحتياجاتهم. وتمتلك وزارة التربية والتعليم المرونة اللازمة لتصميم مؤشرات فعالة تضمن متابعة تطبيق المبادرة على أرض الواقع. وتعد آلية التنفيذ ثلاثية المراحل المتمثلة في: بناء قدرات المدارس، والمتابعة الدورية من خلال الزيارات الميدانية، وتقييم الأداء بناءً على معايير التعليم الصديق للطفل، والتي اعتمدتها سلطنة عُمان لتطبيق نموذج المبادرة، ملائمة لهيكلية النظام التعليمي العُماني، مع الأخذ بعين الاعتبار ملائمة التدخلات للتناسب مع الاحتياجات المختلفة للمناطق المتنوعة.

كما تُعد المبادرة أداة واعدة قادرة على الاستجابة للتنوع الاجتماعي والثقافي للأطفال في سلطنة عُمان، خاصة في دمج الأطفال ذوي الإعاقة ضمن النظام التعليمي بشكل فعال وعادل. ويمكن للمبادرة أن تكون قوة مؤثرة لضمان حصول جميع الأطفال على فرص متساوية للتعليم، خاصة عند الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية.

ولا يقتصر نجاح مبادرة التعليم الصديق للطفل على بناء نظام تعليمي شامل وعادل وعالي الجودة لجميع الأطفال في سلطنة عُمان فحسب، بل يشمل أيضاً قدرتها على الاستجابة للسياق المحلي، والتزامها بالتطور المستمر والتكيف مع الظروف المستجدة.



حققت مبادرة «التعليم الصديق للطفل» تقدماً ملحوظاً في توفير بيئة تعليمية شاملة وتلائم احتياجات جميع الأطفال، كما ساهمت في ترسيخ هذا النهج داخل المنظومة التعليمية في سلطنة عُمان من خلال بناء قدرات المعلمين، وتحسين أساليب التدريس، والارتقاء بنتائج التعلم، إضافة إلى موازنة الموارد التعليمية مع احتياجات الأطفال. ورغم هذه الإنجازات، لا تزال هناك تحديات تعيق تحقيق الفاعلية الكاملة لتنفيذ أنشطة المبادرة، ومن أبرز هذه التحديات: محدودية الموازنات والموارد، وعدم وجود برامج تدريبية ممنهجة ومتخصصة.

يتناول هذا القسم من التقرير تقييم مدى الفعالية في تحقيق أهداف ونتائج المبادرة، مع دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على سير تنفيذها. كما يسلط الضوء على مدى تعزيز المبادرة للشمولية وتيسير الوصول إلى التعليم، إلى جانب تقييم الجهود المبذولة في بناء قدرات المعلمين، وتحسين أساليب التدريس، والارتقاء بنتائج التعلم، وضمان توافق الموارد مع الاحتياجات الفعلية للطلبة.

تحقيق أهداف ونتائج مبادرة التعليم الصديق للطفل

أظهر تحليل البيانات، التقدم الذي أحرزته المبادرة نحو تحقيق أهدافها، فساهمت في تحسين البيئة التعليمية من خلال جعل الطفل محور العملية التعليمية، ودعم نموه الشامل. وأكد المعلمون على تحسن الأداء الأكاديمي للأطفال، وارتفاع مستويات مشاركتهم داخل المدرسة، كما أشاروا إلى حرصهم على تحقيق المساواة، ومراعاة الفروق الفردية، مع التركيز على استراتيجيات التعلم التشاركي التي تتمحور حول الطفل. وأعرب أحد المعلمين عن رأيه قائلاً:

« لقد غيرت المبادرة من الأساليب التدريسية التي استخدمها داخل الصف للأفضل، حيث أصبحت أركز على التعلم النشط، وأراعي الفروق الفردية في التعليم، إلى جانب تهيئة بيئة تعليمية شاملة وداعمة تُشعر جميع الأطفال بالتقدير.»

كما أكد مديرو المدارس وممثلو الوزارات المعنية على ارتفاع وعي الأطفال بحقوقهم، وازدياد تقبلهم للثقافات المختلفة، والتحسين الملحوظ في تحصيلهم الأكاديمي. وفي الوقت نفسه، أعرب أولياء الأمور عن تقديرهم للبيئة التعليمية الإيجابية والأمنة، التي ساعدت أطفالهم على توجيه طاقاتهم نحو أنشطة بناءة وتحت إشراف ملائم.

العوامل المؤثرة على نجاح تحقيق أهداف المبادرة

ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في نجاح تحقيق أهداف المبادرة، فالنهج الذي تعتمده المبادرة لعب دوراً كبيراً في تحويل مبادئ التعليم الصديق للطفل إلى ممارسات صافية. كما كان لارتفاع مستوى الوعي المجتمعي والدعم المستمر من قبل أولياء الأمور أثر واضح في نجاحها. وعبر أولياء الأمور عن امتنانهم للمبادرة والتغيرات الإيجابية التي أحدثتها على أطفالهم، حيث قالوا:

« ساعدت المبادرة على تعزيز ثقة الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين يحتاجون لاهتمام خاص بأنفسهم، وأصبحوا أكثر تفاعلاً مع زملائهم والمجتمع من دون خجل، وذلك بفضل تخصيص معلمين يساعدهم على الاندماج مع أقرانهم.»

وأكد ممثل اليونيسف على ذلك:

« تحرص سلطنة عُمان على تطوير مختلف القطاعات، ومن ضمنها قطاع التعليم، ويُسهّم مستوى الدخل المرتفع في سلطنة عُمان في دعم هذه الجهود، مما يجعلها بيئة مناسبة لتنفيذ المبادرة وضمان نجاحها.»

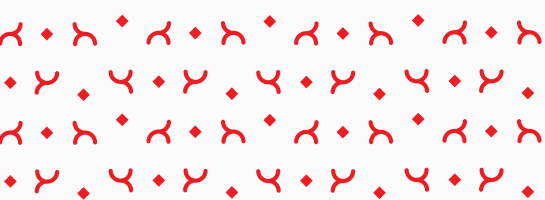
ومن جهة أخرى، حالت بعض العوامل دون تمكن المدارس من تطبيق نهج التعليم الصديق للطفل بالشكل المطلوب، إذ إن محدودية الموارد المالية في بعض المدارس، ونقص الأدوات والمعدات خاصة في المختبرات، إلى جانب ارتفاع تكاليف التنفيذ، واختلاف الأولويات أحياناً، أجبرت المعلمين على تقليل عدد الأطفال المشاركين في التجارب، وحد من قدرتهم على تنفيذ أنشطة التعليم النشط، الأمر الذي قلل من فعالية تنفيذ المبادرة في المدارس.

كما أكد ممثلو المؤسسات غير الحكومية أن مستوى الوعي المجتمعي بحقوق الطفل قد ارتفع، وأن الاهتمام بهذه الحقوق أخذ في التحسن، إلا أن وتيرة التغير لا تزال تعتبر بطيئة، مما يحد من القدرة على الاستجابة الفعالة لاحتياجات المجتمع المتجددة.

وقدم المشاركون في المقابلات ومجموعات النقاش البؤرية عدة اقتراحات لتعزيز فعالية تنفيذ المبادرة، ومن أهمها: تكثيف تدريب المعلمين على نهج التعليم الصديق للطفل، وتوفير التوجيه والإرشاد المهني، وتطوير

أنظمة لإدارة البيانات تساهم في توجيه عملية اتخاذ القرارات، إلى جانب تصميم منهجيات تدريس أكثر فعالية من خلال إشراك ذوي الاختصاص، وإعداد دليل يتضمن استراتيجيات ومنهجيات مفصلة لتنفيذ نهج التعليم الصديق للطفل. كما أوصى المشاركون بضرورة تعزيز الشراكات بين مختلف القطاعات خاصة المؤسسات غير الحكومية، وتوسيع نطاق اللجنة لتضمن ممثلين عن مختلف الجهات المعنية.

لا بد من تعزيز مشاركة المؤسسات غير الحكومية التي تتوافق مبادئها مع وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونيسف في مبادرة التعليم الصديق للطفل.



وقد أكد أحد المشاركين على أهمية الاقتراحات السابقة بقوله:

« اقترح إعداد دليل فرعي للمبادرة مكمل للدليل الأصلي، يقدم توجيهات عملية حول كيفية تطبيق استراتيجيات التعلم الصديق للطفل»

فيما أضاف مشارك في مقابلة أخرى بأنه:

« لا بد من توسيع نطاق اللجنة لتضم ممثلين عن وزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، والجمعيات المعنية بحقوق الطفل، وذوي الإعاقة، وشؤون المرأة، بهدف توسيع نطاق المبادرة وتعزيز فعاليتها».

تعزيز التعليم الشامل وضمان وصوله للجميع

انطلقت تجربة دمج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم في عُمان عام ٢٠٠٨، غير أن ذروة تطبيقها الفعلي وتوسعها الملحوظ بدأ خلال العاميين الماضيين. حيث ساهمت هذه التجربة في ترسيخ الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإبراز قدرتهم على المشاركة الفاعلة في الحياة المدرسية والمجتمعية، الأمر الذي ساعدهم على الخروج من عزلتهم، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، وزيادة تفاعلهم الإيجابي مع زملائهم، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في الأنشطة المدرسية. كما ساعدت هذه التجربة على رفع وعي أولياء الأمور بحقوق أطفالهم من ذوي الإعاقة، وتشجيعهم على تسجيلهم في المدارس ودمجهم مع زملائهم، وهذا ما أكد عليه أولياء الأمور في المجموعات البؤرية.

ساهمت المبادرة في تعزيز وصول الفئات التي تحتاج لاهتمام خاص إلى التعليم، ولا سيما ذوي الإعاقة، من خلال خلق بيئة تعليمية داعمة ومرحبة بجميع الأطفال، وتحقيق ذلك عبر تقديم الدعم الفردي، وتدريب المعلمين، وتطوير البنية التحتية. ولتحقيق مبدأ الشمولية وتعزيز دمج الأطفال ذوي الإعاقات المختلفة في التعليم، نفذت المدارس عددًا من الخطوات العملية، ومن بينها: تركيب ممرات ودورات مياه مخصصة للطلبة ذوي الإعاقة الحركية، وتوفير مواد دراسية مكتوبة بلغة بخط كبير وبلغة بريل لتلبية احتياج الأطفال ذوي الإعاقة البصرية.

على سبيل المثال شاركت إحدى الطالبات من ذوي الإعاقة البصرية تجربتها مع المدرسة، مشيرة إلى أن المدرسة راعت ظروفها وقدمت لها أوراق امتحانات كبيرة الحجم بخط واضح، وحرص المعلمون على قراءة الأسئلة بصوت مرتفع عند الحاجة. إضافة إلى ذلك، زودت وزارة التربية والتعليم الطالبة بجهاز حاسوب محمول بكتب ومواد مساعدة بحروف كبيرة. مما جعل تجربتها التعليمية أكثر سهولة، ورشح لديها شعورًا بالانتماء والمشاركة الكاملة مع زميلاتها.

ولا بد أن نسلط الضوء على دور المبادرة في تطوير قدرات المعلمين على استخدام أساليب تعليمية تراعي الاحتياجات المتنوعة للأطفال. فقد أشار أحد المعلمين إلى

أصبح المعلمين أكثر قدرة على تقديم الدعم اللازم لأطفال ذوي الإعاقة، والتعاطف معهم، وتعزيز قدراتهم، وتنمية مهاراتهم.

«دور المبادرة في ترسيخ قيم العدالة والشمولية، ودمج الأطفال ذوي الإعاقة، وتطوير مهاراتهم، وتعزيز الفرص المتكافئة في التعليم».

كما لعبت المبادرة دورًا في تحسين قدراتهم على تكييف وتعديل الأنشطة التعليمية، والتنوع بأساليب التقييم والتقويم بما يتناسب مع الاحتياجات الفردية للأطفال، الأمر الذي يساهم في تحقيق العدالة والشمولية داخل الصفوف، وقد عبّر المعلمون عن ذلك بقولهم:

« نحرص على تكييف أساليبنا التعليمية لتلائم احتياجات الأطفال وقدراتهم، وقد نجحنا في دمج العديد من أطفال ذوي الإعاقة في الأنشطة المنهجية واللامنهجية».

ومن زاوية أخرى، ورغم النجاحات التي حققتها المبادرة في تعزيز دمج أطفال ذوي الإعاقة في العملية التعليمية وترسيخ مبدأي الشمولية والعدالة، إلا أنها واجهت عددًا من التحديات التي حدت من الوصول الشامل إلى التعليم. ومن أبرزها: الحاجة للمزيد من الكوادر التعليمية المتخصصة، ومحدودية الأجهزة والمعدات المتخصصة، ومحدودية مواد التعلم اللازمة، بالإضافة إلى التحدي الاجتماعي المتمثل في قصور وعي بعض أولياء الأمور، وما ينتج عنه أحيانًا من وصم أو شعور بالخجل تجاه أبنائهم من ذوي الإعاقة.

وانطلاقاً من هذه التحديات، تبرز الحاجة الماسة إلى تعزيز برامج الدعم على مختلف المستويات، ورفع كفاءة المعلمين، وتنفيذ حملات توعوية تساهم في تغيير النظرة السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.



الآليات المؤسسية وبناء القدرات

أشرفت وزارة التربية والتعليم، بمختلف مديرياتها، على توجيه تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل من خلال الاعتماد على الهيكلية المؤسسية للمبادرة، والتي شكلت البوصلة لتوجيه القائمين عليها، وتوجيه الدعم المقدم، ومتابعة جودة تنفيذها في المدارس.

عملت اليونيسيف ووزارة التربية والتعليم يدًا بيد لإنجاح هذه المبادرة، من خلال عقد اجتماعات دورية لمناقشة أهمية دمج مبادئ المبادرة والمهارات الحياتية في المناهج الدراسية. ونظمت وزارة التربية والتعليم برامج تدريبية وورشات عمل للمعلمين، بهدف بناء قدراتهم في نهج التعليم الصديق للطفل. كما ساهمت في تطوير البنية التحتية، ومواءمة النظام التعليمي مع مبادئ هذا النهج. بالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب الإقليمي لليونيسيف دعمه من خلال مشاركة أفضل الممارسات والخبرات المستفادة من التجارب الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما عزز من قدرة المدارس على تنفيذ هذا النهج بفاعلية. وأكد المعلمون على حرص اليونيسيف على عرض هذه التجارب خلال التدريبات والورش التي حصلوا عليها.

وأكد المعلمون على أهمية البرامج التدريبية في تعزيز مهاراتهم القيادية، وتشجيع تبني استراتيجية تعليم الأقران، وتزويدهم باستراتيجيات جديدة ومبتكرة لبناء بيئة تعليمية شاملة ودامجة تجعل الطفل محور العملية التعليمية، حيث قال أحد المعلمين:

« علمتنا مبادرة التعليم الصديق للطفل كيفية تطبيق التعلم النشط، والتعلم عبر اللعب، بالإضافة إلى تعزيز تبادل المعرفة بين الأطفال، مما ساهم في تحسين استقبالهم للمعرفة، وبناء شخصياتهم، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم.»

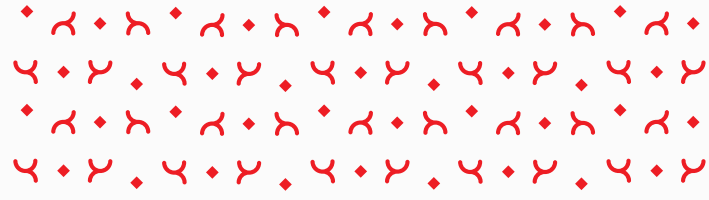
وأظهر التقييم وجود بعض القيود التي تحد من فعالية التدريبات المقدمة، ومن أبرزها: عدم القدرة على التمييز بين تدريب بناء قدرات المعلمين المقدم من مبادرة التعليم الصديق للطفل والتدريبات الأخرى المقدمة من وزارة التربية والتعليم، ومحدودية عدد الورش والتدريبات، إضافة إلى أن عددًا لا بأس به من المعلمين لم يتلق أي تدريب بهذا الخصوص، مما اضطرهم إلى الاعتماد على خبراتهم الذاتية في تنفيذ هذا النهج.

كما أشار أحد مديري المدارس إلى التحديات الناجمة عن التغير المستمر للمعلمين، حيث يفتقر المعلمون الجدد إلى الخبرة في مجال التعليم الصديق للطفل ولا يوجد تدريبات جديدة موجهة لهم، حيث قال:

« يتغير عدد كبير من المعلمين سنويًا، تصل نسبتهم ما يقارب ٩٥٪ نسبة قدرها المشارك في المقابلة [، ما يجعل المعلمين الجدد يفتقرون إلى المعرفة بأساسيات نهج التعليم الصديق للطفل، نحاول تدريبهم، لكن يؤثر هذا التغير المستمر سلبيًا على شعور الأطفال بالراحة والاستقرار.»

وللتغلب على هذه القيود، أكد المشاركون في المقابلات على ضرورة توجيه وتخصيص التدريبات المقدمة للكوادر التعليمية في نهج التعليم الصديق للطفل، وزيادة عدد الورش التدريبية وجلسات التوجيه والإرشاد المهني لتحصيل فائدة أكبر للمعلمين، بالإضافة إلى زيادة عدد التدريبات المقدمة، وتقديمها بشكل مستمر.

وقدموا عدة اقتراحات لتحسين أدائهم وقدراتهم في مجال التعليم الصديق للطفل، ولضمان استدامة نتائج المبادرة وأثرها. وتمثل هذه الاقتراحات في: تطوير برامج توجيه وإرشاد مستدامة، وتوفير فرص للتطوير المهني المستمر، والاستفادة من التجارب الدولية في تطبيق هذا النهج من خلال تبادل الخبرات، وتطوير نظام للمتابعة والتقييم. كما أكدوا على أهمية تطوير آليات جمع البيانات وتوظيفها بشكل فعال، لتعزيز قدرتهم على اتخاذ قرارات مدروسة مبنية على الأدلة، وتخصيص الموارد بالشكل الأمثل.



أساليب التدريس، ونتائج التعلم، ومواءمة الموارد

أحدث نهج التعليم الصديق للطفل، الذي يركز على الطفل كونه محور العملية التعليمية، تحولاً ملحوظاً في أساليب التدريس في المدارس المطبقة لنهج التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان، حيث انعكس ذلك في تزايد اعتماد أساليب التدريس التشاركية، والتقييم التكويني، والتعليم المتميز.

يعد الأطفال ذوي الإعاقة الأكثر استفادة من مبادرة التعليم الصديق للطفل، ويمكن رؤية ذلك جلياً من خلال التحسن في تحصيلهم الأكاديمي ومشاركتهم الفاعلة في الأنشطة المدرسية

وأكد المعلمون خلال المجموعات البؤرية على أن تطبيق أساليب التعلم النشط، والتعلم عبر اللعب، و«المعلم الصغير» يساهم في بناء ثقة الأطفال بأنفسهم، وتحسين تحصيلهم الأكاديمي، خاصة لدى أطفال صعوبات التعلم. كما يشعر الأطفال بالامتنان لوجودهم في بيئة تعليمية تفاعلية وواقعية. وأكدوا على أن استخدام الألواح التفاعلية (السبورة الذكية)، والوسائط المتعددة، وأساليب التدريس المبتكرة، والمختبرات المجهزة، والتعلم من خلال اللعب، والمعلم الصغير ساهمت في تحسين صحتهم النفسية والعقلية والجسدية، ونمت من مهاراتهم الحياتية المختلفة. وقد تحدث أحد الأطفال عن أثر مشاركته في مسابقة أدبية، حيث ساعدته على تحسين نتائجه الأكاديمية وتوسيع معارفه الأدبية. كما أشار العديد منهم إلى أن مراعاة المعلم للفروقات الفردية فيما بينهم ساهم في تحسين مستواهم التعليمي.

ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من التطور الملحوظ في أساليب التدريس، إلا أن بعض المدارس تحتاج للدعم الإضافي لتحسين فعالية تنفيذ المبادرة، ومن أهم احتياجاتها: تطوير مناهج أكثر مرونة، وصياغة أدوات تقييم ملائمة لمبادئ التعليم الصديق للطفل، وتوفير الموارد والأدوات اللازمة. ولتحقيق ذلك، لا بد من تشكيل وحدة متخصصة داخل وزارة التربية والتعليم، مهمتها جمع البيانات المتعلقة بالمبادرة، وتحليلها، وتحديد نقاط الضعف والتحديات، وتحديد الأولويات واحتياجات التدريب، إلى جانب التنسيق الفعال مع جميع الجهات المعنية. وضرورة تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية لما لها من دور محوري يمكن الاستفادة منه في تنفيذ المبادرة.

الخاتمة

حققت مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان تقدماً ملموساً نحو تحقيق أهدافها، حيث خلقت بيئة تعليمية تتمحور حول الطفل بما يدعم نموه الشامل. وأوضحت الجهات المعنية أثر المبادرة، مؤكدين التحسن الملحوظ في الأداء الأكاديمي للأطفال، وارتفاع مستوى مشاركتهم في العملية التعليمية، وتوسيع فرص وصول الأطفال ذوي الإعاقة إلى تعليم عادل وشامل، بالإضافة إلى التغيير الإيجابي في توجهات المعلمين وممارساتهم في التعامل مع جميع الأطفال.

ومن أجل زيادة فعالية المبادرة لا بد من معالجة التحديات التي تواجهها، والتي تتمثل في: محدودية الموازنات والموارد، وقلة فرص التدريب العملي والتوجيه المهني، ونقص الكوادر المتخصصة في بعض المدارس، والوصمة الاجتماعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة لدى بعض أولياء الأمور والمجتمعات المحلية.

استجابة لهذه التحديات، طُرحت مجموعة من المقترحات، ومن أهمها: تعزيز بناء القدرات، وزيادة فرص التوجيه والتدريب، والاستفادة من الخبرات الدولية في تطبيق مبادرة التعليم الصديق للطفل، وجمع البيانات وتحليلها لدعم التخطيط والتطوير، ومواءمة المناهج مع مبادئ المبادرة، وتطوير أساليب التقييم، وتوفير الموارد اللازمة لضمان استدامتها، وإنشاء وحدة متخصصة داخل وزارة التربية والتعليم تتولى الإشراف على هذه الجوانب لضمان فعالية التنفيذ. بالإضافة إلى توسيع نطاق الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والدولية لتعزيز المشاركة.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy

الكفاءة- Efficiency

ساهمت مبادرة التعليم الصديق للطفل في تحسين نوعية التعليم من خلال تبني أساليب تعليم مبتكرة، والاستفادة من المواد التعليمية واعتماد أساليب تعلم تتمحور حول الطفل. ويتناول هذا الجزء من التقرير تقييم كفاءة الأساليب المتبعة والموارد المستخدمة في تحقيق النتائج المتوقعة من المبادرة، عبر تحليل نقاط القوة في الأساليب التعليمية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات، ومدى استجابتها لاحتياجات المتعلمين المتغيرة، وكيفية استغلالها للفرص لتعزيز استخدام الموارد من أجل ضمان وصول التعليم الشامل والعادل لجميع الأطفال.

تطبيق الأساليب التعليمية والاستفادة من الموارد

أثبتت المبادرة كفاءتها في اختيار الأساليب التعليمية وتكييفها بما يتناسب مع احتياجات المتعلمين، واستغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، مع اعتماد أساليب تعلم تتمحور حول الطفل وتشجع المشاركة الفاعلة للأطفال، مما ساهم في تحقيق نتائج عالية بأقل الإمكانيات.

أظهرت المبادرة كفاءتها وفعاليتها بفضل مواءمتها للسياق المحلي والثقافي. وأكد المعلمون أن نشر الإرشادات ونماذج التقييم والموارد الصفية باللغة العربية، بما يتناسب مع ثقافة المعلمين وإمكاناتهم، ساهم في تسهيل تطبيق المبادرة. كما عزز هذا النهج شعور المعلمين بالملكية والفخر الثقافي، وساهم في إشراك جميع الجهات المعنية بفاعلية أكبر.

على الرغم من النجاحات التي حققتها المبادرة، إلا أنها تواجه بعض التحديات والعوائق التي تؤثر على كفاءتها، ومن أبرز هذه التحديات: قلة الموارد في بعض المناطق، ونقص الكوادر التعليمية المؤهلة. وتظهر هذه التحديات بشكل واضح في المدارس في المناطق البعيدة والمدارس ذات الكثافة الطلابية العالية، حيث يواجه المعلمون صعوبة في تنفيذ المبادرة بفعالية. كما يمثل ضعف رغبة المعلمين المؤهلين للعمل في المناطق البعيدة مثل مسندم عقبة إضافية، مما يؤدي إلى تعيين معلمين جدد يفتقرون للخبرة في مجال التعليم الصديق للطفل. ويترتب على هذه التحديات تفاوت واضح في كفاءة تنفيذ المبادرة بين مختلف المناطق والمدارس.

ولمواجهة هذه التحديات، اقترح موظف فريق يونيسيف الإقليمي تعزيز مشاركة الموارد، والاستفادة من المنصات الرقمية، وتشجيع التعاون بين المدارس. ويمكن تنفيذ ذلك من خلال: إنشاء مواقع الكترونية تحتوي على موارد متخصصة في التعليم الصديق للطفل، وتطوير شبكات تبادل الخبرات بين المعلمين، وتبادل أفضل الممارسات بين المدارس لتعزيز تطبيق المبادرة بكفاءة. وعليه، يساهم تطبيق هذه الاقتراحات في تحسين الاستفادة من الموارد المحدودة وتحقيق أهداف المبادرة بالشكل الأمثل.

الاستجابة للظروف المتغيرة والقدرة على استغلال الفرص



أظهرت نتائج التقييم أن تصميم المبادرة يتميز بالمرونة وقابل للتكيف مع مختلف الظروف في قطاع التعليم. ومن هذا المنطلق، طرح المعلمون مجموعة من الموضوعات التدريبية التي من شأنها أن تعزز من كفاءتهم في تنفيذ المبادرة، مثل: مدخل إلى سيكولوجية الطفل، والتعليم باللعب، وتبني أساليب التعليم الحديثة، كما أكدوا على أهمية توعية أولياء الأمور، خاصة أولياء أمور الأطفال ذوي الإعاقة، لضمان دعمهم ومشاركتهم الفاعلة في العملية التعليمية.

ولتعزيز كفاءة المبادرة وضمان استدامتها، لا بد من تطوير وسائل تعليمية منخفضة التكلفة تناسب مستويات الدخل في مختلف المناطق، وبناء شراكات فاعلة مع مؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص، إضافة إلى تطوير نظام شامل للمتابعة والتقييم، وتحسين آليات جمع البيانات لقياس الأثر الفعلي للمبادرة على الأطفال بدقة، بما يتيح تحديد نقاط الضعف والقوة بشكل دوري.

الخاتمة

أثبتت مبادرة التعليم الصديق للطفل كفاءتها في تطبيق مبادئها ومنهجياتها بما يتلاءم مع السياق المحلي، من خلال تبني أساليب التعليم التي تتمحور حول الطفل، وتدعم التفاعل الإيجابي والتنمية الشاملة. ومع ذلك، تحتاج المبادرة لبذل المزيد من الجهود في بناء الشراكات مع المجتمع المحلي والقطاعات المختلفة، وتطوير أنظمة جمع البيانات وتحليلها، لضمان تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة تتماشى مع الثقافة المحلية لجميع الأطفال. ويعتمد استمرار نجاح المبادرة على قدرتها على التكيف مع الاحتياجات المتجددة، واستثمار الفرص المتاحة، وابتكار الحلول، مع الحفاظ على مبادئها الأساسية المتمثلة في الشمولية والمشاركة والتعليم الذي يتمحور حول الطفل.



تتوافق مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان بدرجة كبيرة مع السياسات والاستراتيجيات والأهداف التعليمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. كما يتضح وجود انسجام في تصميم المبادرة من حيث أنشطتها وعناصرها ومبادئها، وهو ما انعكس إيجاباً على قدرتها في تحقيق أهدافها.

ومع ذلك، تحتاج المبادرة للتطوير في بعض المجالات، ومن ضمنها: تعزيز الروابط والتكامل بين عناصرها، وتطوير آليات المتابعة والتكيف، فقد أدى التداخل والتكرار في مواضيع التدريبات المقدمة من المبادرة وبرامج التطوير المهني إلى ازدواجية وتقليل فرص تعزيز التوافق بشكل ملحوظ.

ويتناول هذا الجزء من التقرير مدى توافق المبادرة مع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، إضافة إلى اتساقها الداخلي وتكامل مكوناتها وعناصرها، ومدى توافقها مع التدخلات التعليمية الأخرى في سلطنة عُمان.

التوافق مع السياسات والاستراتيجيات والأهداف الوطنية والإقليمية والدولية

أظهرت المبادرة درجة عالية من التوافق والانسجام مع السياسات والاستراتيجيات والأهداف التعليمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ومع مبادئ حقوق الطفل. فعلى الصعيد الوطني، تستند المبادرة إلى «رؤية عُمان ٢٠٤٠» التي تتضمن أهدافاً واستراتيجيات في جميع القطاعات، بما فيها قطاع التعليم، حيث أولت الرؤية أهمية كبيرة لتطوير برامج تعليمية عالية الجودة، شاملة وعادلة، تستجيب للاحتياجات الحالية والمستقبلية للسلطنة وتساهم في تحقيق الاستدامة. كما تشترك المبادرة والرؤية في التركيز على التعليم الذي يتمحور حول الطفل، وتطوير قدرات المعلمين، وتعزيز بناء الشراكات بين المدارس. وقد أكد أحد موظفي اليونيسف على ذلك قائلاً:

«لا يقتصر أثر المبادرة على تغيير أساليب التعليم في الصفوف الدراسية، بل يلعب دوراً محورياً في التأثير على منظومة التعليم، خاصة في تطوير قدرات المعلمين، وإشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية، وخلق ثقافة التعاون من أجل تعليم أفضل، والتحسين المستمر في المدارس.»



©UNICEFOman/2022/AI Harthy



وساهم مبدأ التعليم الذي يتمحور حول الطفل في توفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة، تُعنى بتحقيق التنمية الشاملة للطفل. ويتماشى هذا المبدأ مع الأهداف التعليمية الواردة في «رؤية عُمان ٢٠٤٠». حيث أكد على ذلك أحد ممثلي الوزارات الحكومية خلال المقابلات، قائلاً:

«تعد مبادرة التعليم الصديق للطفل أداة أساسية في تحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠، من خلال التركيز على جميع الأطفال، وخلق بيئة تعليمية شاملة وتشاركية. إن تبني هذا النهج يساهم في وضع الأسس الضرورية لنظام تعليمي أكثر مرونة وعدلاً وابتكاراً.»

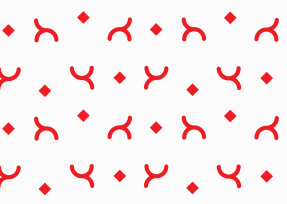
أما على الصعيد الإقليمي، فتتوافق المبادرة مع الاستراتيجية العربية للتعليم ٢٠٣٠، التي تؤكد على أهمية التعليم الجيد والشامل والعادل لجميع الأطفال، بالإضافة إلى تعزيز حقوق الأطفال والشباب. حيث اعتُبرت تجربة سلطنة عُمان في تنفيذ المبادرة نموذجاً واعداً لدعم هذه الأهداف، وتمت مشاركتها كممارسة ناجحة في العديد من الشبكات الإقليمية.

وعلى الصعيد العالمي، ساهمت المبادرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ولاسيما الهدف الرابع، الذي يهدف إلى ضمان التعليم الجيد والشامل والعادل، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. فمبادئ المبادرة التي تتمثل في التعليم الذي يتمحور حول الطفل، والشمولية والمساواة، والتي تضمن دمج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم، ساهمت في تحسين مخرجات التعليم، وتحقيق الأهداف الأساسية للهدف المستدام الرابع.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy

بالإضافة إلى ذلك، تستند المبادرة إلى مبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC)، والتي صادقت عليها سلطنة عُمان في عام ١٩٩٦، وتسعى المبادرة من خلال توفير بيئات تعليمية آمنة وشاملة إلى تفعيل المواد الأساسية لهذه الاتفاقية، بما في ذلك حماية حق الأطفال في التعليم (المادة رقم ٢٨)، وحماية الطفل من جميع أشكال العنف والأذى (المادة رقم ١٩)، والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم (المادة رقم ١٢)، وغيرها من المواد.



توافق وتكامل عناصر مبادرة التعليم الصديق للطفل

يُعد التكامل والتوافق الداخلي بين المكونات المختلفة لأي مبادرة عاملاً أساسياً في تحقيق أهدافها واستراتيجيتها ونجاح أنشطتها. وقد بين التحليل التوافقي بين عناصر ومكونات المبادرة، حيث صُممت مكوناتها الأساسية بعناية كبيرة لضمان التناسق وتحقيق أهدافها الشاملة في الوصول للتعليم الشامل والمتكامل.

وتهدف المبادرة إلى تحقيق أربعة محاور رئيسية، وهي: تحسين نوعية التعليم، وتعزيز الوصول للتعليم العادل والشامل للجميع، وتحسين مستويات الرفاه للأطفال، وتتوافق الاستراتيجية متعددة المستويات مع هذه الأهداف، حيث تتكون الاستراتيجية من أربعة عناصر أساسية، وهي:

- تطوير قدرات المعلمين
- تحسين البنية التحتية للمدارس
- تطوير المناهج الدراسية، وتحسين أساليب التدريس.
- زيادة مستويات الوعي لدى المجتمع المحلي وتعزيز مشاركته في التعليم.

لقد أسفر التناغم بين أهداف المبادرة واستراتيجياتها عن تعزيز مخرجاتها. ويتضح ذلك في: دعم بناء قدرات المعلمين حيث تم تطوير مهاراتهم في تطبيق منهجية التعليم الذي يتمحور حول الطفل. كما أن تحسين البنية التحتية للمدارس سهّل وصول جميع الأطفال إلى التعليم. إضافة إلى ذلك، فإن تطوير المناهج وأساليب التدريس بما يتماشى مع مبادئ المبادرة يضمن الاستجابة لاحتياجات الأطفال واهتماماتهم المتنوعة.

ويُضاف إلى ذلك دور المبادرة في تحسين وعي المجتمع والأهالي وتشجيعهم على الانخراط بفاعلية في تعليم أبنائهم. وأكد أحد ممثلي اليونيسف على الترابط بين عناصر المبادرة قائلاً:

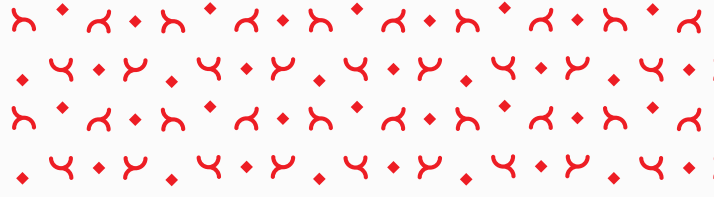
«أفضل ما في المبادرة اعتمادها نهجاً شاملاً ومتكاملاً يساهم في إحداث تغييرات على مستوى نظام التعليم، فهي تدرك أن إنشاء مدارس صديقة للطفل يتطلب العمل على عدة مستويات، بدءاً من بناء قدرات المعلمين وصولاً إلى إشراك المجتمعات في تحسين السياسات والممارسات ذات العلاقة.»

كما يمكن ملاحظة التوافق الداخلي في عناصر المبادرة من خلال التسلسل المنطقي لأنشطتها، حيث تمهد كل خطوة للتي تليها، ويساعد هذا التسلسل زيادة المعرفة التراكمية. فمثلاً، يبدأ تدريب المعلمين بحقوق الطفل، ومنهج التعليم الذي يتمحور حول الطفل، ومن ثم يتطور تدريجياً ليشمل مواضيع التعليم الشامل، وإدارة الصف، والتقييم.

وعلى الرغم من التوافق الكبير داخل المبادرة، إلا أن الجهات المعنية أكدت على أهمية تعزيز الانسجام في بعض مجالات المبادرة لزيادة فعاليتها. مثل: التعليم المشترك مع معلمي التربية الخاصة، وتوفير الوسائل التكنولوجية أو الوسائل المساعدة، تقديم تدريبات عملية في التعليم الشامل للمعلمين. وأكد أحد المشاركين في المجموعات البؤرية من أولياء الأمور على أهمية تعزيز إشراكهم في التعليم، حيث قال:

«كانت الحملات التوعوية المجتمعية رائعة. لكنها عامة، ويمكن إحداث أثر أكبر إذا ارتبطت بشكل مباشر بالتغييرات الفعلية في المدارس. حتى يتمكن الأهلى من لمس هذا الأثر وتحفزهم على المشاركة في التعليم بشكل أكبر.»

وتسلط هذه الملاحظات الضوء على أهمية المتابعة المستمرة للمبادرة لضمان التوافق بين مكوناتها وتعزيز خطوات تنفيذها، من خلال الحصول على التغذية الراجعة من الجهات المعنية وإجراء التعديلات المباشرة، للتحسين من توافقها وأثرها على أرض الواقع.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy



التوافق مع تدخلات التعليم الأخرى في سلطنة عُمان

تتوافق المبادرة بشكل كبير مع جهود التحسين في قطاع التعليم في سلطنة عُمان، إلى جانب انسجامها مع مشاريع ومبادرات التعليم الأخرى. ويُعد الانسجام بين المبادرة والمبادرات والتدخلات التعليمية الأخرى أمر في غاية الأهمية لتحقيق التكامل في القطاع التعليمي ككل.

فمن جهة، تتوافق المبادرة مع الأولويات الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم، والتي تهدف إلى: تحسين التعليم بشكل عام، وتحقيق العدالة. كما تشترك المبادرة مع الاستراتيجية الوطنية للتعليم التي أطلقت عام ٢٠١٩، في تشجيع وصول الجميع إلى التعليم، وتقديم الدعم الفردي للأطفال ذوي الإعاقة، وبناء قدرات المعلمين خاصة في مواضيع التعليم الشامل وإشراك جميع الأطفال في الأنشطة. بالإضافة إلى ذلك، تتوافق المبادرة مع جهود الوزارة في دمج المهارات الحياتية، وتعزيز روح المشاركة المجتمعية، وتعزيز النمو الشامل للأطفال.

ومن جهة أخرى، استطاعت المبادرة الاستفادة من شراكاتها وعلاقاتها مع المؤسسات الدولية والمحلية التي تُعنى بقطاع التعليم ووضع إطار للتعاون فيما بينها. فمثلاً: تتقاطع اليونيسف مع اليونسكو في قضايا المساواة والتعليم الشامل، كما تعمل أيضاً مع مؤسسات المجتمع المدني في رفع الوعي حول مبادرة التعليم الصديق للطفل.

وعند النظر إلى التوافق بين المبادرة والمؤسسات غير الحكومية، يتضح وجود انسجام في الأهداف، وذلك على الرغم من الدور المحدود للمؤسسات غير الحكومية في أنشطتها. فمثلاً، تتقاطع أهداف المبادرة مع البرامج التدريبية لإحدى المؤسسات غير الحكومية التي تعمل غالباً مع وزارة الصحة والتي تم مقابلتها، ومن أهمها: تطوير مهارات الأطفال، وبناء قدرات المعلمين، وتحسين البنية التحتية والبيئة المدرسية. ويعد هذا التعاون غير المباشر والتوافق دليلاً واضحاً على انسجام المبادرة مع باقي التدخلات في مختلف القطاعات، حيث يضمن تحقيق الاستفادة من جميع الجهات تبعاً لتخصصها، ويقلل من الازدواجية في المبادرات أو تكرار الأنشطة أو تجزئة الجهود.

ستحقق المبادرة استفادة كبيرة في حال تم ربطها مع برامج إعداد المعلمين في الجامعات، وتزويدهم بالمبادئ والممارسات اللازمة لتنفيذ المبادرة.

ولا بد من تعزيز التعاون والتنسيق بين المبادرة والجهات المختلفة، خاصة في مجال تدريب المعلمين والتطوير المهني. وقد أكد على ذلك أحد ممثلي الوزارات الحكومية، قائلاً:

« في الوقت الحالي، يتم تنفيذ مجموعة من برامج بناء قدرات المعلمين من جهات مختلفة، من ضمنها مبادرة التعليم الصديق للطفل، وعدد من المشاريع والبرامج التدريبية من عدة مؤسسات غير حكومية. فلا بد من تنسيق الجهود والتعاون لتعزيز أثرها وتجنب التكرار.»

وبناء على ذلك، لا بد من خلق آليات ومنصات واضحة لتعزيز التواصل والتنسيق بين الجهات المختلفة، بما يساعد على تبادل الخبرات وتعزيز التوافق والتكامل بين المشاريع المختلفة، خاصة مبادرة التعليم الصديق للطفل. فمثلاً، إنشاء منصة على مستوى قطاع التعليم أو مجموعات عمل مشتركة تجمع الجهات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية لتسهيل عملية تبادل الخبرات وتحقيق التنسيق والتكامل في العمل. كما يمكن تطوير معايير مشتركة بين جميع الجهات لتدريب المعلمين، وتقييم المدارس، وإشراك المجتمع المحلي.

في الختام، يعتمد توافق المبادرة مع المبادرات والبرامج الأخرى في قطاع التعليم على قوة واستدامة العلاقات والشراكات، وآليات التنسيق فيما بينها. ومن خلال الاستثمار في تمكين العلاقات والبحث المستمر عن فرص تعاون جديدة، يمكن لسلطنة عُمان تعظيم الأثر الجماعي للتحسينات في قطاع التعليم وتسريع التقدم نحو أهداف رؤية عام ٢٠٤٠.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy

الخاتمة

تُظهر مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان مستوى عالٍ من التوافق والانسجام مع الاستراتيجيات والسياسات والأهداف الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالتعليم وحقوق الطفل. حيث تتضمن مبادئ جوهرية تضع الطفل في محور العملية التعليمية، وتسعى إلى توفير بيئة تعليمية آمنة وداعمة، بما يترجم تطلعات رؤية عُمان ٢٠٤٠ في قطاع التعليم.

وعلى الصعيد الإقليمي، تنسجم المبادرة مع الاستراتيجية العربية للتعليم ٢٠٣٠، حيث تُعد نموذجاً لدعم الوصول إلى التعليم الجيد والشامل والعادل للجميع. أما على المستوى العالمي، تُساهم المبادرة بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الرابع. كما تستند إلى مبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

وتظهر المبادرة توافقاً داخلياً بين عناصرها ومكوناتها، إذ صُممت لتعمل بشكل منسجم على تحقيق أهدافها الشاملة. كما تتوافق بشكل كبير مع جهود السلطنة في تطوير قطاع التعليم، وبرامج ومشاريع التعليمية الأخرى، وقد نتج عن شراكات المبادرة مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تحقيق العديد من الفوائد المشتركة.

وأكدت الجهات المعنية على ضرورة تعزيز الروابط بين الجهات المختلفة، إلى جانب تعزيز المتابعة المستمرة لأنشطة المبادرة وتوافقها مع عناصرها. كما أكدوا على أهمية تعزيز التعاون في مجال التطوير المهني وبناء قدرات المعلمين.

وفي المحصلة، تسلط هذه الآراء الضوء على أهمية استمرار الجهود لتعزيز التنسيق والتعاون وتبادل المعرفة بين الجهات المعنية والمبادرات في القطاع التعليمي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال انشاء منصات للتنسيق على مستوى القطاع، وتشكيل مجموعات عمل تضم ممثلين عن مختلف الجهات المعنية، وتطوير أدوات وأطر ومعايير عمل مشتركة.

الأثر- Impact

ساهمت مبادرة التعليم الصديق للطفل في تعزيز رفاهية الأطفال، وتحسين اساليب التدريس، وزيادة إشراك أولياء الأمور والمجتمعات المحلية في العملية التعليمية. ومن جهة أخرى، لم يكن أثر المبادرة المباشر على سياسة التعليم واضحا وذلك لمحدودية الأدلة الملموسة التي تثبت أثرها المباشر إحداث التغيير في النظام. ويستعرض هذا القسم الإنجازات التي حققتها المبادرة والتحديات التي تعرضت لها.

حماية الأطفال وتعزيز رفاهيتهم

ساهمت المبادرة في تعزيز رفاهية الأطفال من خلال دمج المهارات الحياتية في المناهج الدراسية، وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، واعتماد آليات فعالة لحماية الطفل. ولقد أشار إلى ذلك أحد أولياء الأمور في إحدى مجموعات النقاش البؤرية، قائلاً:

« نجحت المبادرة في خلق بيئة تعليمية قائمة على التعاطف والدعم الاجتماعي، مما شجع الأطفال على الالتحاق بالمدرسة، ودفعهم للدراسة بجد من أجل تحسين تحصيلهم الدراسي والمشاركة في الأنشطة التي ساعدتهم في صقل شخصياتهم.»

علاوة على ذلك، ركزت المبادرة على تعزيز الرفاهية النفسية للأطفال، من خلال توفير مساحات آمنة للتعبير عن أنفسهم، وتنظيم جلسات إرشادية، وتزويد المعلمين بالمهارات اللازمة للكشف المبكر عن علامات الاضطرابات العاطفية ومعالجتها.

مشاركة الأطفال في أنشطة مبادرة التعليم الصديق للطفل ساهمت في تحسين صحتهم النفسية والعاطفية

وأكد أحد أولياء الأمور على الدور المحوري الذي يلعبه مرشدو المدارس في التعامل مع التحديات العاطفية التي يواجهها الأطفال وتقديم الدعم المناسب لهم. كما لوحظ أن الأطفال أنفسهم ساهموا في تهيئة بيئة تعليمية إيجابية وآمنة، تعزز رفاهية جميع زملائهم.

وساهمت المبادرة في رفع وعي المعلمين في استجاباتهم لاحتياجات الأطفال، لا سيما على الصعيد العاطفي، وهو ما انعكس بشكل واضح على سلوكهم داخل الصف وخارجه. ويتجلى ذلك في تجربة طالبة تتناول دواء مضاداً للكتئاب، حيث قال مدير إحدى المدارس:

«حرص المعلمون على تقديم دعم خاص لها خلال الامتحانات، فمنحوها وقتاً إضافياً لحل الأسئلة، وقدموا لها الدعم المستمر، كما كانوا يوجهونها خطوة بخطوة لتخفيف توترها ومساعدتها على التركيز.»

كما اهتمت المبادرة بخلق بيئة تعليمية داعمة، تساهم في خفض حالات التنمر والتمييز والعنف. وأكد على ذلك أولياء الأمور والمعلمين، حيث بذلت مدارس التعليم الصديق للطفل جهوداً استباقية لتحقيق ذلك، من خلال تنفيذ حملات توعوية تشجع الأطفال على التعبير عن أنفسهم بكل حرية واحترام، وتعزز من ثقافة التعاطف مع الآخر والاحترام المتبادل. وقال مدير إحدى المدارس:

«في الماضي، كنا نواجه حوادث عنف بين الأطفال، ولكن من خلال حملاتنا التوعوية، نجحنا في تشجيع استخدام الحوار والنقاش لحل النزاعات. ولقد عززنا ثقة الأطفال بإدارة المدرسة، مما جعلهم يشعرون بالثقة لطلب المساعدة عند الحاجة.»

والى جانب تعزيز الدعم العاطفي والنفسي للأطفال، نفذت المدارس تدابير محددة للحد من التنمر الذي يتعرض له الأطفال ذوي الإعاقة وأطفال صعوبات التعلم، وأشار أحد المعلمين قائلاً:

ازدادت ثقة الأطفال بأنفسهم، وأصبحوا أكثر وعياً بحقوقهم، ولديهم القدرة على إبلاغ الأطراف المعنية في حال تعرضهم لأي تنمر أو مضايقات، إن كان من زملائهم أو من المعلمين.

«أطلقنا مبادرة لمعالجة التنمر الذي يتعرض له الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين يحتاجون لاهتمام خاص، كما أنشأنا غرفة ألعاب مجهزة بألعاب تعليمية مصممة للأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم، والخجل، ومشاكل في النطق، واضطراب نقص التركيز وفرط الحركة. ومنذ ذلك الحين، لاحظنا تحسناً في ثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على مواجهة التنمر.»

كما تولي المدارس اهتماماً خاصاً بالأطفال الذين يظهرون سلوكيات سلبية، وتتخذ كل مدرسة إجراءات تعديل للسلوك مناسبة لظروفها وتماشى مع مبادئ التعليم، مما ساهم في تعزيز التزام الأطفال بالقيم الإيجابية والسلوك الجيد.

مع أن تأثير المبادرة كان واضحاً في المدارس المشاركة في مبادرة التعليم الصديق للطفل، إلا أنه تبين من خلال الزيارات الميدانية تبني المدارس غير المشاركة في المراحل الأولى للمبادرة لممارسات مشابهة تهدف إلى تعزيز رفاهية الأطفال في البيئة المدرسية. وقد أشار أحد المشاركين في مقابلة مع ممثل عن إحدى الوزارات الحكومية عدة عوامل ساهمت في ذلك، من أبرزها الدور المحوري الذي لعبته توجيهاً جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -طيب الله ثراه- وصاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -أيده الله- في رفع الوعي المجتمعي بقضايا وحقوق الطفل، وتزايد وعي أولياء الأمور والمؤسسات المعنية بالطفل، وانضمام سلطنة عُمان إلى الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة لدعم التعلم المستدام. كما ساهم التشريع الوطني الذي يؤكد على النهج القائم على الحقوق، والتعاون الفعال بين جميع الجهات المعنية، في خلق بيئة تعليمية تراعي حقوق الأطفال وتساهم في تعزيز نموهم الشامل. مدى التحاق الأطفال بالمدارس وحضورهم ومشاركتهم في التعليم

مدى التحاق الأطفال بالمدارس وحضورهم ومشاركتهم في التعليم

على الرغم من محدودية توفر بيانات وإحصاءات تبين التغير في أعداد الأطفال الملتحقين في المدارس أو التزامهم في الحضور للمدرسة أو نسبة مشاركتهم في العملية التعليمية نتيجة المبادرة (البيانات الكمية)، إلا أن البيانات التي جُمعت من خلال المقابلات والمجموعات البؤرية والزيارات الميدانية (النوعية) أظهرت دور المبادرة في تعزيز فرص التحاق الأطفال بالمدارس، وتحسين انتظامهم في الحضور، وزيادة مستوى مشاركتهم في العملية التعليمية. حيث أشار أولياء الأمور إلى التغيير الإيجابي الملحوظ لدى أبنائهم، والذي تمثل في التفاعل داخل الفصول الدراسية، ومشاركتهم في الأنشطة اللامنهجية، بالإضافة إلى التطور الحاصل في مهاراتهم القيادية، وتحسن قدرتهم على التعبير عن أنفسهم بثقة ووضوح. وبشكل عام، تشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى انخفاض معدل التسرب الدراسي في جميع المدارس من ١,٢٪ في عام ٢٠١٢ إلى ٠,٤٪ في عام ٢٠٢٥، بالتوازي مع ارتفاع معدلات إكمال التعليم إلى ٩٩٪ في نفس العام.

كما لوحظ أن معظم المدارس التي تبنت نهج التعليم الصديق للطفل وضعت زيادة معدلات التحاق الأطفال بالمدارس على رأس أولوياتها، بهدف ضمان تعليم شامل وعادل لجميع الأطفال دون تمييز، بغض النظر عن النوع الاجتماعي. وتساعد المدارس في زيادة معدلات الالتحاق من خلال تقديم الدعم المالي وتنظيم حملات توعوية. وركزت المدارس جهودها على إشراك أولياء الأمور -ولا سيما أولئك الذين يترددون في إلحاق أطفالهم بالمدرسة- في الأنشطة التي تهدف إلى تشجيع تسجيل الأطفال. وقد أكد المعلمون على أن إشراك أولياء الأمور بشكل فعال في التعليم يُعد عاملاً رئيسياً في تحقيق التعليم المستدام، وتعزيز بيئة منزلية إيجابية تشجع على الحضور المنتظم للمدرسة والمشاركة الفاعلة في العملية التعليمية.

وعند النظر لأثر المبادرة على المدارس في المناطق البعيدة (النائية)، تبين الدور الذي لعبته حملات التوعية بأهمية التعليم والتحصيل الدراسي المرتفع لفتح آفاق العمل بالمستقبل في التقليل من معدلات التسرب، وخاصة بين الإناث. كما ساعدت هذه الحملات على تحسين مستويات التحصيل الأكاديمي بشكل ملحوظ.

وتجدر الإشارة إلى أن تحسن مستويات التحصيل الأكاديمي جاء بشكل أساسي نتيجة لتوفير بيئة تعليمية جاذبة تشجع على التفاعل والمشاركة، من خلال تنفيذ الأنشطة التفاعلية، وتقديم الحوافز، وتقدير الإنجازات، وتفعيل دور الأطفال في التعليم من خلال نشاط «المعلم الصغير»، بالإضافة إلى التنوع في أساليب التدريس. ولاحظ أولياء الأمور الأثر الإيجابي لهذه الأنشطة من خلال زيادة تفاعل الأطفال داخل الفصول، وتحسن تقديرهم لذاتهم، وثقتهم بأنفسهم، بالإضافة إلى تطور مهاراتهم القيادية وقدرتهم على الإبداع والابتكار. وأكد أحد الأطفال على أثر أنشطة المبادرة التفاعلية في التحسين من أدائه الأكاديمي وتعزيز ثقته بنفسه، قائلا:

«إن استخدام وسائل تعليمية مثل السبورة التفاعلية (الذكية)، والاختبارات السريعة، والألعاب، ومجموعات البحث والنقاش، والمسابقات، وساهم بفعالية في رفع مستوى انخراطنا في الأنشطة المدرسية والصفية، وقدرتنا على إدارة النقاشات، وغرس فينا تقبل الآراء المختلفة».

وعند النظر لأثر المبادرة على مستويات اهتمام الأطفال بالتعلم وانتظامهم في الحضور، فقد أوضح بعض أولياء الأمور أن ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى الدعم الفردي الذي يقدمه المعلمون، حيث قال أحد أولياء الأمور:

«يمكن للأطفال التوجه إلى المعلمين خلال فترة الاستراحة وطلب المساعدة في إعادة شرح الدرس، ويقوم المعلمون بالترحيب بهم بحفاوة».

ويساعد هذا الاهتمام الأطفال على التغلب على التحديات الأكاديمية، ويعزز ثقتهم بأنفسهم، كما يشجعهم على الالتزام بالحضور المنتظم. وأكد على ذلك معظم الأطفال وأولياء الأمور المشاركين في المجموعات البؤرية. كما ربط المعلمون ارتفاع معدل الحضور والمشاركة لدى الأطفال بعدة عوامل، أهمها: تنفيذ الأنشطة المدرسية الممتعة، والمتابعة المستمرة لحضور وغياب الأطفال، وتقديم المكافآت للأطفال الملتزمين بالحضور المنتظم.

ولا يمكننا تجاهل دور مجالس الطلبة في تعزيز مشاركة جميع الأطفال داخل المدرسة وتحسين البيئة التعليمية. فقد لعبت هذه المجالس دورًا بارزًا في تنظيم الأنشطة المدرسية، واقتراح تحسينات على مرافق المدرسة، والمساهمة في حل النزاعات بين الأطفال، فضلًا عن دورها في غرس مبادئ المشاركة والاحترام والمساواة.

كما ساهمت هذه المجالس في تقريب وجهات النظر بين المعلمين والأطفال، إذ أصبحوا الممثلين عن الأطفال في التعبير عن مخاوفهم ومقترحاتهم، وتنسيق الأنشطة التي تركز على احتياجاتهم واهتماماتهم. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت جهود مجالس الطلبة في تعزيز العلاقات بين الزملاء، والحد من المشكلات الصفية، وتحفيز التواصل الإيجابي بين الأطفال. وهذا ما جعلها عنصرًا فعالًا في تحسين بيئة المدرسة ودعم مشاركة الأطفال.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy



تحسين الأداء الأكاديمي

على الرغم من محدودية توفر ارقام واحصاءات تبين أثر المبادرة على تحصيل الأطفال الأكاديمي، إلا أن العديد من المستفيدين والجهات المعنية يعتقدون بأن مبادرة التعليم الصديق للطفل ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين الأداء الأكاديمي للأطفال.

وأكد أولياء الأمور على التحسن الملحوظ في درجات أبنائهم، ومستوى انضباطهم، واهتمامهم بالتعلم. حيث يعتقدون بأن المبادرة لعبت دورًا مهمًا في تنمية شخصياتهم، وتعزيز قدراتهم المعرفية، وتطوير مهاراتهم في التفكير النقدي والتخيل والإبداع. وأكد أحد المعلمين على هذا التحسن بقوله:

«تحسن الأداء الأكاديمي للأطفال بنسبة ٧٠٪ (نسبة مقدرة من قبل المشاركون)، حيث أصبحوا أكثر انفتاحًا على التعلم الذاتي، واكتساب مهارات جديدة، والتعلم من أخطائهم عبر التجربة، بدلاً من الاعتماد على الحفظ والتلقين فقط.»

يعود سبب هذا التقدم بشكل كبير إلى اعتماد المعلمين لأساليب تدريسية مرنة، حيث لديهم الاستعداد لتجربة الأساليب المختلفة في التعليم، والاستماع إلى ملاحظات الأطفال وتوظيفها لتطوير أدائهم. كما يساعد المعلمون الأطفال خارج الحصص الدراسية. وفي الوقت نفسه، تم إشراك الأطفال بفاعلية في العملية التعليمية عبر المناقشات الصفية، والعروض التقديمية، والمسابقات المدرسية، الأمر الذي انعكس إيجابًا على ثقتهم بأنفسهم، وتنمية مهاراتهم في التفكير النقدي، وساعد في تحسين مستويات إنجازهم الأكاديمي، وفقا لما عبر عنه العديد من الأطفال من تجارب شخصية في هذا الصدد.

وركزت المدارس المشاركة في المبادرة على دمج الأطفال ذوي الأداء الضعيف في الأنشطة المختلفة، ودعمهم في بناء ثقتهم بأنفسهم وتعزيز مهاراتهم الاجتماعية، مما أدى إلى تقدم أدائهم الأكاديمي. إذ اعتمد المعلمون اساليب تدريسية مصممة خصيصًا لتلائم قدرات هؤلاء الأطفال، وتشجعهم على المشاركة الفاعلة في الصف والمدرسة، وتعزز من ثقتهم بأنفسهم تدريجيًا.

وكان للتعزيز الإيجابي، وتقديم الحوافز والمكافآت وتقدير انجازات الأطفال دور أساسي في تحفيزهم على بذل مزيد من الجهود، والحفاظ على تفوقهم الأكاديمي. وإلى جانب ذلك، ساهمت هذه المبادرة في بناء علاقات أقوى وأكثر إيجابية بين الأطفال والمعلمين، مما انعكس بدوره على تحسين الأداء الأكاديمي.

ومع ذلك، واجهت بعض المدارس عائق حد من أثر المبادرة على التحصيل الأكاديمي للأطفال، فالتغيير المستمر في الكادر التدريسي، وتعيين معلمين جدد غالبًا يفتقرون إلى التدريب والخبرة الكافية في مبادئ التعليم الصديق للطفل، قد يعيق من الحفاظ على التقدم الأكاديمي الذي تم تحقيقه سابقًا.

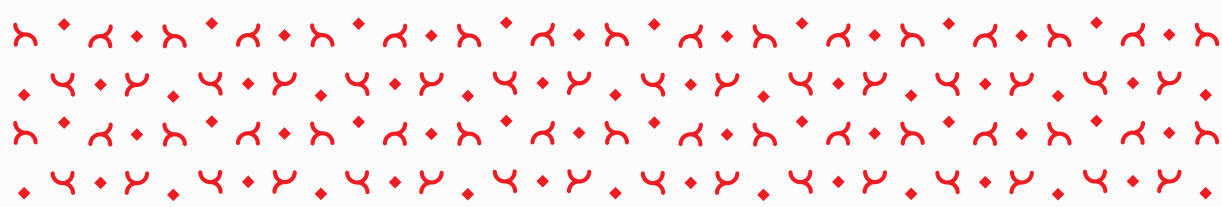
أثر المبادرة على تغيير أساليب التعليم والتعلم

أحدثت مبادرة التعليم الصديق للطفل تحولًا نوعيًا في أساليب التدريس والتفاعل داخل الصفوف، إذ شجعت على تبني أساليب التعلم النشط التي تجعل الطفل محور العملية التعليمية، وساهمت في إعادة تشكيل دور المعلمين من مجرد ناقلين للمعرفة إلى ميسرين لعملية التعلم. وقد أكد الأطفال المشاركون في مجموعات النقاش البؤرية على التغيير الواضح في أسلوب المعلمين في التدريس واعتمادهم على التعلم التشاركي والعمل الجماعي، بالإضافة إلى استخدام التدريس المتمايز (الذي يراعي الفروقات الفردية) لتلبية احتياجات المتعلمين المتنوعة.

ومن هذا المنطلق، مكنت مبادرة «المعلم الصغير» الأطفال من تقمص دور المعلم وقيادة جوانب مختلفة من عملية التعلم، مما عزز من مشاركتهم الفاعلة داخل الصف، وساهم في تنمية مهاراتهم في التواصل، وبناء علاقات مع زملائهم، والتغلب على رهبة التحدث أمام الجمهور، كما منحهم هذه التجربة فرصة لتحسين فهمهم للمادة الدراسية، معززين بذلك ثقتهم بأنفسهم.

كما شجعت المبادرة المعلمين على تبني نهج أكثر مرونة يعتمد على التنوع في أساليب التدريس، مما جعل العملية التعليمية أكثر حيوية، وممتعة ومرتبطة بالحياة الواقعية. وساهمت المبادرة في تطوير مهارات جديدة





لدى المعلمين، ومكنتهم من ابتكار بيئة صفية تفاعلية تسهل تبسيط المفاهيم المعقدة وربطها بالتجارب اليومية للأطفال. وأكد أحد المعلمين على أن مبادرة التعليم الصديق للطفل

«حفزت الدوافع الداخلية للتعلم لدى المتعلمين، وعززت من شغفهم لاكتساب مهارات جديدة، الأمر الذي جعل المعلمين أكثر حرصاً على مراعاة الفروق الفردية، ودعم أطفال صعوبات التعلم، وضمان توفير فرص متكافئة للجميع للمشاركة وطرح الأسئلة.»

يُعد استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في الفصول الدراسية من أبرز التغييرات في أساليب التدريس لدى المعلمين، إذ يجعل العملية التعليمية أكثر ملاءمة لاهتمامات الأطفال في هذا العصر. وقد أكدت مجموعات النقاش البؤرية مع أولياء الأمور على أهمية هذا التوجه، مشيرين إلى أن دمج الأدوات الرقمية لا يقتصر على جذب انتباه الأطفال فحسب، بل يسهم كذلك في إثراء تجربتهم التعليمية وجعلها أكثر تفاعلية.

وعلى الرغم من الأثر الإيجابي الذي أحدثته المبادرة على أساليب التعليم والتعلم لدى المعلمين، لكن لا تزال هنالك مخاوف حول تحقيق الاستدامة لهذه الأساليب في جميع المدارس. فبعض المعلمين، لا سيما في المناطق البعيدة أو ذوي الخبرة المحدودة في نهج التعليم الصديق للطفل، أو الذين تلقوا تدريبات محدودة حول نهج التعليم الصديق للطفل، يواجهون صعوبة في تبني ممارسات التدريس التي تتمحور حول الطفل بشكل كامل. إضافة إلى ذلك، فإن التغيير المستمر للكادر التدريسي يشكل خطراً على استمرارية هذه الممارسات وإمكانية تأسيسها على المدى الطويل. ومن هنا، تظهر أهمية توفير الدعم والتوجيه المستمر، بالإضافة إلى تقديم الحوافز للمعلمين، لترسيخ وتعزيز أثر مبادرة التعليم الصديق للطفل في عمليتي التعليم والتعلم.

المشاركة الفاعلة لأولياء الأمور في الحياة المدرسية

أولت المبادرة اهتماماً خاصاً في تعزيز دور أولياء الأمور، ومقدمي الرعاية، والمجتمعات المحلية في العملية التعليمية واعتبارهم شركاء أساسيين في بناء مدارس صديقة للطفل. وساهم التواصل المستمر مع أولياء الأمور، وإشراكهم في صنع القرار، والانفتاح على المجتمع المحلي، في بناء رؤية مشتركة مبنية على المسؤولية الجماعية تهدف لتحقيق التنمية الشاملة للأطفال.

ومن هذا المنطلق، لعبت مجالس أولياء الأمور دوراً محورياً في تحسين البيئة التعليمية، حيث ساعدت في جمع التبرعات اللازمة لتمويل التحسينات والتعديلات الأساسية داخل المدارس، مما خفف الأعباء المالية على إدارة المدرسة. كما كان لها دور في تعزيز انتظام دوام الأطفال والحد من الغياب، ولا سيما الأطفال ذوي الإعاقة، وذلك من خلال التعاون المباشر مع الإدارة المدرسية، والتواصل المستمر مع أولياء الأمور. إضافة إلى ذلك، تم دعوة المدارس لتطبيق قوانين صارمة تضمن الالتزام بالحضور المنتظم.

ولم تقتصر جهود مجالس أولياء الأمور على جمع التبرعات ومتابعة الحضور فحسب، بل شملت أيضاً الحد من السلوكيات السلبية لدى الأطفال من خلال رفع مستوى الوعي، وإشراكهم في أنشطة هادفة وإيجابية. وتتابع المجالس سلوكيات الأطفال مع أولياء أمورهم وتتواصل معهم بشكل دائم مما ساعد في خلق بيئة مدرسية أكثر إيجابية. وقد شكلت هذه المجالس حلقة وصل بين المدرسة والأسر والمجتمع المحلي، إذ ساعدت على توطيد العلاقات مع أولياء الأمور عبر نقل مخاوفهم إلى طاقم المدرسة، وضمان اطلاعهم المستمر على القضايا والشؤون المدرسية. وساهمت في تعزيز الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف، حيث أشار أحد أولياء الأمور إلى أن

«التواصل مع المدرسة أصبح أكثر سهولة، وأبدت الإدارة انفتاحاً للاستماع إلى آرائنا، كما تشجع جميع أولياء الأمور الراغبين على المساهمة بطرح أفكار ومبادرات تسهم في تعزيز رفاهية الطلبة ودعم نموهم الشامل.»

وتلعب المجالس دوراً أساسياً في دعم مشاركة أولياء الأمور في عملية تعلم أبنائهم ومتابعة تطورهم الأكاديمي. كما تساعد في تنظيم فعاليات ومبادرات تهدف إلى نشر الوعي بنهج التعليم الصديق للطفل. وأكد أحد أولياء الأمور على أن



«المجلس يتعاون بشكل وثيق مع المدرسة لتنفيذ أنشطة متنوعة تُعنى بحقوق الأطفال ومسؤولياتهم، إضافة إلى إسهامه في توجيه أولياء الأمور وتزويدهم بأساليب متعددة لتعزيز وعيهم ودورهم التربوي».

ومع مرور الوقت، بدأ يظهر تأثير المجلس بشكل واضح على ثقافة المدرسة وسياساتها وممارساتها التربوية، إذ أصبح يشارك بفاعلية في صياغة القوانين المدرسية المتعلقة بحقوق الأطفال، كما يعمل على فتح قنوات حوار مباشر مع الجهات المعنية أو المحافظين في مناطقهم لمناقشة التحديات التي تواجه المدارس والبحث في سبل معالجتها.

وبجانب جهود مجالس أولياء الأمور، ساهمت المجتمعات المحلية والقطاع الخاص في دعم المدارس وتعزيز العملية التعليمية. وأشار المعلمون إلى أن المجتمعات المحلية والقطاع الخاص قدموا تبرعات سخية ومساعدات لتمويل عمليات إعادة تأهيل المدرسة، إلا أن هذا الدعم ظل محدوداً، وبسبب ضعف التنسيق بين الجهات المعنية. وعليه، فإن هذه الجهود تشكل قاعدة أساسية يمكن البناء عليها، والعمل على تعزيز روح المشاركة والمسؤولية المشتركة بين جميع الأشخاص والجهات المعنية، مما يجعل تطوير هذه المبادرات وتوسيع نطاقها لتشمل جميع المناطق في المستقبل أمراً ممكناً وواقعياً.

ومن جهة أخرى، كان التعاون بين وزارة التربية والتعليم والمبادرة يقتصر على تقديم الدعم الفني وإشراف فريق الوزارة على الزيارات الميدانية، وتقديم المساعدة والإرشاد للمدارس، خاصة في تنفيذ الأنشطة. حيث اعتبر عدد من المشاركين في المقابلات هذا الدعم محدوداً، وذلك بسبب التغيير المستمر للكادر، واقتصاره على تقديم المعلومات المهمة والتحديثات الجديدة فقط، وأشاروا إلى أن عدد الزيارات الميدانية الفعلي والتدريبات التي تم تقديمها لم تكن بالحد المطلوب.

وعند النظر للتنسيق بين الجهات الرسمية، نجد أنه لا بد من تعزيز التعاون والتنسيق بين وزارة التربية والتعليم والجهات الحكومية الأخرى في تنفيذ المبادرة، وقد أكد أحد ممثلي الوزارات الحكومية على أهمية وجود تنسيق سريع وفعال، لا سيما لمعالجة حالات العنف وإساءة معاملة الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، يشكل محدودية الإحصاءات والبيانات تحدياً إضافياً للمبادرة، نظراً لغياب جهة مسؤولة تجمع البيانات ذات الصلة.

التغييرات المنهجية في سياسات وبرامج التعليم

على الرغم من احتواء رؤية عُمان ٢٠٤٠ وقانون التعليم المدرسي ٢٠٢٣ لعدد من مبادئ التعليم الصديق للطفل، إلا أنه لا توجد دلائل واضحة تربط هذه التطورات بشكل مباشر بالمبادرة. وعليه، لا يزال تأثير المبادرة على السياسات الوطنية محدوداً وغير واضحاً.

مع ذلك، تلعب المبادرة دوراً في تعزيز التزام السلطنة بحقوق الطفل وترسيخ مكانتها كدولة صديقة للطفل من خلال الربط بين التعليم والصحة وجهود حماية الطفل، لكن لا توجد مؤشرات واضحة على تأثيرها على مراجعة المناهج الوطنية أو الكتب المدرسية أو أنظمة التقييم. كما نجد أن أثر المبادرة على التحسينات في التعليم يعتبر محدوداً وذلك على الرغم من إدراج المهارات الحياتية، وترسيخ المبادئ والقيم، والمواطنة، إلى جانب التقييمات التكوينية الملائمة لقدرات الأطفال في التعليم.

ومن جهة أخرى، يمكن رؤية أثر المبادرة في البرامج والتدخلات التعليمية، حيث تم تنفيذ مبادرات تعكس مبادئ التعليم الصديق للطفل، مثل إنشاء مراكز موارد التعليم، وتوسيع خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعزيز برامج الصحة والتغذية المدرسية، إلى جانب إدخال سياسات حماية الطفل وآليات الإبلاغ في حال تم انتهاك حقوقه. ولعبت هذه البرامج دوراً محورياً في تحويل المبادئ إلى إجراءات عملية تعود بفوائد مباشرة على الأطفال وتدعم بيئة تعليمية أكثر أماناً وشمولية.

استناداً إلى هذه الجهود العملية، أصبح من الممكن ملاحظة تأثير المبادرة بشكل أوسع على النظام التعليمي. وقد تجسد ذلك في تحسين الممارسات المدرسية وتعزيز المشاركة المجتمعية، مما يفتح المجال لتعزيز تأثيرها المنهجي عبر زيادة مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية، وبناء قدرات الأشخاص ذوي العلاقة المحليين وتمكينهم.

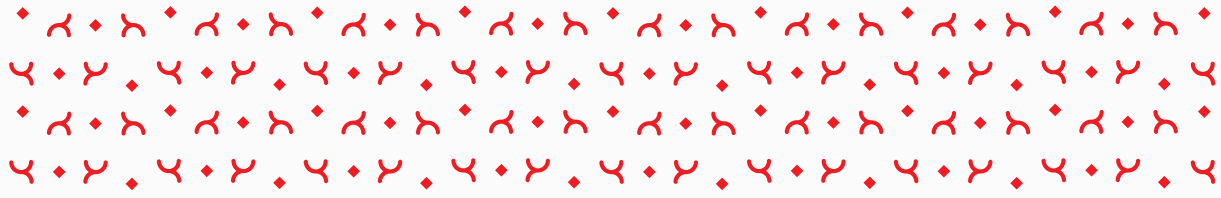
الخاتمة

حققت مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان تقدماً ملحوظاً في تعزيز رفاهية الأطفال، وتحسين ممارسات التدريس، وتعزيز مشاركة أولياء الأمور والمجتمع المحلي في العملية التعليمية. فقد ساهم دمج تعليم المهارات الحياتية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وتطبيق آليات حماية الطفل في الحد من حالات التنمر والتمييز والعنف بشكل ملحوظ، وذلك حسب آراء المشاركين في المقابلات. كما بدأت هذه الممارسات في الانتقال إلى المدارس غير المشاركة في المبادرة تدريجياً، مما يعكس التطور في الوعي التربوي والأولويات التعليمية.

ساهمت عدة عوامل في إحداث التغيير والتقدم بالنظام التعليمي في سلطنة عُمان، وخلق بيئة تعليمية داعمة لحقوق الأطفال وتعزيز نموهم الشامل، ومنها: التوجيهات الكريمة من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم/ حفظه الله ورعاه ودورها في تعزيز الوعي المجتمعي بحقوق الطفل، وارتفاع وعي أولياء الأمور والمؤسسات المعنية بالطفل، إضافة إلى توقيع السلطنة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل. كما لعبت الشراكات القوية مع وكالات الأمم المتحدة، التي عززت من التعلم المستمر، والتشريعات الوطنية التي تؤكد على النهج القائم على الحقوق، دوراً أساسياً في تطور التعليم، إضافة إلى التعاون الفعّال بين الجهات المعنية.

ورغم هذه الجهود والعوامل الداعمة، لا يزال هناك تحديات تحد من أثر المبادرة على السياسات التعليمية الوطنية، ومن أبرزها التغيير المستمر في الكادر التعليمي الذي يضعف استمرارية التدريس الجيد ويحد من الدعم المقدم للطلبة، إلى جانب محدودية دور مجالس الطلبة في اتخاذ القرارات المدرسية الرئيسية، والذي يجعل من الحفاظ على استدامة التغييرات في أساليب التدريس تحدياً جوهرياً.

ولتعزيز أثر المبادرة وضمان استدامة نتائجها، من الضروري الانتقال من الجهود الفردية إلى العمل الجماعي من خلال تعزيز قدرات الجهات المحلية المعنية وتطوير آليات التعاون بين مختلف الأطراف، بما يشمل وزارة التربية والتعليم، والجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني. فمن خلال مواجهة التحديات والاستفادة من الوعي والالتزام بحقوق الطفل ورفاهه، يمكن لمبادرة التعليم الصديق للطفل الاستمرار في تحقيق تأثير إيجابي والمساهمة في التنمية الشاملة للأطفال في سلطنة عُمان.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy



الاستدامة - Sustainability

بناء على المقابلات وتحليل البيانات من الأطراف المختلفة، تبين تحقيق مبادرة التعليم الصديق للطفل تقدماً ملحوظاً في ترسيخ أسلوب التعليم الذي يتمحور حول الطفل ضمن الإطار الوطني للتعليم، وقد نالت هذه المبادرة إشادة واسعة في السنوات الأخيرة من مختلف الجهات المعنية، وذلك بفضل دورها الفاعل في تعزيز بيئة تعليمية تتمتع بمستويات عالية من الأمان والشمول، بما يتماشى مع التوجهات الوطنية الرامية إلى إصلاح التعليم. «ملحق ٤»

وفي هذا القسم من التقرير، سيتم تقديم تحليل شامل لجهود مؤسسة المبادرة، بما في ذلك هيكلها التنظيمي، والاستراتيجيات التي تم اعتمادها لتحقيق أهدافها. كما سيستعرض إمكانية توسيع نطاق المبادرة لتشمل مزيداً من المدارس والمؤسسات التعليمية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحديد الجوانب التي تحتاج إلى المزيد من الدعم، والتطوير المستمر لضمان استدامة المبادرة وتعزيز تأثيرها الإيجابي على المدى البعيد.

مأسسة مبادرة التعليم الصديق للطفل

ساهمت جهود مؤسسة المبادرة في إحداث تحول استراتيجي في الإطار الوطني للتعليم، فاعتمدتها وزارة التربية والتعليم كأداة محورية لتعزيز الشمولية والكفاءة للمنظومة التعليمية وذلك منذ انطلاقتها في عام ٢٠١٢. كما انتقلت المبادرة من المرحلة التجريبية في مناطق محدودة إلى مرحلة يتم فيها دمج قيمها ومبادئها ومعاييرها في السياسات والممارسات التربوية، مما ساهم في توسيع نطاق أثرها وتحقيق أهدافها على مستوى المدارس والمجتمع التعليمي بشكل عام.

وأعدت وزارة التربية والتعليم مجموعة من الوثائق المرجعية بهدف مأسسة المبادرة، وكان من أبرزها «دليل التعليم الصديق للطفل» الذي تم تطويره بالتعاون مع اليونيسف، وساهم بشكل كبير في صياغة رؤية واضحة للمبادرة، وأهداف محددة، وتحديد المعايير التي يجب اتباعها في المدارس، بالإضافة إلى تحديد المؤشرات الأساسية التي تساعد في قياس تقدمها وتقييم نتائجها. ولقد لعب الدليل دوراً محورياً في زيادة فعالية المبادرة داخل المدارس، حيث ركز على حماية حقوق الطفل، وتعزيز مبدأ الشمولية، ودمج الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين يحتاجون لاهتمام خاص في البيئة التعليمية، كما ساهم في تمكين الأطفال من المشاركة الفاعلة في العملية التعليمية.

ولا بد من تسليط الضوء على دور مؤسسة المبادرة في الشروع بإصلاح المنهج الوطني، حيث سّرت منظمة اليونيسف عدة نقاشات مثمرة مع وزارة التربية والتعليم حول مواضيع مهمة مثل دمج الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين يحتاجون لاهتمام خاص في التعليم، وإدراج المهارات الحياتية ضمن المناهج الدراسية. ووفقاً لما صرح به موظفون إقليمييون من اليونيسف:

التزمت الوزارة بإدراج مجموعة من المهارات والكفاءات ضمن المناهج التعليمية، مثل الثقافة المالية التي تساعد الأطفال في إدارة احتياجاتهم المالية، والتوعية بالتغير المناخي، إلى جانب التربية البيئية التي تهدف إلى زيادة المعرفة والوعي حول القضايا البيئية والتحديات المرتبطة بها. وهذا التوجه يعكس رؤية سلطنة عُمان نحو تحقيق نهج تعليمي أكثر مرونة.

وعلى المستوى الوطني، تمثلت جهود مؤسسة المبادرة في تعزيز السلطنة لتعاونها مع اللجنة الدولية لحقوق الطفل في جنيف من خلال تقديم تقارير منتظمة، مما عكس التزامها الراسخ بحماية حقوق الأطفال. وقد ساهم هذا التعاون بشكل كبير في تصنيف سلطنة عُمان كونه دولة صديقة للطفل.

أما على المستوى المؤسسي، أشار ممثل إحدى الوزارات المعنية إلى أن جهود مؤسسة التعليم الصديق للطفل تمثلت في تطوير خطط خاصة تهدف إلى تعزيز مثل هذه المناهج في التعليم، ودمجها بشكل فعال ضمن الخطط المدرسية الرسمية. كما تم العمل على تحسين البيئة المدرسية لتصبح آمنة وجاذبة للطفل، إلى جانب رفع مستوى وعي المعلمين بحقوق الأطفال. مما يساهم في ضمان استدامة هذه الجهود وتعزيز ثقافة الوعي بحقوق الطفل في المؤسسات التعليمية.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy

وعند النظر لمأسسة مبادرة التعليم الصديق للطفل داخل النظام التعليمي في سلطنة عُمان، نلاحظ التوافق الكبير بينها وبين الأهداف الاستراتيجية الوطنية الواردة في رؤية عُمان ٢٠٤٠، حيث أشار أحد أعضاء لجنة المبادرة إلى أنه رغم غياب مؤشرات مباشرة تربط بين المبادرة ورؤية ٢٠٤٠، إلا أن السياسات والاستراتيجيات الوطنية تتقاطع بشكل جوهري مع أهداف المبادرة. فعلى سبيل المثال، يتماشى مفهوم "التعليم الشامل مدى الحياة" الذي تطرحه الرؤية بشكل كبير مع المبادئ الأساسية للمبادرة، مما يعكس دورها في تحقيق أهداف إصلاح التعليم في السلطنة.

الهيكل التنظيمي للمبادرة

يرتبط تحقيق الاستدامة للمبادرة ارتباطاً وثيقاً بمدى قوة ومرونة وفعالية الهيكل التنظيمي المعتمد لتنفيذها. لذلك وضعت المبادرة إطار متعدد المستويات، يحدّد توزيع الأدوار والمسؤوليات على المستويات الوطنية والإقليمية وعلى مستوى المدارس. وقد بيّنت المقابلات التي أجريت مع ممثلي الوزارات الحكومية أن هذا الهيكل ساهم في تعزيز الشعور بالملكية للجهات المعنية، وضمان المساءلة، وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات المعنية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على فاعلية تنفيذ المبادرة واستمراريتها.

كما شكل صدور القرار الوزاري بتشكيل الفريق الوطني خطوة أساسية لتفعيل وتنفيذ المبادرة بشكل فعّال ومنهجي. وأعيد تشكيل الفريق في عام ٢٠١٦، استجابة للتطورات المستجدة، ومتطلبات النظام التعليمي المتجددة، والذي أثر بشكل واضح على تنوع مهام الفريق، لتشمل: تنفيذ زيارات ميدانية للمدارس، والمشاركة في اللقاءات مع الجهات المعنية، والإشراف على مراحل تنفيذ المبادرة، وتشجيع المدارس على توضيح الأدوار والمسؤوليات في المبادرة، وتوثيق الأنشطة والفعاليات، بالإضافة إلى إعداد دليل خاص بالمبادرة. وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي قام به الفريق الوطني خلال المراحل الأولى من التنفيذ، إلا أنه لم يواصل عقد اجتماعاته بشكل منتظم، كما أنه لم يضع إطاراً منظماً للمتابعة يتيح تتبع التقدم المحرز في المبادرة على المستوى الوطن، وذلك استناداً إلى أحدث البيانات المتوفرة.



ولتفعيل دور المبادرة على المستوى الإقليمي وتعزيز الحوكمة، أصدرت وزارة التربية والتعليم عدة قرارات إدارية بالفترة بين عام ٢٠١٧ و٢٠٢٥، دعت إلى تشكيل لجان إقليمية للتعليم الصديق للطفل تضم ممثلين عن الجهات التعليمية المحلية، ومديري المدارس، وأفراداً من المجتمع المحلي، مما ساهم في دعم اللامركزية داخل الهياكل التنظيمية، سواء على المستوى الإقليمي أو على مستوى المدارس. وتلعب هذه اللجان دوراً مهماً في مواءمة المبادرة مع السياق المحلي وضمان استجابتها للاحتياجات والأولويات الفعلية. كما تساهم في تعزيز الشعور بالمسؤولية المجتمعية، وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفاعلة، مما يدعم استدامة المبادرة.

ونصّ القراران الإداريان رقم (1) و(9) لسنة ٢٠٢٢ على تشكيل فرق عمل خاصة بالمبادرة على مستوى المدارس، تضم هذه الفرق في الهيئات الإدارية والمعلمين وأولياء الأمور والأطفال، باعتبارهم أطرافاً فاعلة رئيسية في تنفيذ المبادرة وضمان استدامتها. وتولت هذه الفرق عدداً من المهام، من أبرزها: قيادة عملية إعداد وتنفيذ خطط تطوير المدارس، وتزويد المدارس بالموارد، ومتابعة التقدم المحرز، بالإضافة إلى متابعة وتحديد الممارسات والقيم الواجدة المرتبطة بالمبادرة على مستوى المدارس. ويجدر الإشارة إلى دور هذه الفرق في تعزيز مشاركة المجتمع المحلي، وترسيخ مفهوم المسؤولية المشتركة، واتخاذ قرارات تناسب احتياجات المجتمع المحلي، والمشاركة المجتمعية الفاعلة، الذي يضمن ترسيخ مبادئ المبادرة كونها جزءاً فعلياً من ثقافة المدرسة.

ومن جهة أخرى، لعبت الجهات الفاعلة في المجتمعات المحلية، ومن ضمنهم مجالس أولياء الأمور، دوراً فعالاً في دعم جهود المبادرة على مستوى المدارس. وقد عبّر أحد أولياء الأمور في مجموعات النقاش البؤرية عن هذا الدور بقوله:

”عندما تعجز المدارس عن توفير أجهزة مثل الحواسيب، تبادر مجالس أولياء الأمور في العمل على حشد التبرعات والبحث عن دعم من رجال الأعمال المحليين لتأمين الاحتياجات المطلوبة.“

ويمكن تعزيز استدامة المبادرة من خلال زيادة دور الجهات الوطنية في قيادتها وتنفيذها، بهدف تعزيز الملكية الوطنية، وتحسين التنسيق الفعال بين مختلف القطاعات، وزيادة تناسق أهدافها مع الأهداف التعليمية طويلة الأمد. وقد أشار أحد ممثلي الفريق الوطني في المقابلات إلى مستوى التعاون بين وزارة التربية والتعليم واليونيسف، بالإضافة إلى تعاون كلا الطرفين مع الجهات المعنية الأخرى، مثل وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، ووزارة العمل، وأحياناً بعض المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وذلك من خلال تنظيم سلسلة من الاجتماعات لمناقشة معايير المبادرة وتبادل الآراء.



وسلط أحد المشاركين في المقابلات الضوء على الدور الاستراتيجي الذي لعبه مكتب اليونسف الإقليمي في دعم المبادرة، حيث نسق بشكل مباشر مع مكتب اليونسف في السلطنة لتقديم التوجيه والدعم الفني لوزارة التربية والتعليم. كما ساهم في صياغة عدد من الالتزامات الوطنية، من بينها ندوة تطوير التعليم لعام ٢٠٢٢، والتي شكلت نقطة الانطلاق لإجراء النقاشات الموسعة، والتي استثمرت لاحقاً في توجيه الجهود نحو أولويات وطنية محددة. كما تعاون المكتب الإقليمي بشكل وثيق مع فرق العمل الخاصة في المناطق المختلفة، من أجل دعم قضايا التعليم الشامل، وتنمية الطفولة المبكرة، ودمج الأطفال ذوي الإعاقة.

واستناداً إلى إطار الحوكمة متعدد المستويات، فإن نجاح واستدامة المبادرة يعتمد على درجة التعاون بين الشركاء، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات الوطنية المعنية. وقد عمل مكتب اليونسف في سلطنة عُمان بشكل وثيق مع وزارة التربية والتعليم على تطوير المهارات اللازمة للمبادرة، وإعداد تعليمات واضحة لمشاركة المواطنين الفعالة، بالإضافة إلى آليات دمج الأطفال ذوي الإعاقة في النظام التعليمي. كما تواصلت منظمة اليونسف مع وزارة المالية لاستكشاف فرص تعزيز التمويل المخصص لوزارة التربية والتعليم، لا سيما في ظل تركيز الجزء الأكبر من موازنتها على الرواتب الموظفين. ولم تقتصر جهود التعاون مع هذه الوزارات فحسب، بل شملت جهات أخرى مثل وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة، التي تعاونت مع اليونسف لتطوير نماذج عمل متعددة القطاعات، لا سيما في مجال تنمية الطفولة المبكرة.

علاوة على ذلك، كان للقطاع الخاص دوراً مهماً في توسيع نطاق المبادرة، وتعزيز الوعي بأهدافها ومبادئها داخل المجتمع من خلال تقديم الدعم المتنوع للمدارس. وأبدت الشركات الكبرى، لا سيما شركات الطاقة، التزامها في تحقيق التنمية المجتمعية، حيث أشار الفريق الوطني أن

”معظم الشركات الكبرى في سلطنة عُمان تمتلك إدارات خاصة تُعنى بمبادرات المسؤولية المجتمعية وتُخصص لها موازنات مالية. فعلى سبيل المثال، تقوم غالبية الشركات العاملة في قطاع الطاقة بتخصيص نسبة من موازنتها لصالح صندوق التدريب التابع لوزارة العمل.“

وهذا يشكل فرصة أمام وزارة التربية والتعليم للاستفادة من مساهمات القطاع الخاص، وبناء شراكات جديدة لدعم المبادرة بشكل أكبر.

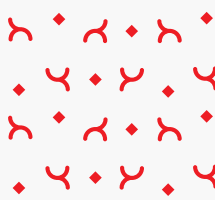
أما فيما يتعلق بدور منظمات المجتمع المدني، فقد قدّمت دعماً ملموساً، تمثّل في تنفيذ برامج تدريبية للمعلمين، وتطوير مواد تعليمية مساندة، والمساهمة في تعزيز رفاه الأطفال وتهيئة بيئات مدرسية صحية وأمنة. وأفادت إحدى المنظمات غير الحكومية بأنها تعاونت مع وزارة التربية والتعليم في إعداد دليل الأنشطة، إلى جانب مساهمتها في تنفيذ برامج تدريبية موجهة للمعلمين.

ولا بد أن ننوه إلى اقتصار الشراكة الرئيسية في المبادرة بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونسف، وعدم وجود شراكة أو تنسيق بين المنظمات الدولية في سلطنة عُمان، بالرغم من وجود خمس منظمات دولية، وهي: منظمة اليونسف، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، واليونسكو UNESCO.

استراتيجيات تنفيذ المبادرة وقابليتها للتوسع

تُظهر استراتيجيات وبرامج تنفيذ المبادرة عمقاً في رؤيتها، وقابليتها للتوسع، وذلك بسبب أسسها التنظيمية متعددة المستويات، ومراحل تنفيذها بشكل تدريجي، فعند انطلاق المبادرة بمرحلتها التجريبية الأولى، حيث بدأت في محافظات مسقط، ظفار، ومُسنم، ثم امتد نطاقها في عام ٢٠١٦ ليشمل محافظات جنوب الشرقية، والداخلية، وجنوب الباطنة. كما توسع تنفيذ المبادرة ليشمل ١٨٦ مدرسة حكومية، وأكثر من ٣٠٠ مدرسة خاصة؛ وفقاً لوزارة التربية والتعليم. وعملت هذه المدارس على تطوير خططاً تُراعي احتياجات الأطفال ودمجها ضمن المناهج الدراسية والممارسات الصفية اليومية لتحسين البيئة التعليمية وتعزيز مشاركة الأطفال في العملية التعليمية.

كما يُعد إشراك المجتمعات المحلية في المبادرة من أهم الاستراتيجيات التي ساهمت في تحقيق استدامتها. فقد أظهرت مجموعات النقاش البؤرية مع أولياء الأمور أن المبادرة نجحت في تفعيل دور أولياء الأمور، وقادة المجتمعات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني في مختلف مراحل المبادرة من: التخطيط، واتخاذ القرار، وتزويد المدارس بالموارد اللازمة. حيث ساهم النهج التشاركي الذي اتبعته المبادرة في تعزيز ملاءمة تدخلاتها لاحتياجات المجتمع، وزيادة فعاليتها، إلى جانب ترسيخ الشعور بالمسؤولية العامة والمشاركة تجاه التعليم.





ويعتبر برنامج تدريب المعلمين المنفذ من قبل وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع اليونسف أحد الأدوات الأساسية في المبادرة وعنصرًا مهمًا في استدامتها. فعلى الرغم من كونه خطوة أولية بسيطة للوصول للتعليم العادل والشامل، إلا أنه يساهم في توفير بيئة تعليمية تحتضن جميع الأطفال دون استثناء. كما قامت الوزارة بدمج المهارات الحياتية ضمن المنهج الوطني، لتعزيز جودة التعليم واستجابته لاحتياجات الأطفال.

ومن الضروري التطرق للأنشطة الصفية التي تغطي مختلف المواضيع والجوانب الحياتية والمدعومة من اليونسف، والتي تساهم في تحويل مبادئ المبادرة إلى ممارسات تربوية فعالة، وتساعد على ربط التعليم في القضايا المعاصرة، وبناء نظام تعليمي شامل يتمتع برؤية مستقبلية. ومن أهم المواضيع التي تضمنتها الأنشطة: الثقافة المالية، والتوعية بالتغير المناخي، بالإضافة إلى التربية البيئية.

لقد شاركت وزارة التربية والتعليم واليونسف في مناقشات وطنية ودولية في مواضيع حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يحتاجون لاهتمام خاص، والتعليم الشامل. وذلك للدلالة على البعد السياسي الداعم لتوجهات المبادرة، وتأكيد التزام السلطنة بتعزيز حق الجميع في التعليم.

ويتم حاليًا استكشاف فرص لبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إذ تُعد هذه الشراكة أحد أهم الوسائل لتعزيز استدامة المبادرة وضمان استمراريتها على المدى الطويل، خاصة في مجال التعليم المبكر. وقد اتخذت سلطنة عُمان خطوات بارزة في هذا الاتجاه لتحقيق الاستدامة الفنية والمالية، وظهر هذا بشكل واضح في النقاشات حول "توجيه الكفاءات العمانية" و"الخطوات القادمة في التعليم ٢٠٢٢"، والتي تضمنت جهود السلطنة في التوجه نحو اللامركزية في التخطيط المؤسسي، وتوسيع نطاق الخدمات. فلا تزال مسألة التعاون بين القطاعات المختلفة وتوفير الموارد المالية ضمن الأولويات الوطنية، لاسيما في مجالات التعليم المبكر وخدمات تقييم الإعاقة.

وتلعب المبادرة دورًا محوريًا في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وهو "ضمان التعليم الجيد والعادل والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، مما يجعل استدامتها وتوسيع نطاقها مسألة ذات أولوية وطنية ومسؤولية عالمية. وتبرز هذه الاستراتيجيات كيفية دمج المفاهيم المتعلقة بالتعليم الصديق للطفل داخل النظام التعليمي العُماني بطريقة حيوية ومتعددة المستويات. فنجاح المبادرة على المستوى البعيد يتطلب التزامًا مؤسسيًا طويل الأمد وتخصيصًا فعالًا للموارد، فإن الآليات والاستراتيجيات المعتمدة حاليًا تشير إلى وجود قاعدة متينة تُمهّد الطريق نحو التوسع والاستدامة.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy

مجالات الدعم والتطوير

على الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققته المبادرة في سلطنة عُمان، إلا أن هناك بعض الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من الدعم والتطوير من أجل تعزيز استدامتها بشكل أكبر. فعلى سبيل المثال، أشار بعض الأطراف المعنيين إلى أن توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الجهات المعنية ليس واضحاً أو مفهوماً بالشكل الكافي، مما قد يؤثر سلباً على فاعلية تنفيذها. ولمعالجة هذا التحدي أكد أحد ممثلي الوزارات الحكومية على

”ضرورة إنشاء فريق عمل دائم خاص بالمبادرة، بالإضافة إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات بين الوزارات المختلفة من خلال عقد اجتماعات منتظمة ودورية. كما أكد على أهمية إنشاء جهة مستقلة تتولى متابعة الإنجازات، وتقديم الدعم للمدارس وفقاً لمبادئ ومعايير واضحة، وذلك لضمان سير العمل بشكل منتظم وفعال.“

ومن جهة أخرى، اقترح أحد موظفي اليونيسف

”إعداد دليل شامل لإدارة المبادرة، يتضمن الإطار المرجعي لعمل كل لجنة، بهدف تسهيل التنسيق بين الجهات المعنية وتعزيز فعالية اتخاذ القرارات، بما يضمن استدامة المبادرة وتحقيق أهدافها.“

من الجوانب الأخرى المهمة التي يمكن أن تساهم في تعزيز استدامة المبادرة هو دفع عجلة تطويرها، فقد أشار بعض المشاركين في المقابلات إلى أن

”في الآونة الأخيرة، شهدت المبادرة نوعاً من التباطؤ خاصة في الابتكار والتجديد، ويرجع ذلك إلى محدودية الموارد المقدمة للمدارس ضمن إطار المبادرة، بالإضافة إلى محدودية الفرص المتاحة للفريق الوطني للاطلاع على نماذج مشابهة واكتساب الخبرات من مبادرات مماثلة على المستويين الإقليمي والدولي.“

ويمثل هذا التحدي فرصة حقيقية لإدخال أفكار وأساليب مبتكرة تساعد في تعزيز ثقافة التعلم المستمر، لإثراء المبادرة وتطويرها بشكل يتناسب مع الاحتياجات والمتغيرات الحالية.

وواجه الفريق الوطني عدة تحديات أعاقته عمله، أبرزها: صعوبة الوصول إلى البيانات الخاصة بالمدارس في مختلف المناطق، وهو ما يشير إلى وجود خلل في نظام تدفق المعلومات، إضافة إلى محدودية فرص التدريب وعدم استمراريته، فضلاً عن محدودية الخبرة لدى بعض أعضاء الفريق. وقد أكد أحد الأعضاء ذلك بقوله:

”عندما يزورنا خبراء جدد، في الغالب ما يقدمون معلومات مكررة، دون أن يطرحوا رؤى أو أفكار جديدة بشأن المبادرة.”

لمعالجة هذه التحديات اقترح الفريق الوطني إعادة تشكيل الفريق على مستوى وزارة التربية والتعليم والمديريات في المحافظات، بهدف تعزيز استدامة المبادرة وتحقيق أهدافها. وأضاف الفريق أنه من الضروري أن يتبع ذلك حملة توعوية إعلامية شاملة تهدف إلى إشراك المجتمع المحلي، والكادر التربوي، والجهات المعنية في المبادرة، مؤكداً أيضاً على أهمية الدعم المالي في نجاحها. كما اقترحوا التعاون مع خبراء من اليونيسف لتطوير أساليب التواصل داخل المدارس، بالإضافة إلى تقديم الدعم النفسي للكوادر التعليمية.

ومن جهة أخرى، أكد الأشخاص المعنien على أهمية تعزيز شعور المجتمع بالمسؤولية تجاه مبادرة التعليم الصديق للطفل، وذلك من خلال بناء شراكات فعالة ومستدامة مع المؤسسات المحلية. حيث قال أحد المشاركين في المقابلات:

”ستستفيد المدارس بشكل كبير من بناء علاقات وثيقة مع المراكز الصحية، والمكتبات العامة، وغيرها من المؤسسات المحلية، باعتبارهم شركاء أساسيين في دعم نجاح واستمرارية هذه المبادرة.”

ومن هذا المنطلق، يشكل هذا التوجه فرصة لتعزيز التكامل بين المدرسة والمجتمع المحلي، مما يساهم في تعزيز استدامة المبادرة وتوسيع نطاق تأثيرها.

كما أظهرت المقابلات ومجموعات النقاش البؤرية الحاجة الملحة لتعزيز قدرات الجهات المعنية في مختلف المناطق، وتعزيز قدرات المدارس، لا سيما في مجالات التخطيط والتنفيذ والمتابعة الفعالة لتدخلات المبادرة. وقد تبين أن توفير التدريبات الموجهة، والإرشاد المهني، والموارد المناسبة لهذه الهياكل يمكن أن يساهم بشكل مباشر في تعزيز استقلاليتها ومرونتها، وزيادة قدرتها على التكيف مع التحديات والظروف المتغيرة.

كما أكد الأشخاص المعنيين على ضرورة استمرار وتوسيع نطاق برامج تدريب المعلمين، مع التركيز بشكل خاص على المحاور التالية: التعلم النشط الذي يركز على إشراك الأطفال بشكل فعال في عملية التعلم، ومهارات القرن الحادي والعشرين، والإبداع، والابتكار، بعيداً عن أساليب التدريس التقليدية. وقد عبّر العديد من المعلمين عن حاجتهم إلى تدريب متخصص في أساليب التدريس الحديثة، وسيكولوجية الطفل، وأساليب التعليم المعاصرة، وأدوات تقييم الطلبة. حيث تهدف هذه التدريبات إلى تمكين المعلمين من تطبيق مبادئ المبادرة بشكل عملي على أرض الواقع، وبالتالي بناء بيئة تعليمية صديقة للطفل وخالية من كافة أشكال التمييز.

ومن زاوية أخرى، يُعد التمويل المحدود في بعض المدارس عائقاً أمام تنفيذ أنشطة المبادرة، إذ أشار أحد المعنيين إلى أن نجاح المبادرة وضمان استدامتها يتطلبان تخصيص موارد مالية كافية وثابتة. كما أكدت بعض المدارس أن غياب الدعم المالي الكافي أثر سلباً على قدرتها على الاستمرار في تنفيذ أنشطة المبادرة، مما اضطر العديد منها إلى تغطية التكاليف التنفيذ من موارزاتها الخاصة، وهو ما شكل عبئاً إضافياً عليها. وأضافت بأنها تحتاج للدعم المالي إلى جانب الدعم المعنوي لضمان استمرارية مشاركتها بشكل فعال، مؤكدة أن تقديم دعم مالي مباشر من وزارة التربية والتعليم من شأنه تعزيز قدرة المدارس على تنفيذ أنشطة المبادرة بفعالية، وبالتالي خلق بيئة تعليمية ملائمة للطفل.

يرغب المعلمون في تنمية مهاراتهم وقدراتهم من خلال الحصول على تدريبات وورش عمل حول مختلف أساليب التدريس خاصة الأسلوب التعلم باللعب.

وتُعد الهشاشة المالية أحد أبرز المخاطر الهيكلية التي تواجه المبادرة، إذ أن الخطط السنوية للمدارس لا ترتبط بموازنات

مخصصة، كما لم يتم حتى الآن تطبيق نموذج الإدارة المدرسية اللامركزية الذي يمنح المدارس صلاحيات مالية واضحة وموسعة. كما يؤدي غياب بنود تمويل وطنية مستقلة إلى إضعاف الاستدامة والحد من قدرة المدارس على تحويل أولويات التعليم المراعي للطفل إلى خطط عملية قابلة للتنفيذ. ومن دون تأمين تمويل حكومي مستقر، وتعزيز الربط بين التخطيط والموازنة، وتنويع مصادر التمويل المستدامة من القطاعين الخاص والحكومي، يصعب الحفاظ على الزخم أو تحقيق الاستدامة طويلة الأمد للمبادرة على مستوى جميع المدارس.

وتبين وجود حاجة لتعزيز القدرات المؤسسية وسد الفجوات في الموارد البشرية المرتبطة بالمبادرة لضمان استمراريته ونجاحها. فقد أشار أحد المسؤولين في الوزارات الحكومية إلى

”إن ذاكرة المبادرة من معلومات وخبرات متراكمة، محصورة لدى ثلاثة مسؤولين فقط، رغم تعدد الأنشطة المرتبطة بها، كما أن التغيير المستمر في طاقم العمل أدى إلى فقدان التراكم المعرفي وإضعاف القدرة على مواصلة العمل المؤسسي بفاعلية.”

ولحل هذه الإشكالية لا بد من مراجعة نموذج المبادرة وتحديثه، والاستفادة من الدروس المستخلصة، ومعالجة الثغرات الحالية، من أجل تعزيز الأداء المؤسسي وإدخال تحسينات تضمن استدامة المبادرة.

ومن المنطلق ذاته، ظهرت الحاجة إلى تطوير آليات فعالة للمتابعة والتقييم لتعزيز البنية المؤسسية للمبادرة، إذ تُعد عنصراً محورياً لضمان تنفيذ الأنشطة، ومتابعتها بدقة، وإجراء التعديلات المطلوبة في الوقت المناسب. **وقد أكد أحد المشاركين في المقابلات على**

“أهمية إجراء زيارات ميدانية منتظمة، وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ، واستخدام مؤشرات قابلة للقياس لدعم تدخلات تعليمية مستندة إلى الأدلة.”

كما أكد أحد الأشخاص المعنيين على

“ضرورة التركيز الاستراتيجي على المشاركة في تغيير سياسات التعليم العامة، مشجعين منظمة اليونيسف على مواصلة جهودها في هذا المجال وتعزيز دورها في الحوار المتعلق بالسياسات لضمان بيئة داعمة لتنفيذ المبادرة على نطاق أوسع.”

ولا بد من الإشارة إلى أن الدليل الحالي للمبادرة يشكل أساساً مهماً، غير أنه يحتاج إلى إضافة المزيد من التفاصيل والوضوح ليكون أداة فعالة يمكن البناء عليها وتعزيزها في المراحل المقبلة. حيث أكدت الجهات المعنية على أهمية تطوير الدليل الحالي، خاصة في مواضيع: التعليم الذي يتمحور حول الطفل، ومراعاة الفروق الفردية، وتنوع أساليب التعليم، حيث تعتبر هذه عناصر أساسية لتحقيق أهداف المبادرة التربوية بشكل فعال. وعلى الرغم من أهمية الدليل في ترسيخ المبادرة ضمن الإطار المؤسسي من خلال تحديد أهدافها ومؤشراتها الرئيسية، إلا أن محدودية محتواه دفعت العديد من الجهات المعنية إلى المطالبة بإعداد دليل تربوي مستقل ومتكامل. كما شددوا على أهمية إشراك مختلف الأطراف في تطوير الدليل الجديد، ومن أهمهم: الأكاديميين، ومعلمي مرحلة الطفولة المبكرة، وأولياء الأمور، وأفراد المجتمع المحلي، والأطفال أنفسهم. لضمان شموليته وارتباطه بالواقع التعليمي واحتياجات الفئات المستهدفة.

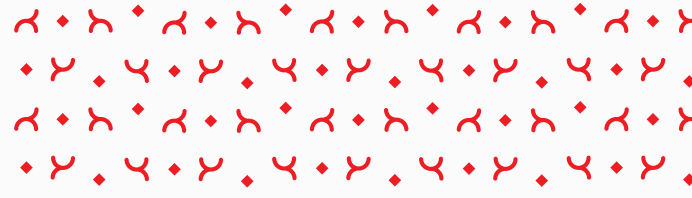
كما أكدت المقابلات على أهمية استمرار تطوير وتحسين المناهج الدراسية لتعزيز جودة التعليم في سلطنة عُمان، ووفقاً لما وضعه مكتب اليونيسف في السلطنة، يتم حالياً تجربة المناهج الدراسية تمهيداً لاعتمادها وتطبيقها على المستوى الوطني. **وقد أشار أحد المشاركين في المقابلات إلى أن**

“السلطنة قررت تجربة المناهج الجديدة لمدة عام، بهدف جمع البيانات وتحليل النتائج قبل تعميمها على جميع المدارس.”

وفي هذا الإطار، أكد أحد أعضاء اللجنة التوجيهية على ضرورة إدراج مفاهيم التعليم الصديق للطفل، وحقوق الطفل بشكل أكبر في مختلف المراحل الدراسية، مشيراً إلى أن الوعي بهذه الحقوق لا يزال محدوداً بين الأطفال، رغم وجودها ضمن السياسات الوطنية.

وأكد المشاركون في المقابلات والمجموعات البؤرية على ضرورة وضع مؤشرات أداء رئيسية ترتبط بوحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان ٢٠٤٠، بهدف متابعة التقدم والتوافق في تطبيق المبادرة داخل المدارس بدقة وفعالية. كما طالبوا بالمراجعة الدورية للخطة الوطنية وتحديثها لتشمل المؤشرات الجديدة من قبل وحدة متابعة تنفيذ رؤية ٢٠٤٠. وذلك لضمان تكامل آليات المتابعة ومواءمتها مع أهداف النظام التعليمي، بحيث تساهم في توفير آلية رقابية شاملة تعزز من جودة وكفاءة تنفيذ المبادرة على المستوى الوطني.

علاوة على ذلك، فلقد أكدت الجهات المعنية على أهمية ضمان استدامة المبادرة وتعزيز التنمية الشاملة للأطفال من خلال تعزيز دور وزارة التنمية الاجتماعية. فقد شددوا على ضرورة تطوير أطر فعالة للمشاركة المجتمعية، وتعزيز سياسات حماية الطفل، وصياغة أدلة قانونية لمعالجة الممارسات السلبية. ودعوا إلى تنسيق الجهود بين مختلف الوزارات والجهات ذات العلاقة، منها: وزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، ووزارة البيئة، ووزارة الشباب والثقافة، بالإضافة إلى الجهات القانونية، والجامعات، ومؤسسات التعليم العالي، والقطاع الخاص. لتفعيل دورهم كونهم شركاء رئيسيين يساهمون في دعم الاستدامة البيئية، وتعزيز حماية الطفل، وضمان صحته الجسدية والنفسية في إطار متكامل يعزز جودة حياة الأطفال في سلطنة عُمان.



الخاتمة

ساهمت مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان في ترسيخ القيم والمبادئ التي تتمحور حول الطفل ضمن الإطار الوطني للتعليم. وقد شكّل إعداد دليل المبادرة والوثائق المصاحبة له مرجعًا منظمًا يدعم المدارس في تطبيق المبادرة، ويرتبط بالسياسات الوطنية من خلال مواءمته مع رؤية عُمان ٢٠٤٠.

كما ساهم هيكل المبادرة متعدد المستويات، الذي يضم الفرق الوطنية والإقليمية والمدرسية، في تعزيز الشعور بالملكية، ودعم المساءلة، وتنسيق الجهود بين مختلف مكونات النظام التعليمي. وساعد التوسع التدريجي في تنفيذ المبادرة في المحافظات، إلى جانب البرامج التدريبية المقدمة للمعلمين، والمشاركة النشطة لأولياء الأمور والمجتمعات المحلية، في ترسيخ أسس المبادرة، وتمكين المدارس من اتخاذ القرارات المناسبة حسب السياق المحلي لكل مدرسة، بالإضافة إلى تعزيز الممارسات التعليمية المستدامة والمناسبة لاحتياجات الأطفال.

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها المبادرة، إلا أنها تواجه تحديات متعددة تعيق من استدامتها على المدى البعيد. أولاً، يعد التنسيق المؤسسي المحدود بين الجهات الفاعلة من أبرز هذه التحديات، حيث يحد من فعالية التعاون بين الوزارات، والمؤسسات الأكاديمية، والشركاء التنمويين. ثانيًا، تعاني المبادرة من غياب منهجية واضحة في جمع البيانات الميدانية، مما يعيق من عمليات التخطيط المستند إلى الأدلة ويضعف قدرة الجهات المعنية على المتابعة الدقيقة للتقدم المحرز. ثالثًا، تواجه المبادرة نقص في التدريبات المقدمة، وضعف في الخبرات، ومحدودية الموارد، لا سيما على المستويين الإقليمي والمدرسي، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على استمرارية وجودة التدخلات التعليمية. رابعًا، تشهد المبادرة حاليًا حالة من الجمود فلا يوجد فيها أي حماس للابتكار أو التطوير، خاصة في ظل غياب نماذج حديثة أو آليات فعالة ومنظمة لتبادل المعرفة والتجديد في أساليب التنفيذ وتحسين النتائج. خامسًا، يفتقر دليل المبادرة إلى الإرشادات التربوية التفصيلية والاستراتيجيات التنفيذية العملية التي تمكن المدارس من تنفيذ المبادرة بفعالية على أرض الواقع، وتكييفها مع احتياجات بيئاتها المحلية. فجميع هذه التحديات تسلط الضوء على ضرورة إجراء مراجعات شاملة للمبادرة من أجل معالجة الثغرات، وتعزيز فرص استدامتها.

ولمعالجة هذه التحديات، لا بد من اعتماد أنظمة حوكمة أكثر إحكامًا ووضوحًا تحدد الأدوار والمسؤوليات بدقة، وتعزيز التنسيق بين القطاعات المختلفة. بالإضافة إلى تشجيع الابتكار المستمر من خلال تطوير نماذج حديثة، وتوثيق الدروس المستفادة، وتيسير تبادل الخبرات مع المبادرات الدولية المماثلة. ولضمان تنفيذ أفضل للمبادرة، ينبغي توسيع نطاق البرامج التدريبية الموجهة للمعلمين، وتقديم توجيهات تفصيلية بشأن الجوانب التربوية، وتحسين آليات المتابعة والتقييم عبر تطوير مؤشرات أداء قابلة للقياس تساهم في متابعة التقدم وتعزيز فاعلية التنفيذ.

وأخيرًا، لا يمكن تحقيق استدامة المبادرة ونجاحها إلا بتوفير موارد مالية وفنية مخصصة تدعم المدارس في تنفيذ أنشطة المبادرة بفعالية، وتخلق بيئة تعليمية تراعي احتياجات الأطفال بشكل شامل. فمن خلال هذه الإجراءات المتكاملة، يمكن البناء على الإنجازات الحالية وضمان استمرارية المبادرة كمكون أساسي في الوصول إلى التعليم الشامل والتنمية المستدامة للأطفال في سلطنة عُمان.





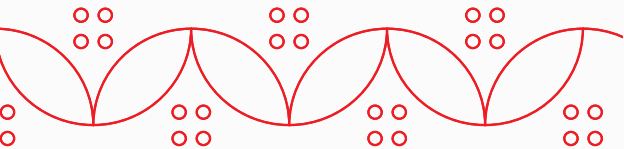
©UNICEFOman/2022/AI Harthy



©UNICEFOman/2022/Al Hartiy



الخاتمة

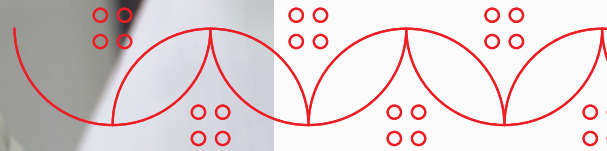


ساهمت مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان في ترسيخ العديد من الممارسات التعليمية في النظام التعليمي الوطني، ومن ضمنها: التعليم الذي يتمحور حول الطفل، والتعليم الشامل والعاقل القائمة على الحقوق. حيث تم تنفيذ المبادرة منذ عام ٢٠١٢ بالتعاون بين منظمة اليونسف ووزارة التربية والتعليم. وقد تم إنجاز هذا التقييم في عام ٢٠٢٥، والتزم بمعايير وتوجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ ولجنة المساعدة الإنمائية (OECD-DAC)، ويتضمن التقييم الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة من المبادرة، إضافة إلى احتوائه على مدخلات من مختلف الجهات المعنية.

وعرض التقييم النتائج الرئيسية للمبادرة وربطها بنظرية التغيير (ملحق- ٥) والإطار الخاص بالنتائج، مع تسليط الضوء على التقدم المحرز في مجالات بناء القدرات، والتعلم والتعليم، والمشاركة والتفاعل، والحماية والدمج. كما تطرق إلى التحديات التي واجهت كلاً من هذه المجالات، فعلى سبيل المثال، بيّن التقييم وجود تحسن ملحوظ في قدرات المعلمين على تطبيق أساليب التعليم الصديق للطفل، إذ تلقى ٨٠٪ منهم تدريباً في هذا المجال، غير أنه في الوقت ذاته أشار إلى الصعوبات في ممارسة المعلمين لمحتوى التدريب بشكل منتظم ومستدام. وعلى الرغم من ارتفاع مستوى مشاركة الطلبة في أنشطة المدرسة، وزيادة تفاعل أولياء الأمور في العملية التعليمية لأطفالهم، إلا أن التقييم أكد على ضرورة بذل جهود أكثر تركيزاً للوصول إلى الفئات التي تحتاج لاهتمام خاص وضمان مشاركتهم الفاعلة والحقيقية في عمليات صنع القرار داخل المدارس.



©UNICEFOman/2022/Al Harthy





©UNICEFOman/2022/AI Harthy

وبينت نتائج التقييم ملاءمة المبادرة مع الأهداف التعليمية التي وضعتها سلطنة عُمان ضمن رؤية ٢٠٤٠، ومع الاتفاقات الدولية لا سيما اتفاقية حقوق الطفل. كما ساهمت المبادرة في تحقيق أهداف التعليم الشامل وحماية الطفل ونموه المتكامل، ولاحظت الجهات المعنية وجود تقاطع بين بعض جوانب المبادرة وأنشطة الوزارة الحالية، مما دل على أهمية التنسيق الاستراتيجي ودمج الأنشطة في المستقبل.

ومن الضروري الإشارة إلى أنه كان من الصعب تقييم كفاءة المبادرة بسبب محدودية المعلومات والبيانات المالية، حيث اعتبرت بعض الجهات المعنية أن محدودية الموارد شكلت تحدياً لبعض المدارس، في حين رأى آخرون أن المبادرة استثمار مفيد لتحسين جودة التعليم وضمان المساواة والعدالة. وفي كلتا الحالتين، تسببت القيود المالية على الموازنة في صعوبة تنفيذ المبادرة بشكل كامل وخاصة في المناطق محدودة الموارد.

ومن جهة أخرى، أثبتت المبادرة فعاليتها في عدة مجالات، منها: تعزيز رفاهية الطفل وتغيير أساليب التعليم وإشراك أولياء الأمور والمجتمعات المحلية في العملية التعليمية. حيث أظهرت المدارس في الفترة التجريبية للمبادرة تحسن في النتائج الأكاديمية، وانخفاض في معدلات التنمر والعنف، ودمج الأطفال ذوي الإعاقة. ومع ذلك اختلف أثر واستدامة هذه الإنجازات باختلاف مناطق التنفيذ، ولا يزال التفاوت في مهارات المعلمين، والمشاكل في البنية التحتية، والمواقف الاجتماعية من المبادرة تشكل تحديات تعيق من فعاليتها في تحقيق أهدافها.

تتوافق المبادرة مع السياسات والأهداف المحلية والوطنية والدولية والإقليمية، ولقد أضافت الجهات المعنية عدة نقاط يمكن تطويرها لتعزيز التوافق وتحسين الروابط المشتركة والعمل الجماعي لضمان نجاح المبادرة. وانسجمت المبادرة إلى حد كبير مع البرامج الأخرى المدعومة من مختلف الأطراف الفاعلة في القطاع التعليمي، لكن لا بد من تحسين التعاون والتنسيق فيما بينها لتعزيز أثرها.

إن ضمان استدامة التغييرات الإيجابية للمبادرة أمر في غاية الأهمية، حيث تم إنجاز تقدم في دمج مبادئها وممارساتها ضمن الإطار الوطني للتعليم بشكل دائم، كما أن الأسلوب التدريجي المعتمد في إدارة وتنفيذ المبادرة وإشراك المجتمع المحلي، وتنفيذها في محافظات كتجربة ثم تعميمها على عدد أكبر من المحافظات بشكل تدريجي ساهم في وضع حجر الأساس للمبادرة. إلا أن ضمان استدامتها على المدى البعيد يتطلب الاستمرار في بناء القدرات الأطراف المعنية، وتوفير الموارد، وتعزيز قدرتها على التكيف مع الظروف المختلفة.

وعلى الرغم من عدم وضوح أثر المبادرة على السياسات الوطنية والتغييرات الحاصلة على مستوى النظام التعليمي بشكل عام، إلا أن تأثيرها على مستوى المدارس وإشراك المجتمعات المحلية كان واضحًا. ولتحقيق أثر ملموس على أرض الواقع لا بد من بناء قدرات وتمكين الجهات المعنية، وتشجيع الابتكار، وبناء الشراكات مع الجهات المختلفة.

وفي الختام، أحدثت مبادرة التعليم الصديق للطفل تغييرًا مهمًا من خلال خلق بيئة تعليمية صديقة للطفل وشاملة في سلطنة عُمان، ومن الضروري البناء على هذه النجاحات، ومعالجة التحديات بهدف تعزيز أثر المبادرة على أرض الواقع وعلى أوسع نطاق ممكن، وضمان استدامتها.



©UNICEFOman/2022/Al Harthy



الدروس المستفادة



يتضمن هذا الجزء من التقرير الدروس المستفادة المستخلصة من التقييم، وذلك على النحو الآتي:

مشاركة الجهات المعنية في جميع مراحل المبادرة يساهم في تعزيز ملكيتهم لها ويشكل عاملاً أساسياً لنجاحها: إن بناء رؤية مشتركة وضمن التزام المعلمين وأولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلي في المبادرة منذ بدايتها، يمكن أن يساهم في تسريع تنفيذ الأنشطة ويحد من مقاومة المجتمع للتغيرات.

التكثيف مع السياق المحلي والمرونة أمر ضروري لتعزيز الملاءمة والاثـر: يجب تصميم تدخلات المبادرة بشكل يتلاءم مع الثقافة السائدة، والموارد، والاحتياجات المحلية مع الحفاظ على مبادئها الأساسية، لضمان انسجام المبادرة مع جميع المدارس في مختلف المحافظات.

بناء قدرات الأطراف المعنية أمر يتطلب اعتماد أسلوب منهجي ومستدام: يجب اعتماد التطوير المهني، والتوجيه والإرشاد، والتعلم من الأقران (الزملاء) كجزء من أساسيات نظام التعليم لتعزيز الأثر وإحداث التغيير المستدام. فلا يمكن للتدريبات المقدمة لمرة واحدة أن تحدث تغييراً جوهرياً في الممارسات التعليمية، سواء لدى المعلمين أو الأطفال أو أولياء الأمور.

الحاجة إلى تطوير أنظمة دعم شاملة في التعليم: من الضروري تنفيذ مداخلات متعددة المستويات لتحقيق دعم ودمج شامل لأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين يحتاجون لاهتمام خاص، على أن تستهدف التدخلات البنية التحتية للمدارس، وتوفير الموارد المتخصصة، وبناء قدرات المعلمين، وتعزيز كفاءتهم، بالإضافة إلى إحداث التغيير الإيجابي في السلوكيات ووجهات النظر ومواقف المجتمع.

أثر مشاركة أولياء الأمور والمجتمع في جميع مراحل المبادرة: إن دمج أولياء الأمور والجهات المعنية المحلية في عملية صنع القرار في المدارس، وحشد الموارد، وتنفيذ ورشات توعوية يمكن أن يخلق بيئة تشاركية تدعم التعليم الصديق للطفل.

متابعة وتقييم أداء المبادرة وتكييفها مع الظروف الناشئة بناء على الأدلة: لا بد من وضع مؤشرات واضحة، وتطوير آليات لجمع البيانات بشكل منتظم، وتوفير طرق للحصول على التغذية الراجعة، لمتابعة التقدم في الأداء وتحديد الفجوات وتقديم المعلومات والبيانات اللازمة لتحسين الأنشطة.

إضفاء الطابع المؤسسي للمبادرة بطريقة تدريجية وعلى مختلف المستويات: من خلال إدراج المبادئ والممارسات الصديقة للطفل في سياسات التعليم والمناهج المدرسية وأطر المساءلة بشكل تدريجي وموائم للمستويات المختلفة في النظام التعليمي، حيث تتطلب هذه الخطوة فترة زمنية طويلة.

اعتبار مبادئ العدالة والشمولية من أهم الأولويات: لضمان وصول المبادرة وفوائدها لجميع الأطفال والمجموعات، خاصة الأكثر حاجة لها. ولا بد من اتباع استراتيجيات محددة الأهداف، وجمع بيانات مفضلة، واتباع نهج متنسق قائم على المساواة في عمليتي التخطيط والتنفيذ.

تحقيق الاستدامة يعتمد بشكل أساسي على تعزيز الملكية الوطنية والقدرات المحلية: حيث ينبغي نقل المسؤوليات التقنية والقيادية للجهات الفاعلة المحلية، مع تقديم الدعم اللازم لهم لضمان استمرارية المبادرة على المدى البعيد؛ وحتى بعد انتهاء فترات تمويل المانحين.

بناء الشراكات الاستراتيجية يساهم في تعزيز الوصول للموارد: الاستفادة من الخبرات والموارد المتوفرة لدى الجهات الحكومية الأخرى، ومؤسسات المجتمع المحلي، والمؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص سوف يساهم في تسريع التقدم المحقق وتحسين استغلال الموارد في تحقيق أهدافهم المشتركة.



©UNICEFOman/2022/Al Harthy



التوصيات



أظهر تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل النتائج الإيجابية التي حققتها المبادرة، والتحديات التي واجهتها، كما أشار التقييم إلى وجود فرص للتحسين من جودة التعليم، وجعله أكثر شمولية واستدامة. وبناءً على نتائج التقييم والتحليل الوارد في هذا التقرير، تم صياغة مجموعة من التوصيات باستخدام طرق منهجية وتشاركية تهدف إلى معالجة التحديات التي واجهتها المبادرة وتعزيز نقاط القوة فيها. حيث تم استخدام مجموعة متنوعة من أدوات جمع البيانات، وهي: المقابلات مع الجهات المعنية الرئيسية، ومجموعات النقاش البؤرية، ومراجعة الوثائق والتقارير ذات العلاقة. ولضمان دقة البيانات ومصداقيتها، تم التحقق من البيانات باستخدام مصادر متعددة، من خلال جمع وتحليل البيانات النوعية والكمية معاً، بهدف الكشف عن الأنماط والمواضيع المتكررة، مما ساهم في الحصول على فهم شامل لأداء المبادرة ونتائجها.

وتم تقسيم التوصيات لعدة محاور موضحة أدناه بالتفصيل، وهي: تقوية النظام التعليمي وتعزيزه، وتطوير ممارسات الشمولية، وبناء القدرات، وتطوير آليات للمتابعة والتقييم. ويُرفق بكل توصية إطار زمني مقترح للتنفيذ (قصير الأمد، أو متوسط الأمد، أو طويل الأمد)، مع بيان الجهات المعنية المكلفين بمسؤولية تنفيذها.

تُمثل هذه التوصيات مجموعة أولويات وإجراءات استراتيجية من شأنها تعزيز مبادرة التعليم الصديق للطفل ورفع جودة التعليم في سلطنة عُمان. ويعتمد نجاح تنفيذها على التعاون والتنسيق الوثيق بين الجهات المعنية الرئيسية، إلى جانب التزام سياسي متسمر، وتوفير الموارد الكافية، والمتابعة المستمرة مع التكيف بناءً على الدروس المستفادة والسياقات المتغيرة.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy

تطوير إطار سياساتي شامل للتعليم الصديق للطفل، ومتناسب مع الخطط الاستراتيجية القطاعية الوطنية لقطاع التعليم، بهدف توجيه عمليتي تنفيذ المبادرة ومأسستها على جميع مستويات النظام التعليمي. (وزارة التربية والتعليم- متوسط الأمد)

دعم المديرية العامة للتعليم المهني والتقني المتخصصة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني داخل وزارة التربية والتعليم، وذلك بهدف تعزيز التعاون بين جميع الجهات المعنية، والمساءلة، وضمان الاستدامة لنتائج المبادرة. (وزارة التربية والتعليم -المدى القصير)

تعزيز وتقوية نظام إدارة معلومات التعليم (EMIS) لتحسين عملية جمع المعلومات وتصنيفها (الجنس، نوع الإعاقة، والوضع الاقتصادي)، وتحليلها، والاستفادة منها في عملية صنع القرار المبني على الأدلة والذي يركز على المساواة. بالإضافة إلى بناء قدرات الأطراف المعنية في إدارة البيانات، ودمج مؤشرات المبادرة مع النظام المحدث، وتطوير أدوات عرض البيانات بأسلوب سهل الاستخدام. (وزارة التربية والتعليم، يونيسيف-متوسط الأمد)

تطوير استراتيجية تمويل مستدامة وطويلة الأمد تركز على تحقيق العدالة والكفاءة والمساءلة، وتخصيص الموارد لدعم المبادرة، من خلال الاستفادة من الموارد المحلية، والدعم المقدم من المانحين والقطاع الخاص، وآليات التمويل المبتكرة. وقد تشمل هذه الاستراتيجية زيادة المخصصات المالية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء صندوق مركزي لتمويل المبادرة، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق بين المانحين لضمان استقرار التمويل.

تطوير ممارسات الشمولية

تطوير وتنفيذ سياسة وطنية للتعليم الشامل ضمن خطط عمل محددة التكاليف والمعايير والأهداف، بالإضافة إلى صياغة آليات متابعة ومساءلة واضحة. وذلك لتسريع التقدم نحو توفير تعليم شامل لجميع الأطفال خاصة للأطفال ذوي الإعاقة والفئات التي تحتاج لاهتمام خاص، بالإضافة إلى تعزيز الدمج الاجتماعي. (وزارة التربية والتعليم، يونيسيف- متوسط الأمد)

إنشاء مراكز لتقديم الدعم والموارد للتعليم الشامل في كل محافظة، حيث توفر الدعم المتخصص، والأجهزة المساعدة، والمواد التعليمية، والتدريبات المستمرة للمدارس والأسر والمجتمعات. ب (وزارة التربية والتعليم، يونيسيف- طويل الأمد)

إجراء تقييم شامل للبيئة التحتية للمدارس، لتقييم مدى ملاءمتها لوصول للأطفال ذوي الإعاقة للتعليم. ومن ثم تطوير خطط زمنية محددة لتحسين البيئة التحتية لجميع المدارس لملاءمتها مع معايير التصميم المطلوبة وتوفيرها للتسهيلات الضرورية والمناسبة لاحتياجات أطفال ذوي الإعاقة. (وزارة التربية والتعليم، اليونيسيف، اليونيسكو- متوسط الأمد)

تطوير أساليب التدريس والمناهج والموارد التعليمية بحيث تصبح شاملة ومتوافقة مع السياق الثقافي، مع التركيز على المساواة بين الجنسين عبر جميع المواد الدراسية والمراحل التعليمية. كما يجب إجراء مراجعة شاملة للمناهج الحالية لضمان تمثيل التنوع الثقافي والاجتماعي، وإزالة الصور النمطية، وتقديم نماذج وأمثلة إيجابية للفئات التي تحتاج لاهتمام خاص. بالإضافة إلى تطوير مواد تعليمية إضافية، ووضع معايير ومؤشرات واضحة للتعليم الشامل، وتعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات المعنية المحلية لضمان الملاءمة والحصول على الدعم. (وزارة التربية والتعليم، اليونيسيف، المجتمع المدني -متوسط الأمد)

دمج مبادئ التعليم الصديق للطفل وأساليب التعليم الشامل في مناهج إعداد المعلمين قبل تعيينهم والتركيز على تطبيقها بشكل عملي، لتزويدهم بالخبرة والكفاءات والقدرات اللازمة منذ البداية (خاصة المعلمين الجدد). (وزارة التربية والتعليم، مؤسسات التعليم العالي- متوسط الأمد)

تصميم وتقديم برامج تطوير مهني ممنهجة وإلزامية ومستمرة تركز على التطبيق العملي، خلال فترة عمل المعلمين. مع التركيز على المواضيع التالية في التدريبات: التعليم الشامل، أساليب دمج جميع الأطفال داخل الصف، والتعليم الاجتماعي العاطفي. (وزارة التربية والتعليم، اليونيسيف، مؤسسات تدريب المعلمين- قصير الأمد)

تصميم برامج إرشاد وطنية للتعليم الصديق للطفل تجمع بين المعلمين ذوي الخبرة والمعلمين الجدد، لتوفير دعم مستمر، وحل المشاكل، والتشجيع على الاستمرار في استخدام أفضل الأساليب. (وزارة التربية والتعليم، اليونيسيف- متوسط الأمد)

تعزيز قدرة المدارس على إدارة المبادرة بفعالية، من خلال: تقديم مجموعة من التدريبات ذات العلاقة، والتعلم من تجارب المدارس الأخرى (تبادل الخبرات)، ومتابعة وتوجيه المدارس، بالإضافة إلى تزويد المدراء بالمعرفة والمهارات اللازمة، وتعزيز ثقافة الابتكار والعمل الجماعي. ويمكن تقديم تدريبات في المواضيع التالية: السياسات المدرسية في تعزيز التعليم الشامل، وتوزيع المهام، واتخاذ القرارات بناء على الأدلة، وتعزيز مشاركة الأسرة والمجتمع في التعليم. (وزارة التربية والتعليم، اليونيسيف- متوسط المدى)

تطوير آليات للمتابعة والتقييم

مراجعة نتائج مبادرة التعليم الصديق للطفل، وتصميم إطار يحتوي على النتائج بشكل مبسط، وتطوير أدوات لقياس ومتابعة تتضمن لمؤشرات SMART، وأدوات لجمع البيانات، ونماذج لإعداد التقارير مع مراعاة تناسقها مع نظام إدارة المعلومات التعليمية الوطنية EMIS. (وزارة التربية والتعليم واليونيسف، -المدى القصير).

التقييم الدوري للمدارس الصديقة للطفل، بالإضافة إلى تطوير تدريبات على التخطيط التنموي لتمكين الجهات المعنية المحلية على تحديد نقاط القوة والضعف والفجوات في تنفيذ المبادرة، وتقديم استراتيجيات لتحسينها ومعالجتها. (وزارة التربية والتعليم، المدارس-مستمر)

التخطيط لإجراء تقييم مفصل لأثر لمبادرة في عام ٢٠٣٠، من خلال استخدام الأسلوب المختلط (mixed methods) واعتماد النهج شبه التجريبي (Quasi-experimental design)، لتقييم النتائج طويلة الأمد وتحديد التوجهات المستقبلية. (وزارة التربية والتعليم، يونيسيف- طويل الأمد)



٩

ملحق ١

الخلفية والسياق



لمحة عامة

تُعد سلطنة عُمان من أقدم الدول ذات السيادة في شبه الجزيرة العربية. تقع في الجنوب من دولة الإمارات العربية المتحدة، وتبلغ مساحتها ٣٠٩,٥٠٠ كم٢ مع كثافة سكانية تصل لأكثر من ٥,٢ مليون نسمة.

محافظات سلطنة عمان



مسقط	جنوب الشرقية
الداخلية	الظاهرة
شمال الباطنة	مسندم
جنوب الباطنة	ظفار
الوسطى	البريمي
شمال الشرقية	

وتسود الطبيعة الرملية على معظم أراضي السلطنة. فيما تتركز الكثافة السكانية في المناطق الساحلية نظرًا لخصوبة التربة وقربها من البحر والجبال الداخلية. وتتكون السلطنة من ١١ محافظة،

بشكل عام، يتأثر مناخ سلطنة عُمان بموقعها الجغرافي وطبيعة تضاريسها، فيسود المناخ الحار والجاف في المناطق الداخلية، بينما يكون حارًا رطبًا في المناطق الساحلية؛ حيث تشهد السلطنة صيفًا شديد الحرارة وشتاء معتدل نسبيًا.

تعد المسطحات المائية في السلطنة محدودة، مما يؤدي إلى ندرة الغطاء النباتي الذي يتركز في المناطق التي تتوفر بها وسائل للري مثل: قنوات الأفلاج. وتعتبر أشجار الطلح(الأكاسيا) من أشهر الأشجار في السلطنة. كما تتميز السلطنة بوجود العديد من الحيوانات النادرة مثل: المها العربية، والفهد العربي، والماعز الجبلي، والسلاحف الخضراء، إلى جانب أنواع متعددة من الطيور.

9 NCSI, National Statistical Yearbook, 2024

10 op.cit

11 ibid

12 Ministry of Health, Annual Health Report, 2023

وعند النظر للقطاع الصحي في السلطنة، نرى أنها تبذل جهودًا كبيرة في تنميته وتحسين جودة الخدمات المقدمة فيه بما يتماشى مع رؤية ٢٠٤٠. وقد ساهم ذلك في خفض معدلات الوفيات من الأطفال والأمهات؛ حيث بلغ معدل الوفيات من الأمهات في عام ٢٠٢٢ إلى ١٧,١ من أصل ١٠٠,٠٠٠، وارتفع قليلاً إلى ١٩,٩ في عام ٢٠٢٣، وهذا تطور ملحوظ بالمقارنة مع المعدل الذي سجل في عام ٢٠٢١ الذي وصل إلى ٤٥,٧ من أصل ١٠٠,٠٠٠. كما انخفض معدل الوفيات الرضع، حيث وصل في عام ٢٠٢٢ إلى ٨,٨ لكل ١٠٠ طفل، وإلى ٨,٥ عام ٢٠٢٣، وانخفض معدل الوفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ١١,٤ من ١٠٠٠ طفل عام ٢٠٢٢، و١٠,٨ عام ٢٠٢٣. ويجدر بنا الإشارة إلى أن السلطنة تمتلك نظامًا وطنيًا لتسجيل المواليد من كلا الجنسين (الذكور والإناث)، وهو ما يعزز من دقة المؤشرات السكانية.

الاقتصاد في سلطنة عُمان



يتجه الاقتصاد العُماني، وفقًا لرؤية ٢٠٤٠، نحو التنوع والاستدامة، حيث ركزت الرؤية على أهمية العلاقة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي والوصول لإدارة اقتصادية فاعلة، وتنوع اقتصادي مستدام، إلى جانب التوزيع العادل لعوائد التنمية.

شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة تقلبات ما بين الارتفاع والانخفاض، وفقًا للتوقعات الاقتصادية في تقارير البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). ففي عام ٢٠٢١ ارتفع معدل الناتج المحلي بنسبة ٣,١٪، وشهد ارتفاعًا آخر في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٤,٣٪، لكنه انخفض بشكل ملحوظ بنسبة ١,٤٪ في عام ٢٠٢٣. وتشير التوقعات إلى أن معدل الناتج المحلي سيعاود الارتفاع في السنوات القادمة، ومن المتوقع أن يصل إلى ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٤، و٢,٩٪ في عام ٢٠٢٥. وتأكيدًا على ذلك، فإن الصندوق الدولي يتوقع بأن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,١٪ في عام ٢٠٢٥.

ويعزى هذا التراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموعة عوامل؛ فيعد التوسع في قطاع الهيدروكربونات (hydrocarbon)، وارتفاع إنتاج الغاز، إلى جانب تشغيل مصفاة الدقم العمانية من أهم العوامل الإيجابية التي أثرت على نمو الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، فإن خفض مجموعة «OPEC+» إنتاج النفط، وضعف أنشطة البناء، وتراجع الاقتصاد العالمي بشكل عام، بالإضافة إلى السياسات المالية المشددة أثرت جميعها بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما سجل الميزان التجاري فائضًا بقيمة ٩,٥ مليار دولار أمريكي، في حين بلغ إجمالي الأصول الأجنبية ١٨,٢ مليار دولار أمريكي.

ويجدر بنا الإشارة إلى تشجيع السلطنة على توظيف المواطنين العُمانيين والتقليل من الاعتماد على العمالة الأجنبية والوافدين، وتأتي هذه المبادرة ضمن سياسة «التعمين» التي اعتمدها

¹³ EU, GCC Country Economic Profile- Oman, 2023

¹⁴ Lloyds Bank, Oman: Economic and Political Overview, 2024

¹⁵ World Bank, OMAN, 2022

¹⁶ Statistical Year Book 2024

¹⁷ International Labour Org. Towards a New Oman Decent

¹⁸ Lloyds Bank, Oman: Economic and Political Overview, 2024

¹⁹ EU, GCC Country Economic Profile- Oman, 2023

السلطنة منذ عام ١٩٨٨ بهدف تعزيز الاكتفاء الذاتي، وتنمية مهارات المواطنين، إلى جانب زيادة العمالة الوطنية. كما ساهم قانون العمل الجديد في تحديث أنظمة العمل، وتحسين بيئة العمل، بالإضافة إلى زيادة المرونة في السوق. فنتج عن هذه المبادرات ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التوظيف إذ بلغ العدد الإجمالي للموظفين ٢,٧ مليون في عام ٢٠٢٣؛ بزيادة قدرها ٦,٨٪ عن العام السابق.

قطاع التعليم



تعطي سلطنة عُمان الأولوية لقطاع التعليم، ويظهر ذلك من خلال السياسات والتشريعات التي وضعتها لتطوير هذا القطاع، ومن أهمها: «فلسفة التعليم» في السلطنة، وقانون الطفل العماني، ورؤية عمان ٢٠٤٠. وقبل التطرق لهذه السياسات بالتفصيل، لا بد من تسليط الضوء على الجهود التي بُذلت من أجل تحسين نظام التعليم والارتقاء به لأفضل المستويات، والذي مر بعدة مراحل قبل أن يصل إلينا بصورته الحالية، بدأت المرحلة الأولى في بداية سبعينيات القرن الماضي واستمرت حتى التسعينيات، وتمثلت في التوسع بالتعليم ليشمل جميع أرجاء السلطنة من خلال بناء مؤسسات تعليمية وتحسين البنية التحتية للمؤسسات القائمة. أما المرحلة الثانية، ركزت على تحسين جودة التعليم وإجراء الإصلاحات اللازمة، وبدأت منذ منتصف التسعينيات. في حين تتمثل المرحلة الثالثة، المستمرة حتى الآن، في مراجعة النظام الحالي وتقييمه، وتحسين مخرجات العملية التعليمية، ورفع مستوى الأطفال في مختلف المجالات التي لها علاقة بالتعليم.

تُعد «فلسفة التعليم» من أهم السياسات والتشريعات التي أقرتها سلطنة عُمان، إذ تمثل إطاراً متطوراً للمضي قدماً بالنظام التعليمي، وتهدف إلى ترسيخ الهوية الوطنية، وتعزيز المواطنة، وبناء جيل يعتز بأمنته ووطنه وتراثه، ودعم تطور الأطفال، وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم على المستويين الوطني والدولي، بالإضافة إلى غرس الشعور بالمسؤولية والأخلاق والمساءلة في نفوس الأطفال. فضلاً عن ذلك، فإن فلسفة التعليم تركز على مبدأ «الشورى في التعليم»، والمواءمة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل، وبناء مجتمع قائم على المعرفة والتكنولوجيا، وتشجيع الريادة والابتكار، وتعزيز البحث العلمي، والتعلم مدى الحياة، والتعليم من أجل السلام والتعايش المشترك، وتحقيق التنمية المستدامة.

أما قانون الطفل العُماني، الصادر بموجب مرسوم سلطاني، والذي يؤكد على حق الطفل في التعليم؛ بحيث يتوقع من التعليم تحقيق عدة أهداف في مختلف المراحل الدراسية، ومن أهمها: تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، وتعزيز كرامة الطفل، وتنشئته على قيم الانتماء للوطن، والوفاء له، والإخاء، والتسامح. كما يؤكد القانون على تعزيز الاحترام تجاه الوالدين، وإعداد الطفل لحياة مسؤولة قائمة على التوازن بين التمتع بالحقوق وأداء بالواجبات.

²⁰ Philosophy of Education in the Sultanate of Oman, 2017

²¹ Ministry of Social Development, Child Law, 2014

²² Oman Vision 2040, Priorities and Objectives



كما وضحنا سابقًا، فإن تطوير القطاع التعليمي في السلطنة يُعد من أهم أولويات رؤية ٢٠٤٠، والتي أكدت على أهمية تضافر الجهود للخروج بنظام تعليمي عالي الجودة، وتأسيس نظام متكامل لحوكمة التعليم وتقييمه وفق المعايير الوطنية والعالمية. علاوة على ذلك، فإن رؤية ٢٠٤٠ تؤكد على تمكين قدرات العاملين في قطاع التعليم، وإنشاء منظومة فاعلة للبحث العلمي والابتكار والإبداع تسهم في بناء اقتصاد مبني على المعرفة. كما تؤكد على تطوير المناهج الدراسية بحيث تصبح قادرة على إعداد أطفال مؤهلين للانخراط في مختلف المسارات الأكاديمية والمهنية بالمستقبل، وقادرين على المساهمة في ازدهار الوطني، والمنافسة في الأسواق العالمية.

وفي إطار اعتبار التعليم أحد الركائز لتحقيق التنمية المستدامة، وانسجامًا مع رؤية ٢٠٤٠ أصدر مجلس التعليم العالي «الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عُمان ٢٠٤٠»، والتي استندت إلى عدة عوامل أساسية، وهي: وضع إطار عمل جديد للتعليم، وبناء القدرات، ونقل المسؤوليات إلى المؤسسات التعليمية، وتبني نهج جديد يعتمد على النتائج المخرجات.

وانطلاقًا من هذه السياسات والتشريعات، صدر قانون جديد للتعليم بموجب مرسوم سلطاني في عام ٢٠٢٣، وهو «مرسوم سلطاني رقم ٣١ / ٢٠٢٣ بإصدار قانون التعليم المدرسي» والذي يهدف إلى تحقيق النمو الشامل لشخصية الطفل في الجوانب العقلية والعاطفية والروحية والجسدية. وتم تكليف وزارة التربية والتعليم بتنفيذ هذا القانون من خلال تحسين جودة التعليم المدرسي، والالتزام بالمعايير الوطنية في تطوير المناهج وطرق التدريس وأساليب التعلم بما يتماشى مع مؤسسات التعليم العالي، واحتياجات سوق العمل، إلى جانب دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية. كما يولي القانون أهمية كبيرة لتعزيز قيم الاحترام بين الأطفال والاحترام تجاه الهيئة التعليمية، وجميع العاملين في المدرسة. ويتضمن القانون توجيهات تغطي جميع المراحل الدراسية، وتوجيهات للمدارس الخاصة، ويؤكد على التعليم المجاني في المدارس الحكومية. كما يتناول برامج تعليمية خاصة مثل محو الأمية والتربية الخاصة، ويحدد توجيهات واضحة لإدارة المدارس، وتطوير المناهج، ومعايير التقييم، ويؤكد على حق الأطفال في الحصول على التعليم ضمن بيئة آمنة وداعمة. ويتوافق هذا القانون مع الإطار العام «الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عُمان ٢٠٤٠».

وأُسفرت الجهود الحثيثة في تنمية القطاع التعليمي عن نتائج ملموسة، تمثلت في التقدم الملحوظ نحو الأهداف والأسس المرسومة، حيث بلغت نسبة التحاق الأطفال في مرحلة التعليم ما بعد الأساسي إلى ٩٩,٦٪ في عام ٢٠٢٠، كما حقق الأطفال العُمانيون تقدمًا كبيرًا في مسابقة (PIRLS) العالمية لقياس مهارات القراءة والتي تعقد في ٦٦ دولة، حيث ارتفع متوسط درجاتهم من ٤١٨ في عام ٢٠١٦ إلى ٤٢٩ في عام ٢٠٢١.

²³ Royal Decree 31/2023 Promulgating the School Education Law

²⁴ UNICEF, Annual Report, 2022

²⁵ Progress in International Reading Literacy Study 2021

²⁶ PIRLS 2021 International Results in Reading

²⁷ Alpen Capital, GCC Education Industry, 2023



وينقسم هيكل النظام التعليمي في السلطنة إلى مرحلتين، وهما: مرحلة التعليم الأساسي من الصف الأول حتى الصف العاشر (تبدأ من عمر ٦ سنوات) وهي مرحلة الزامية ومجانية لجميع الأطفال في السلطنة تبعاً لقانون التعليم/٢٠٢٣، ومرحلة التعليم ما بعد الأساسي والتي تشمل الصف الحادي عشر والثاني عشر. أما بالنسبة للمؤسسات التعليمية، فيوجد المدارس الحكومية المجانية التي يقصدها الأغلبية العظمى من الأطفال (٨٥٪) من الأطفال، والمدارس الخاصة.

في الختام، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتطوير طرق وأساليب التعليم؛ خاصة تبني نموذج التعليم الذي يتمحور حول الطفل، إلا أن هناك حاجة لتطوير وتحسين قدرات المعلمين في هذا المجال، بالإضافة إلى تطوير أساليب تقييم الأطفال والتوجه لتحليل نقاط القوة والضعف، بدلاً من التركيز على تقييم التحصيل الدراسي فقط.



©UNICEFOman/2022/Al Harthy

28 Challenges in Education System Affecting Teacher Professional Development in Oman, 2018

29 Oman, Education Law, 2023

30 Wajeha Al-Ani, Alternative Education Needs in Oman, 2016

31 Challenges in Education System Affecting Teacher Professional Development in Oman, 2018

التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة (ECEC)



تحرص سلطنة عُمان على رعاية الطفل وضمان حقوقه، إذ تعد هذه القضية أحد أبرز أولوياتها. وتجسيّدًا لهذا الالتزام، أعلنت السلطنة ٢٠١٢ عامًا للطفل، بهدف تعزيز الاهتمام به وتحسين رفاهيته وتنميته. وفي عام ٢٠١٤، توجت هذه الجهود بإصدار قانون الطفل العُماني، الذي يؤكد على حق كل طفل في الحصول على تعليم عالي الجودة.

علاوة على ذلك، فإن السلطنة تسعى لبناء العديد من الشراكات الفاعلة مع الجهات الدولية لتطوير خدمات التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، ومن أهم هذه الجهات: اليونيسكو، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية. وتُعد الشراكة مع منظمة الصحة العالمية محطة بارزة في مسيرة السلطنة نحو تعزيز تنمية الطفولة، حيث أسفر هذا التعاون عن دمج تنمية الطفولة المبكرة في الاستراتيجية الصحية الوطنية، مما يعكس التزام السلطنة بتحقيق التنمية الشاملة للطفل بجوانبها الجسدية، والنفسية، والإدراكية، والاجتماعية.

وشهدت السلطنة إطلاق عدد من البرامج الرامية إلى تعزيز تنمية الطفولة المبكرة، ومن أبرزها المبادرات التي نفذتها جامعة السلطان قابوس، والتي أسهمت في تعزيز هذا القطاع بشكل كبير، مثل تأسيس قسم تعليم الطفولة المبكرة عام ٢٠٠٦، بهدف إعداد كوادر مؤهلة قادرة على المساهمة في تطوير هذا القطاع. كما تعاونت الجامعة مع منظمة الصحة العالمية في تدريب مدربين متخصصين في الطفولة المبكرة، مما أسهم في تحسين جودة التعليم والرعاية المقدمة للأطفال.

ومن الجدير بالذكر أن التعليم الإلزامي في سلطنة عُمان يبدأ في سن السادسة (المرحلة الأساسية) حيث يمكن للأطفال الالتحاق بالمدارس الحكومية بشكل مجاني أو اختيار التوجه

32 UNESCO, Prioritizing Children's Rights and Education in Oman: Initiatives and Collaborative Efforts for Holistic Development.

33 Sultan Qaboos University, Improving the Quality of Early Childhood Education and Care in Oman, 2021.

34 UNESCO, Oman: Non-State Actors in Education, 2022.

35 World Bank Group, Early Childhood Education Impact Evaluations for the Middle East and North Africa, 2019.

36 Sultan Qaboos University, Improving the Quality of Early Childhood Education and Care in Oman, 2021..

37 NCSI portal, <https://ncsi.gov.om/Pages/NCSI.aspx>



للمدارس الخاصة، وتخضع هذه المؤسسات تحت مسؤولية وإشراف وزارة التربية والتعليم فنيًا وإداريًا. أما التعليم ما قبل المدرسي (رياض الأطفال) يبدأ من ثلاث سنوات وشهرين حتى خمس سنوات وشهرين، ويمكن للأطفال في هذه المرحلة التوجه للمدارس الخاصة فقط. وهذا ما يفسر انخفاض تسجيل الأطفال في هذه المرحلة بسبب التكلفة المالية على الأسر، حيث بلغ معدل التحاق الأطفال في المدارس الخاصة في مرحلة الطفولة المبكرة في عام ٢٠٢٢ ما يقارب (٥٧٪)؛ وهي نسبة منخفضة إلى حد ما، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود والتدخلات لتحسين وصول الأطفال إلى برامج التعليم المبكر ذات الجودة العالية.

بناءً على ما سبق، تبرز الحاجة إلى تلبية المتطلبات التنموية في هذا القطاع، ويأتي في مقدمتها تطوير نهج وطني موحد لمرحلة الطفولة المبكرة، يهدف إلى توحيد أسس التعليم والرعاية المقدمة في المؤسسات المعنية، بما يضمن توفير تعليم شامل وعادل لجميع الأطفال. كما يعد بناء قدرات كوادر الهيئة التدريسية ومقدمي الرعاية لهذه المرحلة أمرًا ضروريًا لتعويض العجز في الكفاءات، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتقديم تعليم عالي الجودة والاستجابة بفاعلية للمتغيرات المستمرة. ولا بد من العمل على تحديث المعايير والتشريعات النازمة لهذا القطاع؛ حيث تمتلك السلطنة فرصة واعدة لتطوير سياسة وطنية شاملة تهدف إلى تعزيز قطاع التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة. إن معالجة هذه التحديات من خلال إصلاح السياسات، وتعزيز التنسيق بين القطاعات، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، سيساهم في تحسين جودة التعليم والرعاية المقدمة للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، وصولاً لتحقيق نتائج تنموية عادلة وشاملة ومستدامة.

38 UNESCO, Prioritizing Children's Rights and Education in Oman: Initiatives and Collaborative Efforts for Holistic Development..

39 UNESCO, Oman: Non-State Actors in Education, 2022.

40 World Health Organization, Improving access to quality early child development services through multi-sectoral partnerships in Oman, 2023.

41 Sultan Qaboos University, Early Childhood Education.

42 World Health Organization, Improving access to quality early child development services through multi-sectoral partnerships in Oman, 2023.

43 World Bank Group, Early Childhood Education Impact Evaluations for the Middle East and North Africa, 2019

44 Sultan Qaboos University, Improving the Quality of Early Childhood Education and Care in Oman, 2021.



©UNICEFOman/2022/Al Harthy

٩

ملحق ٢ تطور إصلاحات التعليم

في سلطنة عُمان (١٩٧٠-٢٠٢٥)



مقدمة

بدأت سلطنة عُمان منذ عام ١٩٧٠ مسارًا تطوريًا يهدف إلى تحديث نظامها التعليمي بما يتماشى مع المعايير العالمية وأهداف التنمية الوطنية. وقد جاء هذا التحول نتيجة للوعي المتنامي بأهمية التعليم كحق أساسي لكل طفل، إلى جانب تبني مناهج وسياسات تربوية تراعي احتياجات الأطفال. يستعرض هذا القسم مسار تطور النظام التعليمي في سلطنة عُمان من خلال تسلسل زمني دقيق، مع التركيز على أبرز الإصلاحات التعليمية التي شهدتها السلطنة. كما يسلط الضوء على مبادرة المدارس الصديقة للطفل، منذ مراحلها التجريبية الأولى، مرورًا بتوسيع نطاق تطبيقها، وصولًا إلى تأسيسها تحت مسمى (التعليم الصديق للطفل). ومن خلال تحليل مجموعة متنوعة من الوثائق الرسمية والتقارير والسياسات والمقابلات، يهدف هذا القسم إلى تقديم رؤية شاملة ودقيقة للتحول الذي شهده النظام التعليمي في سلطنة عُمان.

التسلسل الزمني للإصلاحات التعليمية في سلطنة عُمان (١٩٧٠ - ٢٠٢٥):

يمكن تتبع تطور نظام التعليم الحديث في سلطنة عُمان عبر عدة مراحل رئيسية، تميزت كل منها بقرارات سياسية بارزة، وإصلاحات هيكلية، وتحولات مفاهيمية أساسية.

١٩٧٠ - ١٩٨٠: وضع حجر الأساس لتعزيز المساواة وتحسين الوصول إلى التعليم

- ١٩٧٠: انطلقت مسيرة تطوير التعليم في سلطنة عُمان بقيادة السلطان قابوس بن سعيد، حيث تم التركيز على تحسين فرص الوصول إلى التعليم وتطوير البنية التحتية، باعتبارها من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.
- ١٩٧٠ - ١٩٩٠: شهدت السلطنة نموًا سريعًا في عدد الطلبة الملتحقين في المدارس، إذ ارتفع العدد من نحو ٩٠٠ طفل في عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٣٥٥,٠٠٠ طفل بحلول عام ١٩٩٠. ويُعزى هذا الارتفاع إلى جهود مكثفة في بناء المدارس، وتوظيف وتدريب المعلمين.

⁴⁵ Ministry of Education, Oman. (1970). Education Development in Oman. Muscat: Ministry of Education.

⁴⁶ <https://www.intechopen.com/chapters/65989>

⁴⁷ Ministry of Higher Education. Book of Statistics 2001-2002. Vol. 4. Muscat: Sultanate of Oman (English and Arabic); 2002

⁴⁸ Current Situation Analysis 2025 - Right to Education

⁴⁹ Current Situation Analysis 2025 - Right to Education

١٩٨٠-١٩٩٠: الجهود الوطنية لمحو الأمية

- ١٩٨١: أطلقت وزارة التربية والتعليم مشروع «مكتبة الراشدين» بهدف تقديم الدعم للأفراد المبتدئين في القراءة والكتابة، ومساعدتهم على ترسيخ معارفهم المكتسبة. بدأ المشروع بتوفير ١٦ كتيبًا تعليميًا وتثقيفيًا، وتوسع لاحقًا ليضم ٣٠ كتيبًا في مجالات متنوعة مثل الدين، التاريخ، العلوم، الصحة، والقضايا الاجتماعية.
- ١٩٨١ - ١٩٨٦: تم إطلاق برنامج محو الأمية عبر التلفزيون بهدف تعليم القراءة والكتابة للأفراد الذين حالت ظروفهم الشخصية أو اللوجستية دون قدرتهم على الالتحاق بدروس محو الأمية الرسمية.

١٩٩٠-٢٠٠٠: تقديم تعليم عالي الجودة يراعي احتياجات الطلبة

- ١٩٩٦: صادقت سلطنة عُمان على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، مما عزز من التزامها بضمان حق كل طفل في الحصول على التعليم دون تمييز.
- ١٩٩٨ - ١٩٩٩: تم اعتماد نظام التعليم الأساسي، الذي شكل تحولًا جوهريًا نحو نموذج تعليمي يُراعي احتياجات الطالب، ويعمل على تنمية مهاراته الحياتية وتشجيع ثقافة الإبداع والابتكار.

٢٠٠٠-٢٠١٠: تعزيز التعليم الشامل وجهود وطنية مستمرة لمحو الأمية - أكثر من ٢٤ ألف فصل دراسي منذ عام ١٩٧٣

- ٢٠٠٠: شهدت سلطنة عُمان تطورًا ملحوظًا في تعزيز التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة، حيث تم التركيز على دمجهم في المجتمع وتوفير الدعم المتخصص لهم.
- ٢٠٠٠ - ٢٠٠١: نفذت وزارة التربية والتعليم برنامجًا لمحو الأمية موجهًا للأشخاص ذوي الإعاقة في معهد عمر بن الخطاب، بهدف القضاء على الأمية بين الطلبة المكفوفين الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و ٢٥ عامًا.
- ٢٠٠٦: أطلقت اليونيسف مبادرة المدارس الصديقة للطفل على مستوى العالم، التي تدعو إلى إنشاء مدارس توفر بيئة شاملة وصحية، تحمي حقوق جميع الأطفال، وتعزز التفاعل مع الأسر والمجتمعات المحلية.
- ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧: أطلقت الوزارة مشروع «المدارس المتعاونة»، الذي ركّز على إشراك المدارس في مختلف محافظات عُمان في دعم جهود محو الأمية، وسعى المشروع إلى الاستفادة من المدارس القائمة وتحويلها إلى مراكز لمحو الأمية.
- ٢٠٠٩ - ٢٠١٠: استهدفت مبادرة محو الأمية الموظفين الأميين في وزارة التربية والتعليم، مثل عمال النظافة، وحراس الأمن، والمراسلين، والسائقين، بهدف تمكينهم من اكتساب مهارات القراءة والكتابة الأساسية.

⁵⁰ United Nations. (1996). Status of Ratification: Convention on the Rights of the Child. Retrieved from:

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-11&chapter=4&clang=en

⁵¹ <https://www.intechopen.com/chapters/65989>

⁵² <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000186279>

⁵³ UNICEF. (2006). Child-Friendly Schools Manual. New York: UNICEF.

⁵⁴ UNESCO. (2014). Sultanate of Oman: UNESCO Country Programming Document. Paris: UNESCO.

⁵⁵ Current Situation Analysis 2025 - Right to Education

⁵⁶ Current Situation Analysis 2025 - Right to Education

⁵⁷ Current Situation Analysis 2025 - Right to Education

⁵⁸ Current Situation Analysis 2025 - Right to Education

⁵⁹ Current Situation Analysis 2025 - Right to Education

- ٢٠١٠: بدأت سلطنة عُمان في تبني مبادئ المدارس الصديقة للطفل بشكل متزايد، حيث تم دمج هذه المبادئ تدريجيًا في سياسات التعليم وممارساته في البلاد.
- أصدرت وزارة التربية والتعليم أربع كتيبات تعليمية موجهة للمتعلمين البالغين، تناولت مواضيع مثل الصحة والتغذية، والسلامة المنزلية، وإدارة الشؤون المالية للأسرة، بالإضافة إلى مهارات الحرف اليدوية.
- أطلقت الوزارة مبادرة «قراءة للبالغين»، حيث وفرت من خلالها ١٠ كتيبات مخصصة للمتعلمين الذين أنهوا تعليمهم حتى الصف الثالث الابتدائي، وهدفت المبادرة إلى دعم المشاركين في ترسيخ مهاراتهم في القراءة والكتابة، عبر تعزيز كفاءتهم اللغوية وتوسيع معارفهم الثقافية.

٢٠١٠-٢٠٢٠: التخطيط الاستراتيجي، تطوير المناهج الدراسية، والمرحلة التجريبية لمبادرة المدارس الصديقة للطفل

- ٢٠١٢: أطلقت مبادرة «المدارس الصديقة للطفل» رسميًا في سلطنة عُمان بموجب مرسوم وزاري، مما مهد لبدء تعاون رسمي بين حكومة عُمان ومنظمة اليونيسف في هذا المجال.
- ٢٠١٤: صدر «قانون الطفل العُماني» بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٢/١٤، الذي وضع إطارًا قانونيًا شاملاً لحماية حقوق الطفل في مختلف المجالات، بما في ذلك حقه في التعليم.
- ٢٠١٥: بالتعاون مع اليونيسف في سلطنة عُمان، وضعت وزارة التربية والتعليم إرشادات توجيهية وطنية وخصصت موارد تدريبية لمبادرة «المدارس الصديقة للطفل». كما أطلقت المرحلة التجريبية للمبادرة في عدة مدارس تم اختيارها. وفي نفس العام، توسّع نطاق المبادرة ليشمل أكثر من ١٠٠ مدرسة في مختلف المحافظات، مستفيدًا منها أكثر من ٥٠ ألف طالب.
- ٢٠١٧ - ٢٠١٨: تم تطبيق منهج كامبريدج في مادتي الرياضيات والعلوم للصفوف من الأول إلى الثاني عشر في المدارس الحكومية، في خطوة تعكس التزام عُمان بالمعايير الدولية، واعتمادها نهجًا قائمًا على الكفاءة.
- ٢٠١٨: أطلقت الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠، التي تبنت رؤية تهدف إلى تعزيز جودة التعليم، وتحقيق المساواة في فرص التعليم والتعلم مدى الحياة. كما أكدت الاستراتيجية على اعتماد «المدارس الصديقة للطفل» كنهج استراتيجي محوري لتحسين النظام التعليمي.

Oman. (2014). Child Law. Royal Decree No. 22/2014. Muscat: Government of Oman.

UNICEF. (2015). UNICEF Oman Annual Report 2014. Muscat: UNICEF.

Ministry of Education, Oman. (2016). Child-Friendly Schools in Oman: Progress and Achievements. Muscat: Ministry of Education.

<https://timss2023.org/wp-content/uploads/2024/10/Oman.pdf>

Education Council, Oman. (2018). The National Strategy for Education 2040. Muscat: Education Council.

UNICEF. (2020). UNICEF Oman Annual Report 2019. Muscat: UNICEF.

Ibid

Mullis, I. V., Martin, M. O., Foy, P., & Hooper, M. (2020). Oman. In PIRLS 2021 Encyclopedia: Education Policy and Curriculum in Reading (pp. 1-10). Boston, MA: TIMSS & PIRLS International Study Center.

Al Abri, H. (2021). Student Voice and Participation in Omani Schools: Current Practices and Future Prospects. International Journal of Education Policy & Leadership, 16(5), 1-19.

<https://www.unicef.org/oman/press-releases/ministry-education-launches-child-friendly-education-model-nationwide-following>

Oman. (2023). School Education Law. Royal Decree No. 31/2023. Muscat: Government of Oman.

- ٢٠١٩: أطلقت وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع اليونسيف، برنامج «المدارس الصديقة للطفل» بشكل رسمي، مستهدفة الوصول إلى ٥٠ مدرسة و ٣٠ ألف طفل. بالإضافة إلى تدريب أكثر من ألف معلم ومدير مدرسة. كما أصدرت الوزارة في نفس العام القرار الإداري رقم ٢٠١٩/٩٨٣٧٦٥، الذي نص على إنشاء لجنة للتعليم الصديق للطفل، تتولى قيادة عملية تنفيذ البرنامج على الصعيد الوطني.

٢٠٢٠-٢٠٢٣: الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ وتنفيذ برنامج التعليم الصديق للطفل على مستوى الوطن

- ٢٠٢٠ - ٢٠٢١: تم تعزيز آليات مشاركة الطلبة وتمكينهم من التعبير عن آرائهم، من خلال تشكيل مجالس طلابية وتنظيمها في المدارس المشاركة في مبادرة «المدارس الصديقة للطفل».
- ٢٠٢٢: أعلنت وزارة التربية والتعليم عن تطبيق نموذج التعليم الصديق للطفل في جميع المدارس الحكومية على مستوى الدولة، حيث نُفذ البرنامج في ١٠٤٢ مدرسة (من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر)، مما وسَّع نطاقه ليشمل حوالي ٥٦٠,٠٠٠ طالب.
- ٢٠٢٣: صدر قانون «التعليم المدرسي» الجديد بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٣/٣١، الذي يعزز الأحكام المتعلقة بالتعليم الشامل، ويؤكد مبدأ عدم التمييز، ويضمن حماية حقوق الطفل داخل المؤسسات التعليمية.

٢٠٢٣ - ٢٠٢٥: تعزيز التحاق الطلبة واستمرارهم في التعليم من خلال توسيع خدمات التعليم المبكر، خفض معدلات التسرب والامية، تطوير المنشآت التعليمية، وتحسين وسائل النقل المدرسي

- ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم: شهد عام ٢٠٢٥ ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التحاق الطلبة في المدارس بمختلف مراحل التعليم في سلطنة عُمان، وذلك نتيجة لسياسة التعليم الإلزامي والمجاني التي تنتهجها الدولة. فقد بلغت نسبة الالتحاق في الصفوف من الأول إلى الرابع ٩٨,٤٪، وفي الصفوف من الخامس إلى العاشر ٩٦,٦٪، بينما سجلت الصفوف من الحادي عشر إلى الثاني عشر نسبة ٨٥,٦٪. ويُعد هذا التطور مؤشراً إيجابياً على تحسن فرص الوصول إلى التعليم، وزيادة معدلات المشاركة والاستمرارية في مختلف المراحل التعليمية.
- توسيع نطاق خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: شهدت سلطنة عُمان تقدماً ملحوظاً في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، نتيجة للجهود المستمرة المبذولة في هذا المجال. فقد ارتفع عدد المؤسسات التعليمية التي تقدم خدمات التعليم المبكر، بما في ذلك المدارس الخاصة والدولية ورياض الأطفال، ليصل إلى نحو ١,٢٢٣ مؤسسة في عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ

⁷¹ Current Situation Analysis 2025 – Right to Education

⁷² Current Situation Analysis 2025 – Right to Education

⁷³ Current Situation Analysis 2025 – Right to Education

⁷⁴ Current Situation Analysis 2025 – Right to Education

⁷⁵ Current Situation Analysis 2025 – Right to Education

٨٨٠ مؤسسة خلال العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠، مسجلاً نموًا بنسبة ٣٩٪. وفي السياق ذاته، بلغ عدد الأطفال المسجلين في برامج التعليم المبكرة خلال العام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ نحو ٩٦,٠٠٠ طفل وطفلة، مما يعكس تطورًا ملموسًا في توسيع نطاق الوصول إلى فرص التعلم في هذه المرحلة.

- تراجع ملموس في التسرب المدرسي: سجلت سلطنة عُمان أدنى معدلات التسرب على المستوى العالمي بفضل تطبيق مجموعة من التدابير للحد من التسرب المدرسي، إذ بلغت النسبة ٠٪ في المرحلة الابتدائية، و٧,٠٪ في المرحلة الإعدادية، و١,٢٪ في المرحلة الثانوية العليا. وشملت هذه التدابير تعيين ٤٨٧ أخصائيًا اجتماعيًا ونفسيًا خلال الفترة من عام ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣، بالإضافة إلى التوسع في خدمات النقل المدرسي بإضافة ٣,٠٦٨ حافلة في السنوات السابقة، والتخطيط لإضافة ٨٠٠ حافلة جديدة في عام ٢٠٢٥. كما تم بناء عدد من المدارس الجديدة للحد من الاكتظاظ، ليصل إجمالي عدد المدارس في السلطنة إلى ١,٢٨٧ مدرسة.
- خفض معدلات الأمية بفضل برامج محو الأمية: في إطار الجهود المبذولة لتعزيز التعلم مدى الحياة، نفذت سلطنة عُمان مجموعة من برامج محو الأمية التي ركزت على دعم التعليم المستمر وضمان جودته. وساهمت هذه المبادرات في تحقيق انخفاض ملحوظ في معدلات الأمية خلال الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥، حيث تراجعت نسبة الأمية بين الأفراد الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عامًا فأكثر من ٧,٤٪ إلى ٤,٨٪، وبين الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ عامًا من ٩,٣٪ إلى ٠,٣٪، كما انخفضت بين الفئة العمرية من ١٥ إلى ٤٤ عامًا من ٢,٢٪ إلى ٠,٦٪.
- تعزيز سلامة الطلبة في النقل المدرسي: وسعت سلطنة عُمان نطاق خدمات النقل المدرسي عبر إضافة أكثر من ٣,٠٦٨ حافلة جديدة، مع الموافقة على إضافة ٨٠٠ حافلة أخرى خلال عام ٢٠٢٥. كما تم اعتماد مجموعة من تدابير السلامة المتقدمة، تشمل تركيب أجهزة تتبع الحركة وأجهزة استشعار داخل الحافلات وعلى جوانبها، بهدف الحد من مخاطر الحوادث. وعلاوة على ذلك، يُخطط لتعيين ٤٠٥ مشرفات على الحافلات التي تنقل الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، ضمن مبادرة النقل الآمن للعام الدراسي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

٢٠٢٥: مختبر تطوير خدمات وبرامج ذوي الإعاقة

في إطار الجهود الوطنية لتعزيز التعليم الدامج وتحقيق مبدأ تكامل الفرص، تبنت وزارة التربية والتعليم عددًا من المبادرات الهادفة إلى دعم وتمكين الطلبة من ذوي الإعاقة. وفيما يلي أبرز هذه المبادرات:

- توفير فرص التدريب المهني للطلبة من ذوي الإعاقات الذهنية، من خلال التعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة.
- تعزيز دمج الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية، بما يضمن مشاركتهم الفاعلة في البيئة التعليمية.
- ضمان توفير خدمات نقل مدرسي آمنة وسهلة الوصول للطلبة ذوي الإعاقة.
- توفير أجهزة وتقنيات مساعدة للطلبة من ذوي الإعاقات السمعية أو البصرية.
- تقديم دعم تعليمي متخصص للطلبة المصابين باضطراب طيف التوحد، عبر شراكات فاعلة مع المدارس الخاصة.

وفي هذا الإطار، وتماشياً مع رؤية عُمان ٢٠٤٠، أنشأت وزارة التنمية الاجتماعية مختبراً يهدف إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التعاون مع الوزارات الرئيسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بالإضافة إلى الخبراء المختصين. يركز المختبر على تحسين جودة الحياة في مجالات متعددة تشمل الصحة والتعليم والتوظيف وإعادة التأهيل، كما يسعى إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي عبر تنظيم الفعاليات وورش العمل المتخصصة. وقد أطلق المختبر العديد من المبادرات وفرص الاستثمار التي تهدف إلى تعزيز التدخل المبكر وتوفير الدعم في المجالات الأكاديمية والمهنية والاجتماعية.



©UNICEFOman/2022/Al Harthy

⁷⁶ Outputs of the Disability Services and Program Lab – 2025

دورة حياة مبادرة التعليم الصديق للطفل والمدارس الصديقة للطفل

وضع التصور الأولي للمبادرة وتنفيذ المرحلة التجريبية الأولى (٢٠١٠ - ٢٠١٢)

أ

بدأت الجهود الموجهة نحو مبادرة «المدارس الصديقة للطفل» في سلطنة عُمان في عام ٢٠١٠، مستلهمة الاهتمام الدولي المتزايد بحقوق الطفل وجودة التعليم.

- ٢٠١٠: تم تشكيل فريق العمل الوطني بموجب القرار الوزاري رقم ٢١٣/٢٠١٠، بهدف دراسة مبادئ «المدارس الصديقة للطفل» وتكييفها بما يتناسب مع السياق العُماني، تمهيداً لتطبيقها.
- ٢٠١٢: شهد هذا العام الإطلاق الرسمي لمبادرة «المدارس الصديقة للطفل».
- تم تنفيذ المرحلة التحريية للمبادرة في تسع مدارس موزعة على ثلاث محافظات، وهي مسقط وظفار ومسندم. وقد ركزت هذه المرحلة على ستة أبعاد رئيسة، مستمدة من الإطار العالمي للمدارس الصديقة للطفل، وهي تعزيز حقوق الطفل، وصحة الطفل وحمايته، والشمولية، وفعالية التعلم، والمساواة بين الجنسين، والمشاركة الاجتماعية.

توسعة نطاق المبادرة ووضع المبادئ التوجيهية الوطنية

ب

استناداً إلى الدروس المستخلصة من تنفيذ المرحلة التجريبية لمبادرة «المدارس الصديقة للطفل»، ركزت المرحلة التالية على توسيع نطاق المبادرة، وتطوير المبادئ التوجيهية الوطنية، بالإضافة إلى إعداد موارد تدريبية متخصصة.

- ٢٠١٤ - ٢٠١٥: تم توسيع نطاق المبادرة لتشمل ٣٤ مدرسة في خمس محافظات، استفاد منها أكثر من ١٢ ألف طالب. كما انطلقت برامج تدريب متخصصة استهدفت المعلمين، حيث شمل التدريب نحو ٨٠٠ معلم بحلول عام ٢٠١٥.
- ٢٠١٦: أُجري أول تقييم لمبادرة «المدارس الصديقة للطفل»، وأظهر التقييم تقدماً إيجابياً في عدة مجالات، مع الإشارة إلى وجود بعض الفجوات، لاسيما فيما يتعلق بالمأسسة المبادرة، وتعزيز الشمولية، وتطوير آليات للمتابعة والتقييم.
- ٢٠١٨ - ٢٠١٩: شهدت هذه الفترة انتقالاً من مفهوم «المدارس الصديقة للطفل» إلى إطار أوسع تحت مسمى «التعليم الصديق للطفل»، بما يعكس تبني نهج أكثر شمولية على مستوى النظام التعليمي بأكمله. وفي هذا السياق، تأسست اللجنة الوطنية للتعليم الصديق للطفل رسمياً بموجب القرار الوزاري رقم ٩٨٣٧٦٥/٢٠١٩.

⁷⁷ <https://evaluationreports.unicef.org/GetDocument?documentID=133&fileID=35246>

⁷⁸ Ministry of Education, Oman. (2016). Child-Friendly Schools in Oman: Progress and Achievements. Muscat: Ministry of Education.

⁷⁹ Ibid

⁸⁰ Mullis, I. V., Martin, M. O., Foy, P., & Hooper, M. (2020). Oman. In PIRLS 2021 Encyclopedia: Education Policy and Curriculum in Reading (pp. 1-10). Boston, MA: TIMSS & PIRLS International Study Center.

⁸¹ <https://www.thearabianstories.com/2024/09/19/government-allocates-additional-amount-of-ro-40-million-to-construct-new-schools-in-oman/>

⁸² <https://www.unicef.org/oman/press-releases/ministry-education-and-unicef-oman-collaborate-child-friendly-education-evaluation>

مأسسة التعليم الصديق للطفل وتنفيذ المبادرة على مستوى الدولة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٥)

في هذه المرحلة، تركّزت الجهود على دمج نموذج التعليم الصديق للطفل في النظام التعليمي الوطني، وتوسيع نطاقه تطبيقه ليشمل كافة المدارس الحكومية، إلى جانب وضع آليات فعالة للتقييم والمتابعة على المستوى الوطني.

- ٢٠٢٢: أُعلن رسميًا عن تعميم مبادرة التعليم الصديق للطفل لتشمل ١٠٤٢ مدرسة حكومية في السلطنة، أي ما يقارب ٥٦٠ ألف طالب وطالبة.
- ٢٠٢٢ - ٢٠٢٥: تم تشكيل لجان التعليم الصديق للطفل على مستوى المحافظات، بموجب قرارات وزارية، بهدف الإشراف على تنفيذ المبادرة محليًا. ومن بين المحافظات المشمولة: جنوب الباطنة، مسقط، شمال الشرقية، ظفار، وجنوب الشرقية.
- ٢٠٢٣: خُصص مبلغ ٤٠ مليون ريال عُماني لتطوير البنية التحتية للمدارس، بما يتوافق مع معايير التعليم الصديق للطفل من حيث السلامة، الشمول، وسهولة الوصول.
- ٢٠٢٥: أُجري تقييم وطني شامل لمبادرة التعليم الصديق للطفل، بالشراكة مع منظمة اليونيسف، وذلك ضمن إطار البرنامج الوطني الحالي.

⁷⁷ <https://evaluationreports.unicef.org/GetDocument?documentID=133&fileID=35246>

⁷⁸ Ministry of Education, Oman. (2016). Child-Friendly Schools in Oman: Progress and Achievements. Muscat: Ministry of Education.

⁷⁹ Ibid

⁸⁰ Mullis, I. V., Martin, M. O., Foy, P., & Hooper, M. (2020). Oman. In PIRLS 2021 Encyclopedia: Education Policy and Curriculum in Reading (pp. 1-10). Boston, MA: TIMSS & PIRLS International Study Center.

⁸¹ <https://www.thearabianstories.com/2024/09/19/government-allocates-additional-amount-of-ro-40-million-to-construct-new-schools-in-oman/>

⁸² <https://www.unicef.org/oman/press-releases/ministry-education-and-unicef-oman-collaborate-child-friendly-education-evaluation>

دعم اليونيسف والمساعدة الفنية:

لعبت منظمة اليونيسف دورًا محوريًا في مختلف مراحل مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان، حيث ساهمت في وضع التصوّر الأولي للمبادرة، وقُدّمت الدعم الفني أثناء مراحل التنفيذ، بالإضافة إلى مشاركتها الفاعلة في عملية المتابعة والتقييم.

وقد شمل الدعم الذي قدمته اليونيسف المجالات التالية:

- التطوير المشترك لنموذج ومعايير التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان.
- بناء قدرات الفرق الوطنية وفرق المحافظات على مبادئ وممارسات المدارس الصديقة للطفل والتعليم الصديق للطفل.
- إعداد أدلة تدريبية ومبادئ توجيهية لدعم التنفيذ الفعّال للمبادرة.
- تقديم الدعم الفني فيما يخص دمج التعليم الصديق ضمن السياسات والاستراتيجيات الوطنية.
- دعم تجربة نموذج التعليم الصديق للطفل في المدارس، والمساهمة في التوسّع التدريجي للمبادرة.
- المشاركة في عمليات المتابعة والتقييم المشتركة، والتي شملت تقييم المبادرة في عام ٢٠١٦ والتقييم المخطط له في عام ٢٠٢٥.
- التنظيم المشترك لحمات التوعية والمناصرة المتعلقة بالتعليم الصديق للطفل وحقوق الطفل.
- تسهيل تبادل المعرفة والخبرات على المستوى الإقليمي، والتعرف على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

وقد أشار أحد كبار موظفي منظمة اليونيسف إلى أن: «شراكة اليونيسف مع وزارة التربية والتعليم في سلطنة عُمان كانت فعالة في مواءمة النظام التعليمي تدريجيًا مع مبادئ حقوق الطفل. كما تُعد تجربة المدارس الصديقة للطفل خلال فترة جائحة كوفيد-١٩ دليلًا واضحًا على أهمية المشاركة المستدامة، وتصميم البرامج بناءً على الأدلة المتاحة، والعمل على تطوير قدرات المعلمين ليصبحوا قادرين على الاستجابة بفعالية لاحتياجات المتعلمين».

⁸³ Interview with UNICEF senior staff



الأطر السياسية والتشريعية الداعمة للمدارس الصديقة للطفل والتعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان

يرتكز النظام التعليمي في سلطنة عُمان على أسس سياسية وتشريعية قوية تدعم مفهوم التعليم الصديق للطفل،

وقد أحرزت السلطنة في هذا المجال عددًا من الإنجازات البارزة، من أبرزها:

- المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في عام ١٩٩٦، والتي مثلت الإطار المرجعي لترسيخ مبادئ حقوق الطفل في السياسات والتشريعات الوطنية.
- التركيز وتعزيز مبادئ حقوق الطفل ورعايته ضمن النظام الأساسي للدولة الصادر في عام ١٩٩٦.
- إصدار قانون الطفل بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٢٢)، والذي أرسى إطارًا قانونيًا متكاملًا لحماية الطفل وضمان نموه وتطوره، متضمنًا مواد واضحة تكفل حقه في التعليم.
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠، التي تعد بمثابة خارطة طريق لتطوير التعليم في السلطنة، حيث تولي أولوية لتوفير تعليم شامل، منصف، وعالي الجودة، بما يتماشى مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.
- إصدار قانون التعليم المدرسي بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٣/٣١)، الذي يعزز من مفاهيم التعليم الشامل، ويوفر الحماية من جميع أشكال العنف والتمييز، ويكفل مشاركة الأطفال في العملية التعليمية.
- دمج معايير المدارس الصديقة للطفل والتعليم الصديق للطفل ضمن اللوائح التنظيمية، والمبادئ التوجيهية، والمناهج التعليمية الوطنية.

⁸⁴ United Nations. (1996). Status of Ratification: Convention on the Rights of the Child.

⁸⁵ Oman. (2014). Child Law. Royal Decree No. 22/2014. Muscat: Government of Oman.

⁸⁶ Education Council, Oman. (2018). The National Strategy for Education 2040: Executive Summary. Muscat: Education Council.

⁸⁷ Oman. (2023). School Education Law. Royal Decree No. 31/2023. Muscat: Government of Oman.



الجدول الزمني لأهم الإصلاحات والمعالم البارزة في مبادرة التعليم الصديق للطفل والمدارس الصديقة للطفل

- ١٩٧٠: انطلق تطوير التعليم الحديث في عهد السلطان قابوس، مع التركيز على توسيع فرص الوصول إلى التعليم وتحسين البنية التحتية التعليمية.
- ١٩٩٦: صادقت سلطنة عُمان على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، مما أكد التزامها بحماية حقوق الطفل في جميع المجالات، بما في ذلك التعليم.
- ١٩٩٨-١٩٩٩: بدأ تنفيذ نظام التعليم الأساسي مع التركيز على التعلم الذي يتمحور حول الطالب.
- ٢٠٠٦: أطلقت منظمة اليونسف مبادرة عالمية للمدارس الصديقة للطفل.
- ٢٠١٠: تم تشكيل فريق عمل وطني للمدارس الصديقة للطفل وفقاً لقرار المراجعة رقم (٢٠١٠/٢١٣)، الإصدار الأول.
- ٢٠١٢: الإطلاق الرسمي لمبادرة المدارس الصديقة للطفل، مع تنفيذ تجربة تطبيقية في ٩ مدارس موزعة على ٣ محافظات.
- ٢٠١٤: صدور قانون الطفل بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٢٢).
- ٢٠١٤-٢٠١٥: توسع نطاق مبادرة المدارس الصديقة للطفل لتشمل ٣٤ مدرسة، وبدأت مراعاة تدريب المعلمين رقم (٨).
- ٢٠١٦: أجري أول تقييم مستقل لمبادرة المدارس الصديقة للطفل، ضمن المراجعة الأولى.
- ٢٠١٨: تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠.
- ٢٠١٩: تأسيس لجنة التعليم الصديق للطفل بموجب القرار رقم (٢٠١٩/٩٨٣٧٦٥).
- ٢٠٢٢: إعلان تطبيق التعليم الصديق للطفل على مستوى السلطنة، ليشمل ١٠٤٢ مدرسة، وفق بيان صحفي لمنظمة اليونسف.
- ٢٠٢٣: صدور قانون التعليم المدرسي.
- ٢٠٢٣: تخصيص مبلغ ٤٠ مليون ريال عُمانى لتطوير ٨٠ مدرسة جديدة وفق معايير المراجعة الثانية عشرة للتعليم الصديق للطفل.

⁸⁸ Ministry of Education, Oman. (1970). Education Development in Oman. Muscat: Ministry of Education.

⁸⁹ United Nations. (1996). Status of Ratification: Convention on the Rights of the Child.

⁹⁰ Ministry of Education, Oman. (1999). Basic Education in Oman: Framework and Objectives. Muscat: Ministry of Education.

⁹¹ UNICEF. (2006). Child-Friendly Schools Manual. New York: UNICEF.

⁹² Oman. (2014). Child Law. Royal Decree No. 22/2014. Muscat: Government of Oman.

⁹³ Education Council, Oman. (2018). The National Strategy for Education 2040. Muscat: Education Council.

⁹⁴ Mullis, I. V., Martin, M. O., Foy, P., & Hooper, M. (2020). Oman. In PIRLS 2021 Encyclopedia: Education Policy and Curriculum in Reading (pp. 1-10). Boston, MA: TIMSS & PIRLS International Study Center.

⁹⁵ Oman Observer. (2023, June 1). New School Education Law Strengthens Child Protection in Schools.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy

٩

ملحق ٣

نظرية التغيير



الأثر
تطبيق نظام تعليمي شامل وصديق للطفل في جميع مدارس سلطنة عُمان، بما يضمن تمتع جميع الأطفال بحقوقهم في الحصول على تعليم عالي الجودة، ضمن بيئات تعليمية آمنة، وتشاركية. ويسهم هذا النظام في تعزيز النمو المتكامل للأطفال وترسيخ قيم المواطنة الفاعلة، بما يعزز تحقيق الهدفين الرابع والخامس من أهداف التنمية المستدامة.

النتائج (التحولات النظامية)		
ترسيخ حقوق الطفل	تحويل ثقافة المدارس	استدامة الأنظمة
• إدماج مبادئ حقوق الطفل في السياسات التعليمية والمناهج الدراسية. • اعتماد ممارسات يومية تركز على نهج قائم على الحقوق. • مواءمة الجهود مع رؤية عُمان ٢٠٤٠.	• جعل رفاه الطفل وتنميته المتكاملة أولوية محورية. • تعزيز البيئات المدرسية التشاركية. • بناء ثقافات مدرسية دامجة تراعي التنوع وضمن الشمول والمساواة.	• إنشاء شراكات متعددة الأطراف. • تعزيز قدرة النظام التعليمي على الصمود في مواجهة الأزمات والتحديات. • تطوير آليات مستمرة لتحسين جودة التعليم وضمان تطوره.

النتائج المتوقعة (التغييرات السلوكية والنظامية)		
التعليم والتعلم	المشاركة والتفاعل	الحماية والدمج
• اعتماد أساليب تدريس تتمحور حول الطفل. • احترام الفروق الفردية بين الطلبة. • توظيف البيانات بفاعلية لتحسين جودة التعليم.	• تعزيز مشاركة الطلبة في عملية صنع القرار. • إشراك الأسر والمجتمع المحلي بصورة فاعلة. • تمكين الطلبة من امتلاك مسؤولية تعلمهم وتنميتهم الذاتية.	• تفعيل آليات حماية الطفل لضمان بيئة تعليمية آمنة. • تطبيق ممارسات دامجة تضمن تكافؤ الفرص وعدم استثناء أي طفل من التعليم. • توفير بيئات تعلم داعمة وآمنة. • تقديم الدعم المتخصص للطلبة ذوي الإعاقة.

المخرجات	
الحكومة وبناء القدرات	المشاركة والمتابعة
• تشكيل لجان التعليم الصديق للطفل على المستويات الوزارية والمحافظات والمدارس. • تدريب الكوادر التعليمية والإدارية على مفاهيم وممارسات التعليم الصديق للطفل. • إعداد خطط تطوير مدرسية تراعي خصوصية السياق المحلي وتستجيب لاحتياجات المدارس والمجتمع.	• تفعيل دور مجالس الطلبة. • دعم مجالس أولياء الأمور. • تشغيل أنظمة شاملة للرصد والتقييم. • إجراء تقييمات دورية تشاركية. • استخدام أدوات متابعة التعليم الصديق للطفل.

المدخلات		
السياسات والإرشادات	الموارد والخبرات	التزام الجهات المعنية
• دليل وإرشادات التعليم الصديق للطفل. • إطار سياساتي صادر عن وزارة التربية والتعليم. • المواءمة الكاملة مع رؤية عُمان ٢٠٤٠.	• تخصيص موارد مالية كافية. • الدعم الفني من منظمة اليونيسف. • الاستفادة من خبرات الشركاء. • الاستثمار في تطوير البنية التحتية.	• وزارة التربية والتعليم؛ • صياغة الإطار السياساتي. • تخصيص الميزانيات اللازمة. • بناء قدرات الكوادر التعليمية. • المديرات والمدارس؛ • تقديم الدعم لعميات التنفيذ. • تنسيق الجهود على المستوى المحلي. • المجتمعات المحلية والشركاء؛ • المشاركة الفاعلة في دعم أنشطة المبادرة. • المساهمة في توفير الموارد اللازمة.



الافتراضات الأساسية

- الإرادة السياسية: التزام حكومي مستمر بتبني وتنفيذ التعليم الصديق للطفل، مع الحفاظ على الاستمرارية في حال حدوث تغييرات.
- توافر الموارد: ضمان استدامة تخصيص الموارد المالية والبشرية.
- التقبّل المجتمعي: وجود تقبّل مجتمعي لنهج مشاركة الأطفال والتعليم القائم على الحقوق.
- لتنسيق الفعّال: تحقيق تعاون وتكامل بين الوزارات والجهات المعنية، ولا سيما وزارات التربية والتعليم، والصحة، والتنمية الاجتماعية.
- كفاية القدرات: توافر بنية تحتية كافية وموارد بشرية مؤهلة في المدارس.
- الاستدامة: ترسيخ مبادئ التعليم الصديق للطفل ضمن الثقافة المؤسسية.

المخاطر السياقية

- قيود اقتصادية قد تحد من حجم التمويل والدعم المالي.
- مقاومة التغيير من بعض الجهات نتيجة التمسك بالمناهج أو الأساليب التعليمية التقليدية.
- تزاخم أولويات إصلاحات التعليم.
- تفاوت في مستوى تطبيق مبادرة التعليم الصديق للطفل بين المدارس.
- صدمات خارجية محتملة، مثل الكوارث الطبيعية أو الأوبئة أو الصراعات.
- حواجز اجتماعية كالتمييز بناء على النوع الاجتماعي أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

إطار المتابعة والتقييم

- مؤشرات العمليات لقياس تطبيق كل مبدأ من مبادئ التعليم الصديق للطفل.
- مؤشرات النتائج لرصد التغيرات السلوكية.
- مؤشرات أثر المبادرة لتقييم رفاه الأطفال ونتائج تعلمهم.
- المراجعات الدورية باستخدام أدوات متابعة التعليم الصديق للطفل.
- التقييمات التشاركية بمشاركة جميع الجهات المعنية.





©UNICEFOman/2022/Al Harthy

٩

ملحق ٤ أدوات جمع البيانات



أسئلة المقابلة الخاصة بالمسؤولين في وزارة التربية والتعليم

نموذج الموافقة

مرحباً، أنا وضاح عبد السلام، أعمل كمستشار مستقل مع اليونيسيف- مكتب عُمان، حيث تعمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم على تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل. ونظراً لدورك الرئيسي في المبادرة نود إجراء هذه المقابلة معك، بهدف فهم تجربتك ووجهة نظرك حول المبادرة وفعاليتها.

هدف المقابلة

تهدف هذه المقابلة إلى جمع المعلومات حول مدى ملاءمة وكفاءة وفعالية واستدامة وأثر وشمولية مبادرة التعليم الصديق للطفل، بالإضافة إلى تحديد جوانب نجاحها، والتحديات التي واجهتها، وفرص التحسين الممكنة. كما قد نستخدم أجاباك كجزء من دراسات الحالة لتقديم أمثلة عملية توضح آلية تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل وتفاعل المجتمع المحلي معها.

المشاركة الطوعية

إن مشاركتك في هذه المقابلة طوعية بالكامل، ولديك الحرية في رفض الإجابة على أي سؤال أو إنهاء المقابلة في أي وقت دون مواجهة أي عواقب، ولن يؤثر قرارك بالمشاركة على علاقتك باليونيسف أو وزارة التربية والتعليم أو أي منظمة أخرى لها علاقة بالمشروع.

حماية البيانات وسريتها

ستظل المعلومات التي تقدمها سرية تماماً، حيث سيتم إخفاء هويتك عند الإشارة إلى أي معلومة في التقرير النهائي، مما يعني أنه لن يتم ذكر اسمك أو أي تفاصيل تعريفية خاصة بك، وسيتم تخزين جميع البيانات بشكل آمن، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار، وستُعرض نتائج هذا التقييم بشكل تجميعي لحماية خصوصية جميع المشاركين.

قيود الحفاظ على سرية البيانات

يُرجى العلم بأنه على الرغم من التزامنا بالسرية التامة، إلا أن هناك ظروفًا معينة لا يمكننا الحفاظ على السرية فيها، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية والأخلاقية وبروتوكولات الإبلاغ الخاصة باليونيسف. فإذا قُدمت أي معلومات تشير إلى تعرض طفل للإساءة أو الإهمال أو الخطر، أو إذا تم الكشف عن أنشطة إجرامية، فيتوجب على المستشار إبلاغ اليونيسف لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وذلك لضمان حماية وسلامة الأفراد المعرضين للخطر.

تسجيل المقابلة

سأسجل المقابلة صوتياً بهدف توثيقها وتحليلها، ولن يتم مشاركة التسجيل مع أي شخص غير المستشار أو استخدامه لأي غرض آخر، وفي حال كنت ترغب بعدم تسجيل المقابلة، سأكتفي بتدوين الملاحظات..

استخدام أو إعادة استخدام البيانات

سُتستخدم البيانات المجمعة من هذه المقابلة أو أي مقابلة أو مجموعات النقاش البؤرية الأخرى، بما في ذلك من محاضر الاجتماعات وأي تسجيلات صوتية، لأغراض هذا التقييم فقط. وسيتم حذف جميع الأسماء والتفاصيل الشخصية إذا لزم الأمر. وأي استخدام مستقبلي للبيانات بعد هذا التقييم سيتطلب موافقة منفصلة، وسيتماشى تمامًا مع معايير حماية البيانات والمعايير الأخلاقية.

وستحفظ جميع البيانات بشكل آمن في أنظمة رقمية محمية بكلمة مرور ومشفرة، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار وأعضاء فريق التقييم المخولين بذلك، وستظل البيانات محفوظة لمدة تصل إلى ١٢ شهرًا بعد انتهاء التقييم، وسيتم حذف جميع البيانات المجمعة بعد هذه الفترة، بما في ذلك الملاحظات التي تم جمعها خلال الاجتماعات والتسجيلات الصوتية، بشكل نهائي أو إتلافها لضمان خصوصية وسرية المشاركين.

مدة المقابلة

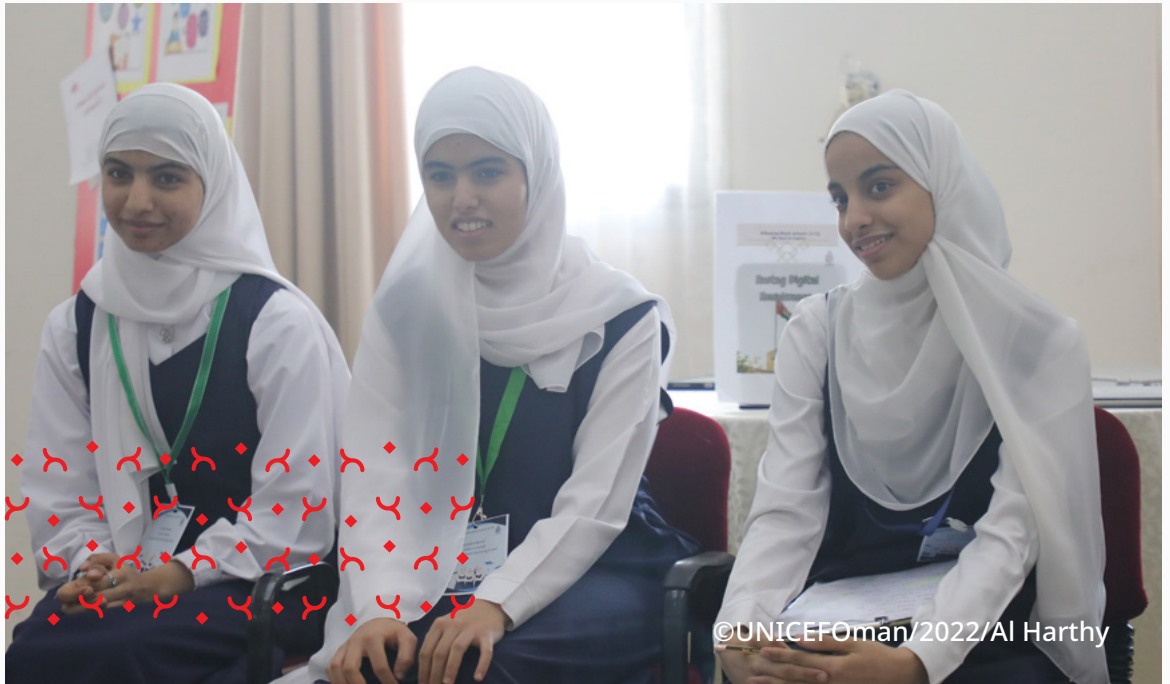
ستستغرق هذه المقابلة حوالي ٦٠ دقيقة.

المخاطر والفوائد المحتملة

لا توجد مخاطر معروفة تتعلق بالمشاركة في هذه المقابلة، ومع ذلك، إذا شعرت بعدم الارتياح في أي لحظة، لك حرية الاختيار بعدم الإجابة على أي من الأسئلة أو إنهاء المقابلة. وعلى الرغم من عدم وجود فائدة مباشرة لك، إلا أن آراءك ستساعد في تحسين السياسات وممارسات التعليم في سلطنة عُمان.

إقرار الموافقة

- هل توافق على المشاركة في هذه المقابلة؟
 - هل توافق على تسجيل هذه المقابلة لأغراض التوثيق والتحليل؟
- (إذا وافق المشارك، يمكنك الاستمرار في إجراء المقابلة).
- شكرًا لك على وقتك ومشاركتك.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy

معلومات الاتصال

إذا كان لديكم أي استفسارات أو ترغبون في مناقشة أي أمر يتعلق بمشاركتكم، لا تترددوا في التواصل مع:

وضاح عبد السلام

مستشار مستقل - قسم التقييم في اليونيسف

البريد الإلكتروني: waddah@abc.ps

الهاتف: ٩٧٢٥٩٩٦٦٦٧٨٠

أسئلة المقابلة

الملاءمة (Relevance):

١. ما مدى ملاءمة مبادرة التعليم الصديق للطفل مع أولويات التعليم في رؤية عُمان ٢٠٤٠ والأهداف الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم خلال مراحل التنفيذ المختلفة؟
٢. إلى أي مدى تنسجم مبادئ التعليم الصديق للطفل مع السياسات والاستراتيجيات التعليمية في سلطنة عُمان؟
- (على سبيل المثال، كيف تم دمج مبادئ التعليم الصديق للطفل في السياسات التعليمية والأطر القانونية في سلطنة عُمان، مثل قانون التعليم لعام ٢٠٢٣؟ وما هي التحديات التي واجهت هذه العملية، وكيف تمت معالجتها؟)
٣. ما هي الطرق التي تم بها تكييف وتعديل تنفيذ مراحل مبادرة التعليم الصديق للطفل الثلاثة لتناسب السياق في سلطنة عُمان؟ وما مدى فعالية هذه التعديلات؟
٤. بالنظر إلى التنوع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في سلطنة عُمان، كيف تعالج مبادرة التعليم الصديق للطفل الاحتياجات والاهتمامات المحددة للأطفال، والمعلمين، وأولياء الأمور، والمجتمع المحلي في سلطنة عُمان؟ الرجاء ذكر أمثلة/قصص نجاح حيث تم وضع آليات التعليم الصديق للطفل ضمن السياق.

الفعالية (Effectiveness):

٥. ما هي العوامل التي ساهمت في تحقيق أهداف التعليم الصديق للطفل أو شكلت عائقاً أمام تنفيذها، سواء كانت عوامل داخلية (عملية تخطيط البرامج، والإدارة، والتنفيذ) أو عوامل خارجية (عوامل سياسية، اجتماعية، مالية)؟
٦. ما مدى فعالية مبادرة التعليم الصديق للطفل في تعزيز فرص الحصول على التعليم للطلاب الذي يحتاجون اهتمام خاص والطلاب ذوي الإعاقة؟
٧. كيف ساعدت آليات التنسيق والدعم المعتمدة في الوزارة والمديريات في معالجة التحديات الداخلية والخارجية التي تعرضت لها المبادرة؟ وكيف ساهمت في زيادة فعالية المبادرة؟ وما هي التحسينات التي تقترحها لتعزيز فعالية المبادرة؟

الكفاءة (Efficiency):

٨. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه المدارس في مختلف المناطق؟ وكيف تم التعامل مع هذه التحديات لضمان تنفيذ منهجيات ومواد التعليم الصديق للطفل بشكل فعال؟
٩. ما مدى كفاءة الأساليب والمواد التعليمية المستخدمة في تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل، وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة؟ وما مدى ملاءمتها لتحقيق النتائج والمخرجات المرجوة؟
١٠. ما مدى الالتزام بالجدول الزمني المحدد لتنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل، بما في ذلك عمليات التخطيط والتنسيق وفعالية الأنشطة؟
١١. هل بإمكانك تقديم أمثلة حول كيفية تكيف مبادرة التعليم الصديق للطفل مع الظروف المتغيرة وقدرتها على الاستجابة للتحديات (مثل جائحة كوفيد ١٩)؟ وكيف استغلها للفرص في قطاع التعليم؟

التوافق (Coherence):

١٢. كيف حققت مبادرة التعليم الصديق للطفل التوافق بين مبادئها الأساسية والواقع الثقافي بين مختلف المحافظات؟ وما هي الاستراتيجيات التي تم اعتمادها لتعزيز التماسك الثقافي دون التأثير على القيم الأساسية؟
١٣. هل كانت عناصر مبادرة التعليم الصديق للطفل متناسقة ومتكاملة داخلياً، بحيث تشكل إطاراً مترابطاً ومنطقياً؟
١٤. ما مدى توافق مبادرة التعليم الصديق للطفل مع التدخلات الأخرى في قطاع التعليم في سلطنة عُمان؟

الاستدامة (Sustainability):

١٥. كيف يدعم الهيكل التنظيمي لمبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان إضفاء الطابع المؤسسي عليها؟ وما هي الأدوار والمسؤوليات وآليات التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة؟
١٦. كيف عززت وزارة التعليم التنسيق والحد من التداخل بين مبادرة التعليم الصديق للطفل وبرامج التعليم الأخرى المدعومة من الجهات المانحة، وخاصةً خلال مرحلة توسيع نطاق المبادرة؟ وما هي الفرص المتاحة لتحقيق مزيد من التناغم والتوافق بين هذه المبادرات؟
١٧. ما هي الاستراتيجيات والآليات المتبعة لضمان استمرار تدخلات التعليم الصديق للطفل في جميع المحافظات؟ وما مدى قابلية هذه الاستراتيجيات للتطوير؟

الأثر (Impact):

١٨. إلى أي مدى ساهمت مبادرة التعليم الصديق للطفل في تحسين المؤشرات الرئيسية للتعليم، مثل معدلات الالتحاق بالمدارس، والحضور، والاستمرارية بالتعلم، والتحصيل الدراسي، ورفاه الأطفال، خاصة بين الطلاب الذين يحتاجون لاهتمام خاص، مقارنةً بمؤشرات خط الأساس؟
١٩. كيف أثرت مبادرة التعليم الصديق للطفل على أساليب التدريس، والتفاعل داخل الفصل الدراسي، ومدى قدرة المعلمين والإداريين على تنفيذ التعليم الصديق للطفل بفعالية؟
٢٠. إلى أي مدى ساهمت مبادرة التعليم الصديق للطفل في إحداث تغييرات جذرية في سياسات وخطط وبرامج التعليم الوطنية، بحيث تصبح أكثر ملاءمة للأطفال، وشاملة، ومتوافقة مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (UNCRC)؟

القضايا الشاملة (Cross-cutting concerns):

٢١. ما هي الاجراءات المتخذة لضمان وصول مبادرة التعليم الصديق للطفل للفئات التي تحتاج لاهتمام خاص، مثل الأطفال ذوي الإعاقة، والفتيات في المجتمعات المحافظة، والطلاب في المناطق النائية أو المناطق التي تعاني من نقص في الموارد؟

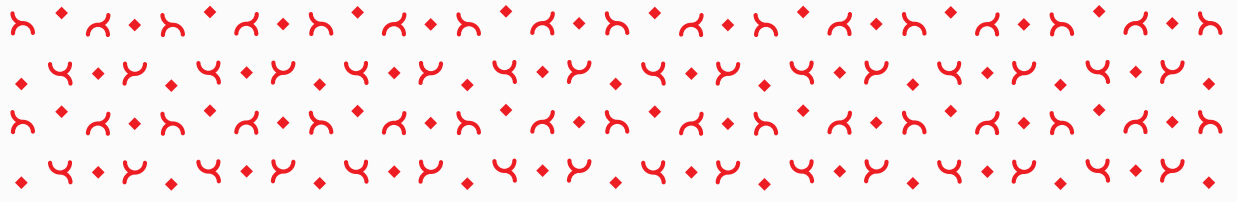
٢٢. كيف عززت وزارة التربية والتعليم من أنظمة البيانات وآليات المتابعة والتقييم لتحسين متابعة التقدم نحو تحقيق أهداف مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وتحديد المجالات التي تحتاج إلى المزيد من التطوير؟

٢٣. ما هي الشراكات أو أوجه التعاون التي أثبتت فعاليتها في تعزيز أجندة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان؟ وكيف يمكن تعزيز هذه الشراكات بشكل أكبر لتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المتعلقة بحقوق الطفل؟

تغطي هذه الأسئلة جميع جوانب مصفوفة التقييم، وتهدف إلى الحصول على أجوبة شاملة من مدراء وزارة التربية والتعليم، حيث سنحصل على أفكار مفيدة جدًا في تقييم الأداء وتضيف أفكارًا للتعزيز من أداء مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان.



©UNICEFOman/2022/Al Harthy



أسئلة المقابلة الخاصة بالمسؤولين في وزارة الصحة

نموذج الموافقة

مرحباً، أنا وضاح عبد السلام، أعمل كمستشار مستقل مع اليونيسيف- مكتب عُمان، حيث تعمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم على تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل. ونظرًا لدورك الرئيسي في المبادرة نود إجراء هذه المقابلة معك، بهدف فهم تجربتك ووجهة نظرك حول المبادرة وفعاليتها.

هدف المقابلة

تهدف هذه المقابلة إلى جمع المعلومات حول مدى ملاءمة وكفاءة وفعالية واستدامة وأثر وشمولية مبادرة التعليم الصديق للطفل، بالإضافة إلى تحديد جوانب نجاحها، والتحديات التي واجهتها، وفرص التحسين الممكنة. كما قد نستخدم اجاباتك كجزء من دراسات الحالة لتقديم أمثلة عملية توضح آلية تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل وتفاعل المجتمع المحلي معها.

المشاركة الطوعية

إن مشاركتك في هذه المقابلة طوعية بالكامل، ولديك الحرية في رفض الإجابة على أي سؤال أو إنهاء المقابلة في أي وقت دون مواجهة أي عواقب، ولن يؤثر قرارك بالمشاركة على علاقتك باليونيسف أو وزارة التربية والتعليم أو أي منظمة أخرى لها علاقة بالمشروع.

حماية البيانات وسريتها

ستظل المعلومات التي تقدمها سرية تماماً، حيث سيتم إخفاء هويتك عند الإشارة إلى أي معلومة في التقرير النهائي، مما يعني أنه لن يتم ذكر اسمك أو أي تفاصيل تعريفية خاصة بك، وسيتم تخزين جميع البيانات بشكل آمن، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار، وستعرض نتائج هذا التقييم بشكل تجميعي لحماية خصوصية جميع المشاركين.

قيود الحفاظ على سرية البيانات

يُرجى العلم بأنه على الرغم من التزامنا بالسرية التامة، إلا أن هناك ظروفًا معينة لا يمكننا الحفاظ على السرية فيها، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية والأخلاقية وبروتوكولات الإبلاغ الخاصة باليونيسف. فإذا قُدمت أي معلومات تشير إلى تعرض طفل للإساءة أو الإهمال أو الخطر، أو إذا تم الكشف عن أنشطة إجرامية، فيجب على المستشار إبلاغ اليونيسف لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وذلك لضمان حماية وسلامة الأفراد المعرضين للخطر.

تسجيل المقابلة

سأسجل المقابلة صوتياً بهدف توثيقها وتحليلها، ولن يتم مشاركة التسجيل مع أي شخص غير المستشار أو استخدامه لأي غرض آخر، وفي حال كنت ترغب بعدم تسجيل المقابلة، سأكتفي بتدوين الملاحظات..

استخدام أو إعادة استخدام البيانات

ستُستخدم البيانات المجمعة من هذه المقابلة أو أي مقابلة أو مجموعات النقاش البؤرية الأخرى، بما في ذلك من محاضرات الاجتماعات وأي تسجيلات صوتية، لأغراض هذا التقييم فقط. وسيتم حذف جميع الأسماء والتفاصيل الشخصية إذا لزم الأمر. وأي استخدام مستقبلي للبيانات بعد هذا التقييم سيتطلب موافقة منفصلة، وسيتمášy تماماً مع معايير حماية البيانات والمعايير الأخلاقية.

وستحفظ جميع البيانات بشكل آمن في أنظمة رقمية محمية بكلمة مرور ومشفرة، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار وأعضاء فريق التقييم المخولين بذلك، وستظل البيانات محفوظة لمدة تصل إلى ١٢ شهرًا بعد انتهاء التقييم، وسيتم حذف جميع البيانات المُجمعة بعد هذه الفترة، بما في ذلك الملاحظات التي تم جمعها خلال الاجتماعات والتسجيلات الصوتية، بشكل نهائي أو إتلافها لضمان خصوصية وسرية المشاركين.

مدة المقابلة

ستستغرق هذه المقابلة حوالي ٦٠ دقيقة.

المخاطر والفوائد المحتملة

لا توجد مخاطر معروفة تتعلق بالمشاركة في هذه المقابلة، ومع ذلك، إذا شعرت بعدم الارتياح في أي لحظة، لك حرية الاختيار بعدم الإجابة على أي من الأسئلة أو إنهاء المقابلة. وعلى الرغم من عدم وجود فائدة مباشرة لك، إلا أن آراءك ستساعد في تحسين السياسات وممارسات التعليم في سلطنة عُمان.

إقرار الموافقة

- هل توافق على المشاركة في هذه المقابلة؟
- هل توافق على تسجيل هذه المقابلة لأغراض التوثيق والتحليل؟

(إذا وافق المشارك، يمكنك الاستمرار في إجراء المقابلة.)

شكرًا لك على وقتك ومشاركتك.

معلومات الاتصال

إذا كان لديكم أي استفسارات أو ترغبون في مناقشة أي أمر يتعلق بمشاركتكم، لا تترددوا في التواصل مع:

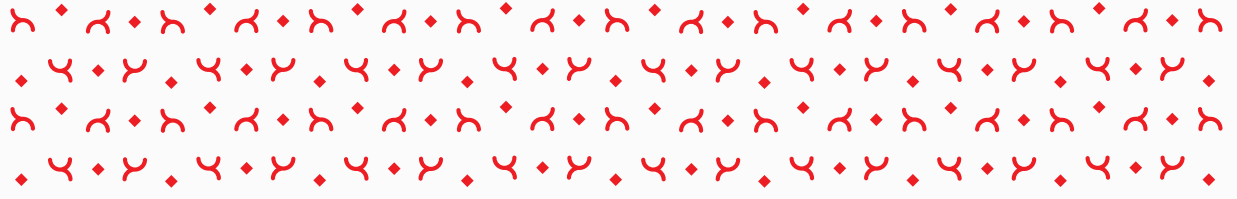
وضاح عبد السلام

مستشار مستقل - قسم التقييم في اليونيسف

البريد الإلكتروني: waddah@abc.ps

الهاتف: ٩٧٢٥٩٩٦٦٦٧٨٠





الأسئلة

الملاءمة (Relevance):

١. كيف تطور دور وزارة الصحة في دعم تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل ونجاحها عبر مراحلها المختلفة؟ وما هي العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا التطور؟
٢. كيف تتماشى مشاركة وزارة الصحة في مبادرة التعليم الصديق للطفل مع استراتيجيات وأولويات قطاع الصحة في عُمان، وخاصةً تلك المتعلقة برعاية الأطفال والمراهقين، وتساهم في تحقيقها؟

الفعالية (Effectiveness):

٣. ما هي الاستراتيجيات أو البرامج التي وضعتها وزارة الصحة لضمان جاهزية المدارس للمشاركة في مبادرة التعليم الصديق للطفل لتعزيز وحماية صحة وسلامة الطلاب؟ وما هي العوامل التي ساهمت في نجاحها؟
٤. كيف قامت وزارة الصحة بتكييف برامج التدريب والموارد والدعم المقدم للمعلمين وموظفي المدارس لتلبية الاحتياجات والتحديات الصحية المتنوعة في مختلف المدارس والمناطق (المناطق الحضرية/الريفية، والمجتمعات المحافظة/والمنفتحة)؟
٥. ما هي التحديات التي واجهتها وزارة الصحة في تعزيز دمج التثقيف الصحي والخدمات الصحية ضمن نظام التعليم الصديق للطفل؟ وما هي الحلول المبتكرة التي تم تطويرها للتغلب على هذه التحديات؟

الكفاءة (Efficiency):

٦. كيف تتعاون وزارة الصحة مع وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية الأخرى لضمان العمل المتناسق والمشارك بين جميع الجهات في تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل؟
٧. ما التحديات أو العقبات التي واجهتها وزارة الصحة في دعم الجوانب الصحية لمبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وكيف تم معالجتها؟

التوافق (Coherence):

٨. كيف تتعاون وزارة الصحة مع أولياء الأمور والمجتمعات المحلية لرفع الوعي ودعم الجوانب الصحية لمبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وما هي التحديات التي واجهتها في هذا الجانب (إن وجدت)؟
٩. كيف استطاعت وزارة الصحة تحقيق التوافق والتكامل بين عناصر مبادرة التعليم الصديق للطفل وغيرها من البرامج أو الحملات الصحية الوطنية التي تستهدف الأطفال والمراهقين؟
١٠. ما هي الفرص المتاحة أمام وزارة الصحة لتعزيز التعاون بين القطاعات وضمان انسجام سياساتها لدعم مبادرة التعليم الصديق للطفل ورعاية الأطفال بشكل أوسع؟

الاستدامة (Sustainability):

١١. ما هي العوامل الأساسية التي تؤثر على الاستدامة طويلة الأمد للجوانب الصحية لمبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وما هي الاستراتيجيات التي تعتمد عليها وزارة الصحة للتعامل مع هذه العوامل؟
١٢. كيف تسعى وزارة الصحة على ترسيخ القدرات والموارد والأنظمة اللازمة لضمان دمج التوعية الصحية والخدمات الصحية داخل قطاع التعليم حتى بعد انتهاء عمر المبادرة؟

الأثر (Impact):

١٣. هل يمكنك أن تشاركنا أي نجاحات بارزة أو تأثيرات إيجابية لاحظتها وزارة الصحة على صحة ورفاهية الطلاب منذ بدء تطبيق مبادرة التعليم الصديق للطفل؟
١٤. إلى أي مدى ساهمت مبادرة التعليم الصديق للطفل في تحسين رفاهية الأطفال، لاسيما الأطفال الذين يحتاجون اهتمام خاص، مقارنةً بخط الأساس؟
١٥. ما هي الفجوات أو التحديات الرئيسية التي تحتاج للمعالجة لتعزيز صحة ورفاهية جميع الأطفال في سلطنة عُمان؟ وكيف يمكن الانتفاع من الدروس المستفادة من مبادرة التعليم الصديق للطفل لمواجهة هذه التحديات في المستقبل؟

القضايا الشاملة (Cross-cutting Concerns):

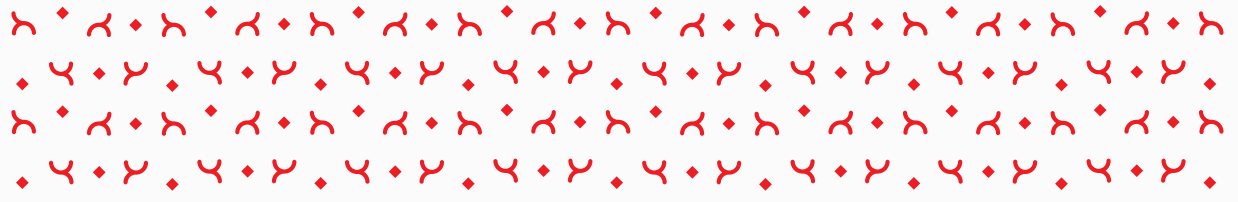
١٦. ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة لضمان تلبية مبادرة التعليم الصديق للطفل احتياجات جميع الطلاب الصحية، خاصة أولئك الذين يحتاجون لاهتمام خاص؟
١٧. كيف تعمل وزارة الصحة على متابعة وتقييم النتائج الصحية ورفاهية الطلاب في المدارس المشاركة في مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وما هي المؤشرات أو المعايير المستخدمة في هذا التقييم؟
- الملاحظات

لا بد من وضع عدة أمور في عين الاعتبار عند إجراء المقابلات مع المسؤولين في وزارة الصحة، وهي: الالتزام بأسلوب مهني ومحترم، واحترام الرأي الآخر وعدم التصادم، واستخدام لغة واضحة وموجزة حتى عند التطرق لمواضيع حساسة أو مثيرة للجدل، بالإضافة إلى الاهتمام بتوضيح أو إعادة صياغة الأسئلة عند الحاجة. ولا بد من تشجيع المشاركين على تقديم أمثلة تدعم إجاباتهم، وطرح أسئلة إضافية للتعمق في أفكارهم وآرائهم التي يطرحونها، ومن المهم أيضاً الانتباه إلى لغة جسد المشاركين؛ أي إشارات غير لفظية قد تدل على عدم الراحة أو التردد في الإجابة على بعض الأسئلة، وفي هذه الحالة، يجب على الشخص المسؤول عن إجراء المقابلة الانتقال إلى موضوع آخر أو إعادة صياغة الأسئلة بطريقة ملائمة.

كما ينبغي الالتزام بالمبادئ الأخلاقية التوجيهية أثناء إجراء المقابلات، مع ضرورة الحصول على موافقة مسبقة من المشاركين والتأكيد على حماية خصوصيتهم وسرية بياناتهم طوال العملية، ويفترض توضيح الغرض من جمع المعلومات، بالإضافة إلى احترام حق المشاركين في رفض الإجابة أو الانسحاب من المقابلة في أي وقت.

يمكن أن تقدم البيانات المجمعة من هذه المقابلات رؤى مهمة حول التزام وزارة الصحة واستراتيجياتها، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها في تعزيز صحة ورفاهية الطلاب ضمن مبادرة التعليم الصديق للطفل، كما يمكن أن تسهم هذه المعلومات في توجيه أي تغييرات أو تحسينات مستقبلية، أو في تعزيز التعاون بين الجهات المعنية لضمان توفير بيئة تعليمية آمنة وصحية وداعمة لجميع الأطفال.





أسئلة المقابلة الخاصة بالمسؤولين في وزارة التنمية الاجتماعية

نموذج الموافقة

مرحباً، أنا وضاح عبد السلام، أعمل كمستشار مستقل مع اليونيسيف- مكتب عُمان، حيث تعمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم على تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل. ونظرًا لدورك الرئيسي في المبادرة نود إجراء هذه المقابلة معك، بهدف فهم تجربتك ووجهة نظرك حول المبادرة وفعاليتها.

هدف المقابلة

تهدف هذه المقابلة إلى جمع المعلومات حول مدى ملاءمة وكفاءة وفعالية واستدامة وأثر وشمولية مبادرة التعليم الصديق للطفل، بالإضافة إلى تحديد جوانب نجاحها، والتحديات التي واجهتها، وفرص التحسين الممكنة. كما قد نستخدم اجاباتك كجزء من دراسات الحالة لتقديم أمثلة عملية توضح آلية تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل وتفاعل المجتمع المحلي معها.

المشاركة الطوعية

إن مشاركتك في هذه المقابلة طوعية بالكامل، ولديك الحرية في رفض الإجابة على أي سؤال أو إنهاء المقابلة في أي وقت دون مواجهة أي عواقب، ولن يؤثر قرارك بالمشاركة على علاقتك باليونيسف أو وزارة التربية والتعليم أو أي منظمة أخرى لها علاقة بالمشروع.

حماية البيانات وسريتها

ستظل المعلومات التي تقدمها سرية تماماً، حيث سيتم إخفاء هويتك عند الإشارة إلى أي معلومة في التقرير النهائي، مما يعني أنه لن يتم ذكر اسمك أو أي تفاصيل تعريفية خاصة بك، وسيتم تخزين جميع البيانات بشكل آمن، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار، وستعرض نتائج هذا التقييم بشكل تجميعي لحماية خصوصية جميع المشاركين.

قيود الحفاظ على سرية البيانات

يُرجى العلم بأنه على الرغم من التزامنا بالسرية التامة، إلا أن هناك ظروفًا معينة لا يمكننا الحفاظ على السرية فيها، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية والأخلاقية وبروتوكولات الإبلاغ الخاصة باليونيسف. فإذا قُدمت أي معلومات تشير إلى تعرض طفل للإساءة أو الإهمال أو الخطر، أو إذا تم الكشف عن أنشطة إجرامية، فيجب على المستشار إبلاغ اليونيسف لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وذلك لضمان حماية وسلامة الأفراد المعرضين للخطر.

تسجيل المقابلة

سأسجل المقابلة صوتياً بهدف توثيقها وتحليلها، ولن يتم مشاركة التسجيل مع أي شخص غير المستشار أو استخدامه لأي غرض آخر، وفي حال كنت ترغب بعدم تسجيل المقابلة، سأكتفي بتدوين الملاحظات..

استخدام أو إعادة استخدام البيانات

ستُستخدم البيانات المجمعة من هذه المقابلة أو أي مقابلة أو مجموعات النقاش البؤرية الأخرى، بما في ذلك من محاضرات الاجتماعات وأي تسجيلات صوتية، لأغراض هذا التقييم فقط. وسيتم حذف جميع الأسماء والتفاصيل الشخصية إذا لزم الأمر. وأي استخدام مستقبلي للبيانات بعد هذا التقييم سيتطلب موافقة منفصلة، وسيتمášy تماماً مع معايير حماية البيانات والمعايير الأخلاقية.

وستحفظ جميع البيانات بشكل آمن في أنظمة رقمية محمية بكلمة مرور ومشفرة، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار وأعضاء فريق التقييم المخولين بذلك، وستظل البيانات محفوظة لمدة تصل إلى ١٢ شهرًا بعد انتهاء التقييم، وسيتم حذف جميع البيانات المُجمعة بعد هذه الفترة، بما في ذلك الملاحظات التي تم جمعها خلال الاجتماعات والتسجيلات الصوتية، بشكل نهائي أو إتلافها لضمان خصوصية وسرية المشاركين.

مدة المقابلة

ستستغرق هذه المقابلة حوالي ٦٠ دقيقة.

المخاطر والفوائد المحتملة

لا توجد مخاطر معروفة تتعلق بالمشاركة في هذه المقابلة، ومع ذلك، إذا شعرت بعدم الارتياح في أي لحظة، لك حرية الاختيار بعدم الإجابة على أي من الأسئلة أو إنهاء المقابلة. وعلى الرغم من عدم وجود فائدة مباشرة لك، إلا أن آراءك ستساعد في تحسين السياسات وممارسات التعليم في سلطنة عُمان.

إقرار الموافقة

- هل توافق على المشاركة في هذه المقابلة؟
- هل توافق على تسجيل هذه المقابلة لأغراض التوثيق والتحليل؟

(إذا وافق المشارك، يمكنك الاستمرار في إجراء المقابلة.)

شكرًا لك على وقتك ومشاركتك.

معلومات الاتصال

إذا كان لديكم أي استفسارات أو ترغبون في مناقشة أي أمر يتعلق بمشاركتكم، لا تترددوا في التواصل مع:

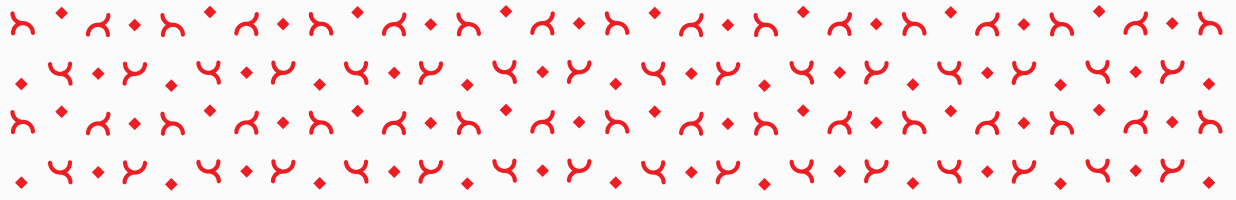
وضاح عبد السلام

مستشار مستقل - قسم التقييم في اليونيسف

البريد الإلكتروني: waddah@abc.ps

الهاتف: ٩٧٢٥٩٩٦٦٦٧٨٠





أسئلة المقابلة:

الملاءمة Relevance

١. كيف تطور دور وزارة التنمية الاجتماعية في دعم تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل ونجاحها عبر مراحلها المختلفة؟ وما هي العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا التطور؟
٢. كيف تنسجم مشاركة وزارة التنمية الاجتماعية في مبادرة التعليم الصديق للطفل مع استراتيجيات وأهداف التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان، لا سيما تلك المتعلقة بحماية الطفل ورفاهه وحقوقه؟ وما هي مساهمتها في تحقيق هذه الأهداف؟

الفعالية Effectiveness

٣. ما هي الاستراتيجيات أو البرامج التي وضعتها وزارة التنمية الاجتماعية لضمان تمكين المدارس للمشاركة في مبادرة التعليم الصديق للطفل، بهدف تعزيز وحماية الرفاه الاجتماعي والعاطفي للطلاب؟ وما هي العوامل التي ساهمت في نجاحها؟
٤. كيف طورت وزارة التنمية الاجتماعية برامج التدريب وقدمت الموارد والدعم للمعلمين والعاملين في المدارس لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والعاطفية المتنوعة للطلاب في مختلف المدارس والمناطق (المناطق الحضرية/الريفية، والمجتمعات المحافظة/المنفتحة)؟
٥. ما هي التحديات المحددة التي واجهتها وزارة التنمية الاجتماعية في تعزيز دمج حماية الطفل والدعم النفسي والاجتماعي ضمن مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وما هي الحلول المبتكرة التي تم تطويرها للتغلب على هذه التحديات؟

الكفاءة Efficiency

٦. كيف تتعاون وزارة التنمية الاجتماعية مع وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية الأخرى لضمان الانسجام والتنسيق في تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل؟
٧. هل يمكنك التحدث عن التحديات أو العقبات التي واجهتها وزارة التنمية الاجتماعية في دعم جوانب التنمية الاجتماعية لمبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وكيف تم معالجتها؟

التوافق Coherence

٨. ما هي الاستراتيجيات التي استخدمتها وزارة التنمية الاجتماعية للتواصل مع أولياء الأمور والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف الدعم ومعالجة أي رفض محتمل لجوانب التنمية الاجتماعية في مبادرة التعليم الصديق للطفل، خاصة في المجتمعات المحافظة؟
٩. كيف عملت وزارة التنمية الاجتماعية على تحقيق التوافق والتكامل بين جوانب التنمية الاجتماعية في مبادرة التعليم الصديق للطفل والبرامج أو الحملات الوطنية الأخرى المعنية بحماية حقوق الطفل ورفاهيته؟
١٠. ما هي الفرص المتاحة أمام وزارة التنمية الاجتماعية لتعزيز التعاون بين القطاعات وتحسين توافق السياسات لدعم مبادرة التعليم الصديق للطفل وتعزيز التنمية الشاملة للأطفال على نطاق أوسع؟

الاستدامة Sustainability

١١. ما العوامل الأساسية التي تؤثر على تحقيق الاستدامة طويلة الأمد لجوانب التنمية الاجتماعية في مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وما هي الاستراتيجيات التي تتبناها الوزارة لمعالجة مع هذه العوامل؟

١٢. كيف تسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى مأسسة القدرات والموارد والأنظمة اللازمة لضمان استدامة دمج حماية الطفل والدعم النفسي والاجتماعي في قطاع التعليم بعد انتهاء مبادرة التعليم الصديق للطفل؟

الأثر Impact

١٣. هل يمكنك أن تشاركنا أي نجاحات بارزة أو آثار إيجابية لاحظتها وزارة التنمية الاجتماعية فيما يتعلق بالتطور الاجتماعي والعاطفي للطلاب منذ بدء تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل؟

١٤. إلى أي مدى ساهمت مبادرة التعليم الصديق للطفل في تحسين رفاه الأطفال، لا سيما الفئات التي تحتاج لاهتمام خاص، مقارنةً بخط الأساس؟

١٥. ما هي الفجوات أو التحديات الرئيسية التي تعيق من تعزيز الرفاهية الاجتماعية والعاطفية لجميع الأطفال في سلطنة عُمان، خاصةً الفئات التي تحتاج لاهتمام خاص؟ وكيف يمكن الانتفاع من الدروس المستفادة من مبادرة التعليم الصديق للطفل لمعالجة هذه التحديات في المستقبل؟

القضايا الشاملة Cross-cutting concerns:

١٦. ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارة التنمية الاجتماعية لضمان شمولية وتلبية مبادرة التعليم الصديق للطفل للاحتياجات الاجتماعية والعاطفية المتنوعة لجميع الطلاب، باختلاف فئاتهم وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية؟

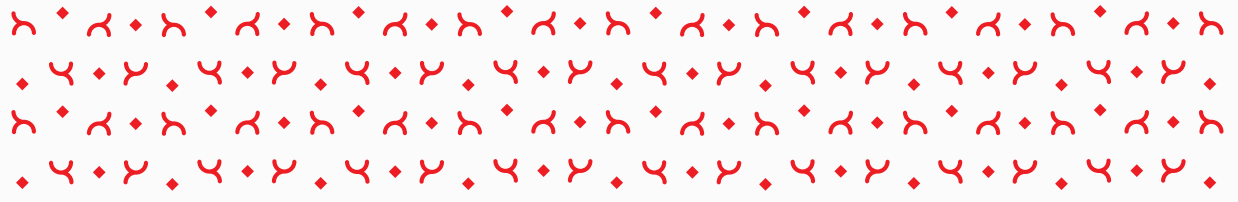
١٧. كيف تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بمتابعة وتقييم الحالة الاجتماعية والعاطفية للطلاب في المدارس المشاركة في مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وما هي المؤشرات أو المعايير المستخدمة في ذلك؟

الملاحظات

لا بد من وضع عدة أمور في عين الاعتبار عند إجراء المقابلات مع المسؤولين في وزارة التنمية الاجتماعية، وهي: من المهم الالتزام بأسلوب مهني ومحترم، واحترام الرأي الآخر وعدم التصادم، واستخدام لغة واضحة وموجزة حتى عند التطرق لمواضيع حساسة أو مثيرة للجدل، بالإضافة إلى الاهتمام بتوضيح أو إعادة صياغة الأسئلة عند الحاجة. ولا بد من تشجيع المشاركين على تقديم أمثلة تدعم إجاباتهم، وطرح أسئلة إضافية للتعمق في أفكارهم وآرائهم، ومن المهم أيضاً الانتباه إلى لغة جسد المشاركين؛ أي إشارات غير لفظية قد تدل على عدم الراحة أو التردد في الإجابة على بعض الأسئلة، وفي هذه الحالة، يجب على الشخص المسؤول عن إجراء المقابلة الانتقال إلى موضوع آخر أو إعادة صياغة الأسئلة بطريقة ملائمة.

كما ينبغي الالتزام بالمبادئ الأخلاقية التوجيهية أثناء إجراء المقابلات، مع ضرورة الحصول على موافقة مسبقة من المشاركين وضمان حماية خصوصيتهم وسرية بياناتهم طوال العملية، ويفترض توضيح الغرض من جمع المعلومات، بالإضافة إلى احترام حق المشاركين في رفض الإجابة أو الانسحاب من المقابلة في أي وقت.

يمكن أن تقدم البيانات المجمعة من هذه المقابلات رؤى مهمة حول التزام وزارة التنمية الاجتماعية واستراتيجياتها، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها في تعزيز الرفاهية الاجتماعية والعاطفية للطلاب ضمن مبادرة التعليم الصديق للطفل، كما يمكن أن تساهم هذه المعلومات في توجيه أي تغييرات أو تحسينات مستقبلية، أو في تعزيز التعاون بين الجهات المعنية لضمان توفير بيئة تعليمية شاملة وداعمة وتعزز نمو ونجاح جميع الأطفال.



أسئلة المقابلة الخاصة بالمسؤولين في هيئة البيئة

نموذج الموافقة

مرحباً، أنا وضاح عبد السلام، أعمل كمستشار مستقل مع اليونيسيف- مكتب عُمان، حيث تعمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم على تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل. ونظراً لدورك الرئيسي في المبادرة نود إجراء هذه المقابلة معك، بهدف فهم تجربتك ووجهة نظرك حول المبادرة وفعاليتها.

هدف المقابلة

تهدف هذه المقابلة إلى جمع المعلومات حول مدى ملاءمة وكفاءة وفعالية واستدامة وأثر وشمولية مبادرة التعليم الصديق للطفل، بالإضافة إلى تحديد جوانب نجاحها، والتحديات التي واجهتها، وفرص التحسين الممكنة. كما قد نستخدم اجاباتك كجزء من دراسات الحالة لتقديم أمثلة عملية توضح آلية تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل وتفاعل المجتمع المحلي معها.

المشاركة الطوعية

إن مشاركتك في هذه المقابلة طوعية بالكامل، ولديك الحرية في رفض الإجابة على أي سؤال أو إنهاء المقابلة في أي وقت دون مواجهة أي عواقب، ولن يؤثر قرارك بالمشاركة على علاقتك باليونيسف أو وزارة التربية والتعليم أو أي منظمة أخرى لها علاقة بالمشروع.

حماية البيانات وسريتها

ستظل المعلومات التي تقدمها سرية تماماً، حيث سيتم إخفاء هويتك عند الإشارة إلى أي معلومة في التقرير النهائي، مما يعني أنه لن يتم ذكر اسمك أو أي تفاصيل تعريفية خاصة بك، وسيتم تخزين جميع البيانات بشكل آمن، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار، وستعرض نتائج هذا التقييم بشكل تجميعي لحماية خصوصية جميع المشاركين.

قيود الحفاظ على سرية البيانات

وفقاً للمبادئ التوجيهية الأخلاقية وبروتوكولات الإبلاغ الخاصة باليونيسف، يُرجى العلم بأنه على الرغم من التزامنا بالسرية التامة، إلا أن هناك ظروفًا معينة لا يمكننا الحفاظ على السرية فيها. فإذا قُدمت معلومات تشير إلى تعرض طفل للإساءة أو الإهمال أو الخطر، أو إذا تم الكشف عن أنشطة إجرامية، فيتوجب على المستشار إبلاغ اليونيسف لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وذلك لضمان حماية وسلامة الأفراد المعرضين للخطر.

تسجيل المقابلة

سأسجل المقابلة صوتياً بهدف توثيقها وتحليلها، ولن يتم مشاركة التسجيل مع أي شخص غير المستشار أو استخدامه لأي غرض آخر، وفي حال كنت ترغب بعدم تسجيل المقابلة، سأكتفي بتدوين الملاحظات..

استخدام أو إعادة استخدام البيانات

ستُستخدم البيانات المجمعة من هذه المقابلة أو أي مقابلة أو مجموعات النقاش البؤرية الأخرى، بما في ذلك من محاضرات الاجتماعات وأي تسجيلات صوتية، لأغراض هذا التقييم فقط. وسيتم حذف جميع الأسماء والتفاصيل الشخصية إذا لزم الأمر. وأي استخدام مستقبلي للبيانات بعد هذا التقييم سيتطلب موافقة منفصلة، وسيتمášy تماماً مع معايير حماية البيانات والمعايير الأخلاقية.

وستحفظ جميع البيانات بشكل آمن في أنظمة رقمية محمية بكلمة مرور ومشفرة، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار وأعضاء فريق التقييم المخولين بذلك، وستظل البيانات محفوظة لمدة تصل إلى ١٢ شهرًا بعد انتهاء التقييم، وسيتم حذف جميع البيانات المُجمعة بعد هذه الفترة، بما في ذلك الملاحظات التي تم جمعها خلال الاجتماعات والتسجيلات الصوتية، بشكل نهائي أو إتلافها لضمان خصوصية وسرية المشاركين.

مدة المقابلة

ستستغرق هذه المقابلة حوالي ٦٠ دقيقة.

المخاطر والفوائد المحتملة

لا توجد مخاطر معروفة تتعلق بالمشاركة في هذه المقابلة، ومع ذلك، إذا شعرت بعدم الارتياح في أي لحظة، لك حرية الاختيار بعدم الإجابة على أي من الأسئلة أو إنهاء المقابلة. وعلى الرغم من عدم وجود فائدة مباشرة لك، إلا أن آراءك ستساعد في تحسين السياسات وممارسات التعليم في سلطنة عُمان.

إقرار الموافقة

- هل توافق على المشاركة في هذه المقابلة؟
 - هل توافق على تسجيل هذه المقابلة لأغراض التوثيق والتحليل؟
- (إذا وافق المشاركون، يمكنك الاستمرار في إجراء المقابلة).

شكرًا لك على وقتك ومشاركتك.

معلومات الاتصال

إذا كان لديكم أي استفسارات أو ترغبون في مناقشة أي أمر يتعلق بمشاركتكم، لا تترددوا في التواصل مع:

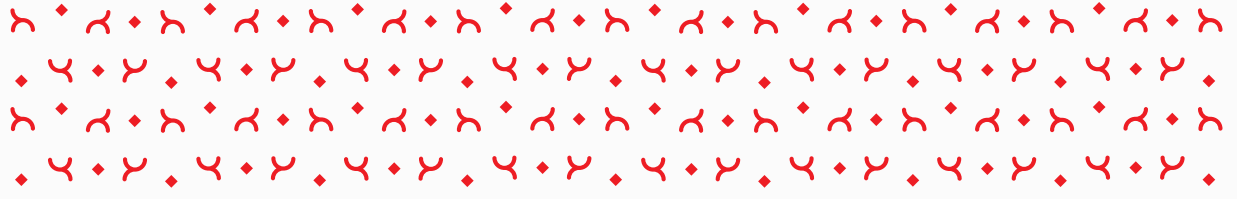
وضاح عبد السلام

مستشار مستقل - قسم التقييم في اليونيسف

البريد الإلكتروني: waddah@abc.ps

الهاتف: ٩٧٢٥٩٩٦٦٦٦٧٨٠





الأسئلة

الملاءمة Relevance

١. كيف تطور دور هيئة البيئة في دعم وتنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل ونجاحها عبر مراحلها المختلفة؟ وما هي العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا التطور؟
٢. كيف تتماشى مشاركة هيئة البيئة في مبادرة التعليم الصديق للطفل مع الاستراتيجيات والأهداف البيئية الوطنية؟ وما مدى مساهمتها في تحقيق هذه الأهداف خصوصاً في مجالات تغير المناخ والاستدامة والتعليم البيئي؟

الفعالية Effectiveness

٣. ما هي الاستراتيجيات أو البرامج التي وضعتها هيئة البيئة لتعزيز الوعي البيئي والاستدامة والممارسات الصديقة للبيئة بين الطلاب في المدارس المشاركة في مبادرة التعليم الصديق للطفل؟
٤. ما هو الدور الذي تلعبه هيئة البيئة في توفير التدريب أو الموارد أو الدعم للمعلمين وموظفي المدارس من أجل دمج ممارسات التعليم البيئي وممارسات الاستدامة البيئية بشكل فعال ضمن إطار التعليم الصديق للطفل؟
٥. ما هي التحديات التي واجهتها هيئة البيئة في دمج التعليم البيئي والممارسات البيئية المستدامة ضمن إطار التعليم الصديق للطفل؟ وما هي الحلول المبتكرة التي تم تطويرها للتغلب على هذه التحديات؟

الكفاءة Efficiency

٦. كيف تتعاون هيئة البيئة مع وزارة التربية والتعليم وأصحاب المصلحة لضمان الانسجام والتناسق في دمج التعليم البيئي ضمن المدارس التي تعتمد نموذج التعليم الصديق للطفل؟
٧. ما هي التحديات أو العقبات التي واجهتها هيئة البيئة في دعم الجوانب البيئية لمبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وكيف تمت معالجتها؟

التوافق Coherence

٨. ما هي الاستراتيجيات التي استخدمتها هيئة البيئة للتواصل مع أولياء الأمور والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف الدعم ومعالجة أي رفض محتمل للجوانب البيئية في مبادرة التعليم الصديق للطفل، خاصة في المناطق التي قد يكون فيها الوعي البيئي منخفضاً؟
٩. كيف استطاعت هيئة البيئة تحقيق التوافق والتكامل بين جوانب العوامل البيئية في مبادرة التعليم الصديق للطفل والبرامج أو الحملات الوطنية الأخرى المعنية بتغير المناخ، والاستدامة، وحماية البيئة؟
١٠. ما الفرص المتاحة أمام هيئة البيئة لتعزيز التعاون بين القطاعات وتحسين توافق السياسات لدعم مبادرة التعليم الصديق للطفل وتعزيز التعليم البيئي والتنمية المستدامة على نطاق أوسع؟

الاستدامة Sustainability

١١. ما العوامل الأساسية التي تؤثر على الاستدامة طويلة الأمد للجوانب البيئية لمبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وما هي الاستراتيجيات التي تتبناها هيئة البيئة للتعامل مع هذه العوامل؟
١٢. كيف تسعى هيئة البيئة إلى تعزيز القدرات والموارد والأنظمة الضرورية لضمان استدامة دمج التعليم البيئي والممارسات البيئية المستدامة في قطاع التعليم بعد انتهاء مبادرة التعليم الصديق للطفل؟

الأثر Impact

١٣. هل يمكنك أن تشاركنا أي نجاحات بارزة أو تأثيرات إيجابية لاحظتها هيئة البيئة فيما يتعلق بمشاركة الطلاب في الأنشطة البيئية منذ بدء تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل؟

١٤. ما هي الفجوات أو التحديات الرئيسية التي تحد من تعزيز الوعي البيئي والعمل البيئي بين جميع الأطفال في سلطنة عُمان، خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تحتاج المزيد من الاهتمام في المجال البيئي؟ وكيف يمكن الاستفادة من الدروس المستفادة من مبادرة التعليم الصديق للطفل لمعالجة هذه التحديات في المستقبل؟

القضايا الشاملة Cross-cutting concerns:

١٥. كيف ضمنت هيئة البيئة أن تكون مبادرة التعليم الصديق للطفل شاملة ومناسبة للاختلافات البيئية واحتياجات جميع الطلاب، لا سيما أولئك القادمين من المناطق الريفية أو المناطق التي تواجه تهديدات بيئية؟

١٦. كيف تعمل هيئة البيئة على متابعة وتقييم الوعي البيئي والممارسات البيئية لدى الطلاب والمدارس المشاركة في مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وما هي المؤشرات المعتمدة لقياس هذا الوعي البيئي؟

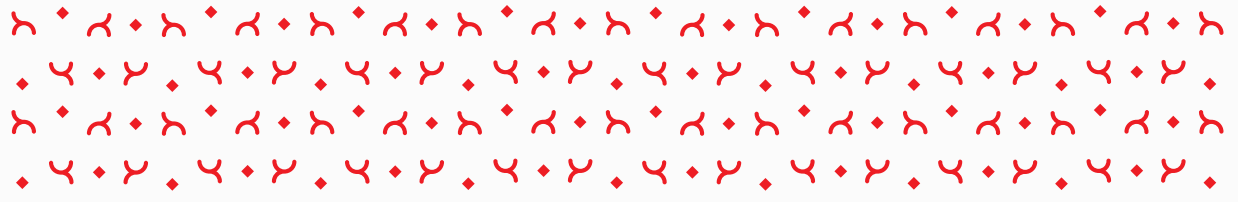
الملاحظات

لا بد من وضع عدة أمور في عين الاعتبار عند إجراء المقابلات مع المسؤولين في هيئة البيئة، وهي: من المهم الالتزام بأسلوب مهني ومحترم، واحترام الرأي الآخر وعدم التصادم، واستخدام لغة واضحة وموجزة حتى عند التطرق لمواضيع حساسة أو مثيرة للجدل، بالإضافة إلى الاهتمام بتوضيح أو إعادة صياغة الأسئلة عند الحاجة. ولا بد من تشجيع المشاركين على تقديم أمثلة تدعم إجاباتهم، وطرح أسئلة إضافية للتعمق في أفكارهم وآرائهم، ومن المهم الانتباه إلى لغة جسد المشاركين؛ أي إشارات غير لفظية تدل على عدم الراحة أو التردد في الإجابة على بعض الأسئلة، وفي هذه الحالة، يجب على الشخص المسؤول عن إجراء المقابلة الانتقال إلى موضوع آخر أو إعادة صياغة الأسئلة بطريقة ملائمة.

كما ينبغي الالتزام بالمبادئ الأخلاقية التوجيهية أثناء إجراء المقابلات، مع ضرورة الحصول على موافقة مسبقة من المشاركين وضمان حماية خصوصيتهم وسرية بياناتهم طوال العملية، ويفترض توضيح الغرض من جمع المعلومات، بالإضافة إلى احترام حق المشاركين في رفض الإجابة أو الانسحاب من المقابلة في أي وقت.

يمكن أن توفر البيانات المجمعة من هذه المقابلات رؤى قيمة حول التزام هيئة البيئة واستراتيجياتها، فضلاً عن التحديات التي تواجهها في دمج التعليم البيئي والاستدامة البيئية ضمن مبادرة التعليم الصديق للطفل، كما ويمكن أن تساهم هذه المعلومات في توجيه أي تغييرات أو تحسينات مستقبلية، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية لضمان توفير بيئة تعليمية تعزز من فهم الطلاب وتقديرهم للبيئة، مع تشجيعهم على الالتزام بدورهم في حمايتها.





أسئلة المقابلة الخاصة بمستشار التعليم ومدير البرامج في مكتب اليونيسف عُمان

نموذج الموافقة

مرحباً، أنا وضاح عبد السلام، أعمل كمستشار مستقل مع اليونيسيف- مكتب عُمان، حيث تعمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم على تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل. ونظرًا لدورك الرئيسي في المبادرة نود إجراء هذه المقابلة معك، بهدف فهم تجربتك ووجهة نظرك حول المبادرة وفعاليتها.

هدف المقابلة

تهدف هذه المقابلة إلى جمع المعلومات حول مدى ملاءمة وكفاءة وفعالية واستدامة وأثر وشمولية مبادرة التعليم الصديق للطفل، بالإضافة إلى تحديد جوانب نجاحها، والتحديات التي واجهتها، وفرص التحسين الممكنة. كما قد نستخدم اجاباتك كجزء من دراسات الحالة لتقديم أمثلة عملية توضح آلية تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل وتفاعل المجتمع المحلي معها.

المشاركة الطوعية

إن مشاركتك في هذه المقابلة طوعية بالكامل، ولديك الحرية في رفض الإجابة على أي سؤال أو إنهاء المقابلة في أي وقت دون مواجهة أي عواقب، ولن يؤثر قرارك بالمشاركة على علاقتك باليونيسف أو وزارة التربية والتعليم أو أي منظمة أخرى لها علاقة بالمشروع.

حماية البيانات وسريتها

ستظل المعلومات التي تقدمها سرية تماماً، حيث سيتم إخفاء هويتك عند الإشارة إلى أي معلومة في التقرير النهائي، مما يعني أنه لن يتم ذكر اسمك أو أي تفاصيل تعريفية خاصة بك، وسيتم تخزين جميع البيانات بشكل آمن، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار، وستعرض نتائج هذا التقييم بشكل تجميعي لحماية خصوصية جميع المشاركين.

قيود الحفاظ على سرية البيانات

يُرجى العلم بأنه على الرغم من التزامنا بالسرية التامة، إلا أن هناك ظروفًا معينة لا يمكننا الحفاظ على السرية فيها، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية والأخلاقية وبروتوكولات الإبلاغ الخاصة باليونيسف. فإذا قُدمت أي معلومات تشير إلى تعرض طفل للإساءة أو الإهمال أو الخطر، أو إذا تم الكشف عن أنشطة إجرامية، فيجب على المستشار إبلاغ اليونيسف لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وذلك لضمان حماية وسلامة الأفراد المعرضين للخطر.

تسجيل المقابلة

سأسجل المقابلة صوتياً بهدف توثيقها وتحليلها، ولن يتم مشاركة التسجيل مع أي شخص غير المستشار أو استخدامه لأي غرض آخر، وفي حال كنت ترغب بعدم تسجيل المقابلة، سأكتفي بتدوين الملاحظات..

استخدام أو إعادة استخدام البيانات

ستُستخدم البيانات المجمعة من هذه المقابلة أو أي مقابلة أو مجموعات النقاش البؤرية الأخرى، بما في ذلك من محاضرات الاجتماعات وأي تسجيلات صوتية، لأغراض هذا التقييم فقط. وسيتم حذف جميع الأسماء والتفاصيل الشخصية إذا لزم الأمر. وأي استخدام مستقبلي للبيانات بعد هذا التقييم سيتطلب موافقة منفصلة، وسيتمášy تماماً مع معايير حماية البيانات والمعايير الأخلاقية.

وستحفظ جميع البيانات بشكل آمن في أنظمة رقمية محمية بكلمة مرور ومشفرة، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار وأعضاء فريق التقييم المخولين بذلك، وستظل البيانات محفوظة لمدة تصل إلى ١٢ شهرًا بعد انتهاء التقييم، وسيتم حذف جميع البيانات المُجمعة بعد هذه الفترة، بما في ذلك الملاحظات التي تم جمعها خلال الاجتماعات والتسجيلات الصوتية، بشكل نهائي أو إتلافها لضمان خصوصية وسرية المشاركين.

مدة المقابلة

ستستغرق هذه المقابلة حوالي ٦٠ دقيقة.

المخاطر والفوائد المحتملة

لا توجد مخاطر معروفة تتعلق بالمشاركة في هذه المقابلة، ومع ذلك، إذا شعرت بعدم الارتياح في أي لحظة، لك حرية الاختيار بعدم الإجابة على أي من الأسئلة أو إنهاء المقابلة. وعلى الرغم من عدم وجود فائدة مباشرة لك، إلا أن آراءك ستساعد في تحسين السياسات وممارسات التعليم في سلطنة عُمان.

إقرار الموافقة

- هل توافق على المشاركة في هذه المقابلة؟
- هل توافق على تسجيل هذه المقابلة لأغراض التوثيق والتحليل؟

(إذا وافق المشارك، يمكنك الاستمرار في إجراء المقابلة.)

شكرًا لك على وقتك ومشاركتك.

معلومات الاتصال

إذا كان لديكم أي استفسارات أو ترغبون في مناقشة أي أمر يتعلق بمشاركتكم، لا تترددوا في التواصل مع:

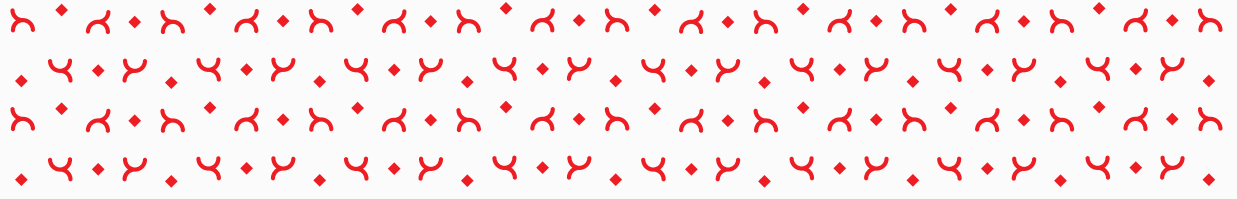
وضاح عبد السلام

مستشار مستقل - قسم التقييم في اليونيسف

البريد الإلكتروني: waddah@abc.ps

الهاتف: ٩٧٢٥٩٩٦٦٦٧٨٠





الأسئلة

الملاءمة Relevance

١. برأيك، هل يوجد حاجة إلى تحديث دليل اليونيسف للتعليم الصديق للطفل ليتناسب مع أساليب التدريس الحديثة وآليات المتابعة والتقييم الجديدة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توضيح السبب.
٢. كيف ترى اليونيسف دورها في دعم تنفيذ ونجاح مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان، التي تعتبر دولة ذات دخل مرتفع؟

الفعالية Effectiveness

٣. ما هي الاستراتيجيات المحددة أو المساعدة التقنية أو الموارد التي قدمتها اليونيسف - مكتب عُمان لدعم وزارة التربية والتعليم وأصحاب المصلحة في تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان؟

الكفاءة Efficiency

٤. كيف تتعاون اليونيسف مع الحكومة العُمانية وغيرها من الشركاء المعنيين لضمان التوافق والتناسق في تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل بحيث تتماشى مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية؟
٥. ما هي التحديات التي واجهتها اليونيسف - مكتب عُمان في دعم مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان؟ وكيف تمت معالجتها؟

التوافق Coherence

٦. ما هي أولويات اليونيسف وخططها المستقبلية لتعزيز دعمها لمبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان؟ وما هي الفرص أو التحديات التي تتوقعها فيما يتعلق بالاستدامة وقابلية توسع المبادرة؟

الاستدامة Sustainability

٧. استناداً إلى خبرة اليونيسف في دعم مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان، ما هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على تحقيق استدامة ممارسات ومبادئ التعليم الصديق للطفل على المدى الطويل في سلطنة عُمان؟ وما هي الاستراتيجيات التي تتبناها اليونيسف لمعالجة هذه العوامل؟
٨. كيف تتعاون اليونيسف مع الحكومة العمانية والشركاء الآخرين لبناء القدرات المحلية وتعزيز الملكية المحلية لمبادرة التعليم الصديق للطفل، لضمان استدامة هذه المبادرة حتى بعد انتهاء تدخل اليونيسف؟

الاثـر Impact

٩. بالإضافة إلى النتائج المحددة التي تسعى مبادرة التعليم الصديق للطفل لتحقيقها، ما هي التأثيرات أو التغييرات الأوسع التي لاحظتها اليونيسف في ممارسات وسياسات حقوق الطفل والتعليم الشامل في سلطنة عُمان؟
١٠. ما هي الفجوات أو التحديات الرئيسية في تعزيز التعليم الصديق للطفل وضمان حقوق جميع الأطفال في سلطنة عُمان، خصوصاً أولئك الذين يحتاجون إلى اهتمام خاص؟ وكيف يمكن الاستفادة من الدروس المستفادة من مبادرة التعليم الصديق للطفل لمواجهة هذه التحديات في المستقبل؟

القضايا الشاملة Cross-cutting concerns

١١. ما هي الإجراءات التي اتبعتها اليونيسف لضمان أن تكون مبادرة التعليم الصديق للطفل شاملة للجميع ومستجيبة للاحتياجات والحقوق المتنوعة لجميع الأطفال، خاصة أطفال ذوي الإعاقة؟

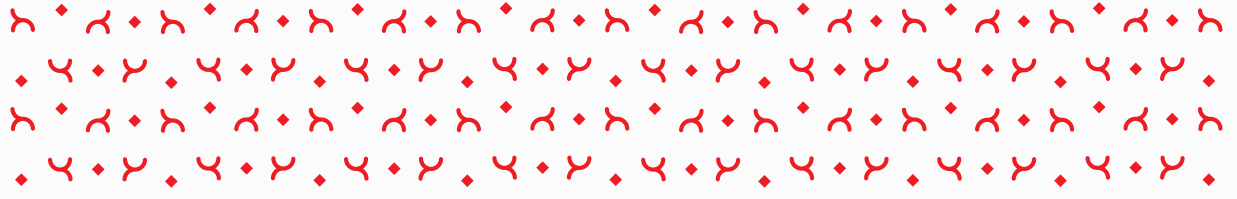
الملاحظات

لا بد من وضع عدة أمور في عين الاعتبار عند اجراء المقابلات مع المسؤولين في اليونيسف، وهي: من المهم الالتزام بأسلوب مهني ومحترم، احترام الرأي الآخر وعدم التصادم، استخدام لغة واضحة وموجزة حتى عند التطرق لمواضيع حساسة أو مثيرة للجدل، بالإضافة إلى الاهتمام بتوضيح أو إعادة صياغة الأسئلة عند الحاجة. ولا بد من تشجيع المشاركين على تقديم أمثلة تدعم إجاباتهم، وطرح أسئلة إضافية للتعمق في أفكارهم وآرائهم التي يطرحوها، ومن المهم أيضاً الانتباه إلى لغة جسد المشاركين؛ أي إشارات غير لفظية قد تدل على عدم الراحة أو التردد في الإجابة على بعض الأسئلة، وفي هذه الحالة، يجب على الشخص المسؤول عن إجراء المقابلة الانتقال إلى موضوع آخر أو إعادة صياغة الأسئلة بطريقة ملائمة.

كما ينبغي الالتزام بالمبادئ الأخلاقية التوجيهية أثناء إجراء المقابلات، مع ضرورة الحصول على موافقة مسبقة من المشاركين وضمان حماية خصوصيتهم وسرية بياناتهم طوال العملية، ويفترض توضيح الغرض من جمع المعلومات، بالإضافة إلى احترام حق المشاركين في رفض الإجابة أو الانسحاب من المقابلة في أي وقت.

يمكن أن تقدم البيانات المجمعة من هذه المقابلات رؤى مهمة حول دور اليونيسف واستراتيجياتها، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها في دعم مبادرة التعليم الصديق للطفل، كما يمكن أن تساهم هذه المعلومات في توجيه أي تغييرات أو تحسينات مستقبلية لضمان حصول جميع الأطفال في سلطنة عُمان على بيئة تعليمية شاملة وداعمة وتعزيز نمو ونجاح جميع الأطفال، ويمكن أن تساهم هذه المعلومات في المناقشات والجهود العالمية الأوسع المتعلقة بالتعليم الصديق للطفل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم وتنمية الطفل.





أسئلة مجموعة النقاش البؤرية مع أولياء الأمور

نموذج الموافقة

مرحباً، أنا وضاح عبد السلام، أعمل كمستشار مستقل مع اليونيسيف- مكتب عُمان، حيث تعمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم على تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل. ونظراً لدورك الرئيسي في المبادرة نود إجراء هذه المقابلة معك، بهدف فهم تجربتك ووجهة نظرك حول المبادرة وفعاليتها.

هدف مجموعة النقاش البؤرية

تهدف هذه المجموعة البؤرية إلى جمع المعلومات حول مدى ملاءمة وكفاءة وفعالية واستدامة وأثر وشمولية مبادرة التعليم الصديق للطفل، بالإضافة إلى تحديد جوانب نجاح المشروع، والتحديات التي واجهها، وفرص التحسين الممكنة. كما قد نستخدم إجاباتك كجزء من دراسات الحالة لتقديم أمثلة عملية توضح كيفية تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل وتفاعل المجتمع المحلي معها.

المشاركة الطوعية

إن مشاركتك في هذه المقابلة طوعية بالكامل، ولديك الحرية في رفض الإجابة على أي سؤال أو إنهاء المقابلة في أي وقت دون مواجهة أي عواقب، ولن يؤثر قرارك بالمشاركة على علاقتك باليونيسف أو وزارة التربية والتعليم أو أي منظمة أخرى لها علاقة بالمشروع.

الحفاظ على سرية البيانات

ستظل المعلومات التي تقدمها سرية تماماً، حيث سيتم إخفاء هويتك عند الإشارة إلى أي معلومة في التقرير النهائي، مما يعني أنه لن يتم ذكر اسمك أو أي تفاصيل تعريفية خاصة بك، وسيتم تخزين جميع البيانات بشكل آمن، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى الباحث، وستعرض نتائج هذا التقييم بشكل تجميعي لحماية خصوصية جميع المشاركين.

قيود الحفاظ على سرية البيانات

وفقاً للمبادئ التوجيهية الأخلاقية وبروتوكولات الإبلاغ الخاصة باليونيسف، يُرجى العلم بأنه رغم التزامنا بالسرية التامة، إلا أن هناك ظروفًا معينة لا يمكننا الحفاظ على السرية فيها. فإذا قُدمت معلومات تشير إلى أن طفلاً يتعرض للإساءة أو الإهمال أو الخطر، أو إذا تم الكشف عن أنشطة إجرامية، فيتوجب على الباحث إبلاغ اليونيسف لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وذلك لضمان حماية وسلامة الأفراد المعرضين للخطر.

الحفاظ على خصوصية المشاركين في مجموعات النقاش البؤرية

يرجى العلم أن مناقشات المجموعات البؤرية تشمل عدة مشاركين، ورغم تأكيد المستشار على أهمية الحفاظ على سرية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها أثناء المناقشة، لا يمكن ضمان التزام الجميع بذلك. لذا، سيتم تشجيع أولياء الأمور على تجنب مشاركة أي معلومات شخصية أو حساسة خلال النقاش.

تسجيل مجموعة النقاش البؤرية

سأقوم بالتسجيل الصوتي لهذه المقابلة بهدف توثيقها وتحليلها، ولن يتم مشاركة التسجيل مع أي شخص غير الباحث أو استخدامه لأي غرض آخر، وفي حال كنت ترغب بعدم تسجيل المقابلة، سأكتفي بتدوين الملاحظات خلالها.

استخدام وإعادة استخدام البيانات

سُتستخدم البيانات المجمعة من هذه المقابلة أو أي مقابلة أو المجموعات البؤرية الأخرى، بما في ذلك من محاضر الاجتماعات وأي تسجيلات صوتية، لأغراض هذا التقييم فقط. وسيتم حذف جميع الأسماء والتفاصيل الشخصية إذا لزم الأمر. وأي استخدام مستقبلي للبيانات بعد هذا التقييم سيتطلب موافقة منفصلة، وسيتمشى تمامًا مع معايير حماية البيانات والمعايير الأخلاقية.

وستُخزن جميع البيانات بشكل آمن في أنظمة رقمية محمية بكلمة مرور ومشفرة، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى باحث وأعضاء فريق التقييم المخولين بذلك، وستظل البيانات محفوظة لمدة تصل إلى ١٢ شهرًا بعد انتهاء التقييم، وسيتم حذف جميع البيانات المجمعة بعد هذه الفترة، بما في ذلك الملاحظات التي تم جمعها خلال الاجتماعات والتسجيلات الصوتية، بشكل نهائي أو إتلافها لضمان خصوصية وسرية المشاركين.

مدة مجموعة النقاش البؤرية

ستستغرق مدة مجموعة النقاش البؤرية من ٩٠-١٢٠ دقيقة، وسأضمن بيئة مريحة ليتمكن الجميع مشاركة أفكارهم بحرية.

المخاطر والمكاسب المحتملة

لا توجد مخاطر معروفة تتعلق بالمشاركة في هذه المقابلة، ومع ذلك، إذا شعرت بعدم الارتياح في أي لحظة، لك حرية الاختيار بعدم الإجابة على أي من الأسئلة أو إنهاء المقابلة. وعلى الرغم من عدم وجود فائدة مباشرة لك، إلا أن آراءك ستساعد في تحسين السياسات وممارسات التعليم في سلطنة عُمان.

إقرار الموافقة

- هل توافق على المشاركة في مجموعة النقاش البؤرية؟
 - هل توافق على تسجيل مجموعة النقاش البؤرية لأغراض التوثيق والتحليل؟
- (إذا وافق المشارك، يمكنك الاستمرار في إجراء مجموعة النقاش البؤرية.)
- شكرًا لك على وقتك ومساهمتك القيمة.
- وجهة نظركم كأولياء أمور ضرورية للمساعدة في تحسين التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان.

معلومات الاتصال

إذا كان لديكم أي استفسارات أو ترغبون في مناقشة أي أمر يتعلق بمشاركتكم، لا تترددوا في التواصل مع:

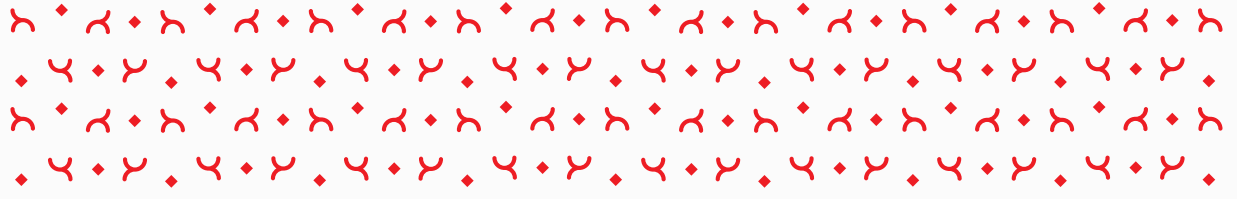
وضاح عبد السلام

مستشار مستقل - قسم التقييم في اليونيسف

البريد الإلكتروني: waddah@abc.ps

الهاتف: ٩٧٢٥٩٩٦٦٦٧٨٠





الأسئلة

الملاءمة Relevance

١. هل أنت على علم بأنشطة التعليم الصديق للطفل المنفذة في مدرسة طفلك؟ هل يمكنك ذكر جزء منها؟
٢. إلى أي مدى تشعر أن مبادرة التعليم الصديق للطفل تتوافق مع توقعاتك وطموحاتك في تعليم طفلك وتطوره، خاصة فيما يتعلق بتجهيزه لتحقيق النجاح في حياته العملية والشخصية؟

الفعالية Effectiveness

٣. هل يمكنك ذكر بعض الأمثلة لكيفية مساهمة مبادرة التعليم الصديق للطفل بتعزيز بيئة تعليمية أكثر شمولاً وتركيزاً على الطفل وتدعمه؟
٤. ما مدى رضاك عن الدعم الذي تقدمه المدرسة، ومواردها، ومرافقها، لضمان التنفيذ الفعال لمبادئ وممارسات التعليم الصديق للطفل؟

الكفاءة Efficiency

٥. كيف أبلغتك المدرسة بأهداف ومبادئ وممارسات مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وما مدى فهمك لأهميتها ومواءمتها لتعليم طفلك؟
٦. ما هي التحديات التي واجهها طفلك في الوصول إلى أنشطة مبادرة التعليم الصديق للطفل أو الاستفادة منها، خاصة إذا كان من ذوي الإعاقة أو الأطفال الذين يحتاجون لاهتمام خاص؟

التوافق Coherence

٧. ما الطرق التي شجعتك على المشاركة في تجارب تعلم طفلك والمساهمة في تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل على المستوى المدرسي؟
٨. كيف تصف التواصل والتعاون بين أولياء الأمور والمعلمين/إدارة المدرسة حول مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وهل لديك أي اقتراحات لتحسين التواصل؟
٩. هل توصي بأي تغييرات أو تعديلات أو تحسينات على مبادرة التعليم الصديق للطفل بناءً على تجاربك وملاحظاتك؟ ولماذا؟

الاستدامة Sustainability

١٠. ما هي الجوانب الأكثر أهمية في مبادرة التعليم الصديق للطفل التي تعتقد أنها ستساهم في استدامتها وتطويرها على المدى الطويل؟ ولماذا؟
١١. كيف يمكن لأولياء الأمور والمجتمع المحلي أن يساهموا في استدامة التعليم الصديق للطفل، وما هي الموارد أو الدعم الذي يمكن أن يساعدكم في أداء دور أكثر فعالية في هذا المجال؟
١٢. من وجهة نظرك، ما هي العوامل الرئيسية، التي ستؤثر على نجاح واستدامة مبادرة التعليم الصديق للطفل في مدرسة أطفالكم وفي نظام التعليم بشكل عام في عُمان على المدى الطويل؟

الأثر Impact

١٣. إلى أي مدى حققت مبادرة التعليم الصديق للطفل تحسينات في المؤشرات التعليمية الرئيسية مثل الالتحاق بالمدارس، والحضور، والاستمرار في التعليم، ونتائج التعلم، ورفاهية الطفل، خاصة بالنسبة للطلاب الذين يحتاجون لاهتمام خاص، مقارنة بمؤشرات خط الأساس؟

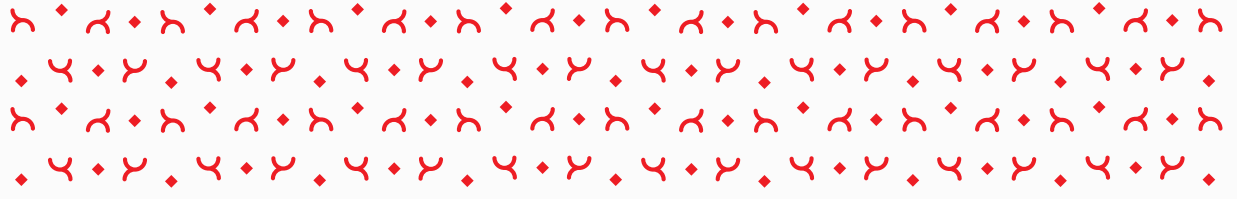
الملاحظات

عند إجراء مجموعات النقاش البؤرية مع أولياء الأمور، يجب توفير بيئة ترحيبية وخالية من الأحكام المسبقة لتشجيع تبادل الخبرات والآراء والأفكار، ومراعاة استخدام لغة واضحة وموجزة، مع ضرورة توضيح أو إعادة صياغة الأسئلة عند الحاجة. ولا بد من تشجيع المشاركين على تقديم أمثلة تدعم إجاباتهم، وطرح أسئلة إضافية للتعلم في أفكارهم وآرائهم، ومن المهم توفير الفرصة لجميع الآباء للمشاركة والاستماع إلى وجهات النظر المتنوعة واحترامها من قبل الجميع في مجموعة النقاش.

كما ينبغي الالتزام بالمبادئ الأخلاقية التوجيهية أثناء إجراء مجموعات النقاش البؤرية، مع ضرورة الحصول على موافقة مسبقة من المشاركين وضمان حماية خصوصيتهم وسرية بياناتهم طوال العملية، ويفترض توضيح الغرض من جمع البيانات، ويجب احترام حق المشاركين في رفض الإجابة أو الانسحاب في أي وقت.

يمكن أن تقدم البيانات المستخلصة من مجموعات النقاش البؤرية رؤى مهمة حول تجارب أولياء الأمور المشتركة وتصوراتهم وتوصياتهم فيما يتعلق بمبادرة التعليم الصديق، كما ويمكن لهذه البيانات المساعدة في إجراء تحسينات وتعديلات في المستقبل.





أسئلة مجموعة النقاش البؤرية مع المعلمين

نموذج الموافقة

مرحباً، أنا وضاح عبد السلام، أعمل كمستشار مستقل مع اليونيسيف- مكتب عُمان، حيث تعمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم على تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل. ونظراً لدورك الرئيسي في المبادرة نود إجراء هذه المقابلة معك، بهدف فهم تجربتك ووجهة نظرك حول المبادرة وفعاليتها.

هدف مجموعة النقاش البؤرية

تهدف هذه المجموعة البؤرية إلى جمع المعلومات حول مدى ملاءمة وكفاءة وفعالية واستدامة وأثر وشمولية مبادرة التعليم الصديق للطفل، بالإضافة إلى تحديد جوانب نجاح المشروع، والتحديات التي واجهها، وفرص التحسين الممكنة. كما قد نستخدم إجاباتك كجزء من دراسات الحالة لتقديم أمثلة عملية توضح كيفية تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل وتفاعل المجتمع المحلي معها.

المشاركة الطوعية

إن مشاركتك في هذه المقابلة طوعية بالكامل، ولديك الحرية في رفض الإجابة على أي سؤال أو إنهاء المقابلة في أي وقت دون مواجهة أي عواقب، ولن يؤثر قرارك بالمشاركة على علاقتك باليونيسف أو وزارة التربية والتعليم أو أي منظمة أخرى لها علاقة بالمشروع.

الحفاظ على سرية البيانات

ستظل المعلومات التي تقدمها سرية تماماً، حيث سيتم إخفاء هويتك عند الإشارة إلى أي معلومة في التقرير النهائي، مما يعني أنه لن يتم ذكر اسمك أو أي تفاصيل تعريفية خاصة بك، وسيتم تخزين جميع البيانات بشكل آمن، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى الباحث، وستعرض نتائج هذا التقييم بشكل تجميعي لحماية خصوصية جميع المشاركين.

قيود الحفاظ على سرية البيانات

يرجى العلم بأنه على الرغم من التزامنا بالسرية التامة، إلا أن هناك ظروفًا معينة لا يمكننا الحفاظ على السرية فيها، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية والأخلاقية وبروتوكولات الإبلاغ الخاصة باليونيسف. فإذا قُدمت أي معلومات تشير إلى تعرض طفل للإساءة أو الإهمال أو الخطر، أو إذا تم الكشف عن أنشطة إجرامية، فيتوجب على المستشار إبلاغ اليونيسف لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وذلك لضمان حماية وسلامة الأفراد المعرضين للخطر.

الحفاظ على خصوصية المشاركين في مجموعات النقاش البؤرية

يرجى العلم أن مناقشات المجموعات البؤرية تشمل عدة مشاركين، ورغم تأكيد المستشار على أهمية الحفاظ على سرية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها أثناء المناقشة، لا يمكن ضمان التزام الجميع بذلك. لذا، سيتم تشجيع أولياء الأمور على تجنب مشاركة أي معلومات شخصية أو حساسة خلال النقاش.

تسجيل مجموعة النقاش البؤرية

سأقوم بالتسجيل الصوتي لهذه المجموعة البؤرية بهدف توثيقها وتحليلها، ولن يتم مشاركة التسجيل مع أي شخص غير المستشار أو استخدامه لأي غرض آخر، وفي حال كنت ترغب بعدم تسجيل المقابلة، سأكتفي بتدوين الملاحظات خلالها.

استخدام وإعادة استخدام البيانات

ستُستخدم البيانات المجمعة من هذه المقابلة أو أي مقابلة أو المجموعات البُورية الأخرى، بما في ذلك من محاضر الاجتماعات وأي تسجيلات صوتية، لأغراض هذا التقييم فقط. وسيتم حذف جميع الأسماء والتفاصيل الشخصية إذا لزم الأمر. وأي استخدام مستقبلي للبيانات بعد هذا التقييم سيتطلب موافقة منفصلة، وسيتمشى تمامًا مع معايير حماية البيانات والمعايير الأخلاقية.

وستُخزن جميع البيانات بشكل آمن في أنظمة رقمية محمية بكلمة مرور ومشفرة، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى اباحث وأعضاء فريق التقييم المخولين بذلك، وستظل البيانات محفوظة لمدة تصل إلى ١٢ شهرًا بعد انتهاء التقييم، وسيتم حذف جميع البيانات المُجمعة بعد هذه الفترة، بما في ذلك الملاحظات التي تم جمعها خلال الاجتماعات والتسجيلات الصوتية، بشكل نهائي أو إتلافها لضمان خصوصية وسرية المشاركين.

مدة مجموعة النقاش البُورية

ستستغرق مدة مجموعة النقاش البُورية من ٩٠-١٢٠ دقيقة، وسأضمن بيئة مريحة مع وجود استراحة إن لزم. المخاطر والمكاسب المحتملة

لا توجد مخاطر معروفة تتعلق بالمشاركة في مجموعة النقاش البُورية، ومع ذلك، إذا شعرت بعدم الارتياح في أي لحظة، يمكنك اختيار عدم الإجابة على أي من الأسئلة أو الانسحاب، وعلى الرغم من عدم وجود فائدة مباشرة لك، إلا أن آرائك ستساعد في تحسين السياسات وممارسات التعليم المستقبلية في سلطنة عُمان لكي تدعم المعلمين.

إقرار الموافقة

- هل توافق على المشاركة في مجموعة النقاش البُورية؟
 - هل توافق على تسجيل مجموعة النقاش البُورية لأغراض التوثيق والتحليل؟
- (إذا وافق المشاركون، يمكنك الاستمرار في إجراء مجموعة النقاش البُورية)
- شكرًا لك على وقتك ومساهمتك القيمة.
- وجهة نظركم ضرورية للمساعدة في تحسين التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان.

معلومات الاتصال

إذا كان لديكم أي استفسارات أو ترغبون في مناقشة أي أمر يتعلق بمشاركتكم، لا تترددوا في التواصل مع:

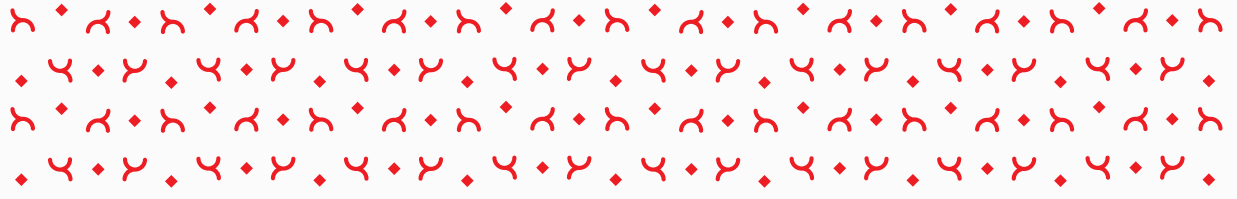
وضاح عبد السلام

مستشار مستقل - قسم التقييم في اليونيسف

البريد الإلكتروني: waddah@abc.ps

الهاتف: ٩٧٢٥٩٩٦٦٦٧٨٠





الأسئلة

الملاءمة Relevance

١. إلى أي مدى تشعر بأن مبادرة التعليم الصديق للطفل تتفق مع فهمك لممارسات التدريس الفعالة واحتياجات طلابك الخاصة؟

الفعالية Effectiveness

٢. هل يمكنك مشاركة بعض الأمثلة حول كيفية دمجك لمبادئ وممارسات التعليم الصديق للطفل خلال التدريس؟ وما هي التحديات التي واجهتها خلال تنفيذ هذه الممارسات (إن وجدت)؟

٣. ما مدى رضاك عن فرص التطوير المهني والتدريب المقدم لمساعدتك على التنفيذ الفعال لمبادئ وممارسات التعليم الصديق للطفل في صفك الدراسي؟

٤. كيف تصف مستوى مشاركة الطلاب وتفاعلهم في فصلك الدراسي منذ تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وما هي العوامل التي تعتقد أنها تساهم في ذلك؟

٥. كيف تقوم بتقييم ومتابعة تعلم الطلاب وتطورهم في إطار مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وما هي الأدوات أو الاستراتيجيات التي وجدتتها أكثر فعالية؟

الكفاءة Efficiency

٦. ما الطرق التي دعمت بها إدارة المدرسة تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وما هو الدعم أو الموارد الإضافية التي تحتاجها لتعزيز من تنفيذ المبادرة؟

٧. هل يمكنك ذكر أي تعديلات أجريتها على أسلوب التعليم الصديق للطفل لتناسب سياق الفصل الدراسي والاحتياجات الفريدة لطلابك بشكل أفضل؟ وما مدى نجاح هذه التعديلات؟

التوافق Coherence

٨. ما هي طرق التعاون بينك وبين المعلمين الآخرين أو موظفي المدرسة أو أولياء الأمور لدعم تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وما هي الفوائد أو التحديات التي واجهتها في هذه التعاون؟

٩. هل توصي بأي تغييرات أو تعديلات أو تحسينات على مبادرة التعليم الصديق للطفل بناءً على تجاربك وملاحظاتك؟ ولماذا؟

الاستدامة Sustainability

١٠. ما الجوانب التي تعتقد أنها الأكثر أهمية للحفاظ عليها وتعزيزها على المدى الطويل في المبادرة؟ ولماذا؟

١١. كيف يمكن للمعلمين أن يساهموا في ضمان استدامة مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وما هي الموارد أو أشكال الدعم التي يمكن أن تساعدكم على المساهمة بشكل أكثر فعالية في تحقيق هذا الهدف؟

١٢. ما هي العوامل الأساسية التي تعتقد أنها ستؤثر على نجاح واستدامة مبادرة التعليم الصديق للطفل في مدرستكم وفي النظام التعليمي في سلطنة عُمان؟

الأثر Impact

١٣. إلى أي مدى ساهمت مبادرة التعليم الصديق للطفل في تحسين المؤشرات التعليمية الرئيسية مثل معدلات الالتحاق بالمدارس، والحضور، والاستمرارية في التعليم، ونتائج التعلم، ورفاهية الطفل، خاصة للفئات التي تحتاج لاهتمام خاص، مقارنةً بمؤشرات خط الأساس؟

١٤. كيف أثرت مبادرة التعليم الصديق للطفل على تطور المهني ورضاك الوظيفي وإحساسك بالهدف في عملك كمعلم؟ وما هي التأثيرات طويلة المدى التي تعتقد أنها قد تنعكس على مهنة التدريس في عُمان؟

القضايا الشاملة Cross-cutting concerns

١٥. كيف تعزز مبادرة التعليم الصديق للطفل الشمولية والعدل واحترام التنوع بين الطلاب؟ وما هي التحديات، التي واجهتك في تعزيز هذه القيم (إن وجدت)؟

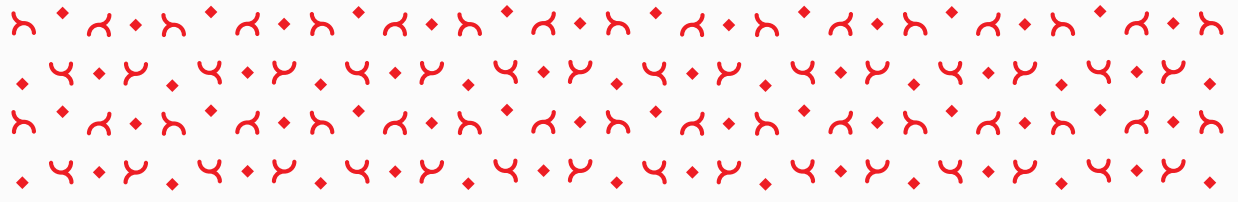
الملاحظات

عند إجراء مجموعات النقاش البؤرية مع المعلمين، يجب توفير بيئة ترحيبية خالية من الأحكام المسبقة لتشجيع تبادل الخبرات والآراء والأفكار، ومراعاة استخدام لغة واضحة وموجزة، مع ضرورة توضيح أو إعادة صياغة الأسئلة عند الحاجة، بالإضافة إلى تشجيع المشاركين على تقديم أمثلة وأدلة تدعم إجاباتهم، وطرح أسئلة إضافية لمناقشة آرائهم بشكل أعمق، من المهم أيضاً توفير الفرصة لجميع المعلمين للمشاركة والاستماع إلى وجهات النظر المتنوعة واحترامها من قبل الجميع في مجموعة النقاش.

كما وينبغي الالتزام بالمبادئ الأخلاقية التوجيهية أثناء إجراء مجموعات النقاش البؤرية، مع ضرورة الحصول على موافقة مسبقة من المشاركين وضمان حماية خصوصيتهم وسرية بياناتهم طوال العملية، ويفترض توضيح الغرض من جمع المعلومات، بالإضافة إلى احترام حق المشاركين في رفض الإجابة أو الانسحاب في أي وقت.

يمكن أن تقدم البيانات المستخلصة من مجموعات النقاش البؤرية رؤى مهمة حول تجارب المعلمين المشتركة وتصوراتهم وتوصياتهم فيما يتعلق بمبادرة التعليم الصديق، كما ويمكن لهذه البيانات المساعدة في إجراء تحسينات وتعديلات في المستقبل لدعم المعلمين في تنفيذ مبادئ وممارسات هذه المبادرة مما يفيد الطلاب وتطورهم.





أسئلة مجموعة النقاش البؤرية مع الأطفال (١٤ - ١٦ سنة)

نموذج موافقة ولي الأمر/الوصي على مشاركة الطفل في مجموعة النقاش البؤرية

نموذج موافقة ولي الأمر/الوصي على مشاركة الطفل في مجموعة النقاش البؤرية

عزيزي/ عزيزتي ولي الأمر/الوصي،

نجري حالياً تقييم لمبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان لفهم تأثيرها على تجارب تعلم الأطفال ورفاهيتهم. وكجزء من هذا التقييم، ندعو طفلك للمشاركة في مجموعة النقاش البؤرية مع أطفال آخرين لجمع آرائهم حول بيئة مدرستهم وفصلهم الدراسي، وسيسير هذه المجموعة باحث مُدرَّب، وستستغرق الجلسة حوالي مدة تتراوح بين ٤٥ إلى ٦٠ دقيقة.

ستشمل الأسئلة الموجهة للأطفال المواضيع التالية:

١. ما هي أكثر الأشياء التي تستمتع بها في مدرستك وصفك الدراسي؟ هل يمكنك مشاركة ما يجعلك سعيداً ومتحمساً للذهاب إلى المدرسة؟
٢. هل يمكنك أن تشاركنا مثلاً عن شيء جديد أو مثير للاهتمام تعلمته في المدرسة مؤخراً؟ وكيف ساعدك معلمك في فهمه بشكل أفضل؟
٣. عندما تتاح لك الفرصة للعمل مع الأطفال الآخرين في صفك على نشاط معين، هل تشعر بأن الجميع يشارك بشكل متساوٍ ويعامل بعدل واحترام؟ هل يمكنك تقديم مثال عن كيفية تعاونك مع باقي الأطفال؟
٤. إذا كنت تشعر بالانزعاج أو القلق أو تواجه صعوبة في المدرسة، من هو الشخص الذي تلجأ إليه وكيف يساعدك في حل مشكلتك؟
٥. ما هي الأنشطة أو الألعاب أو المواد الدراسية التي تفضلها؟ ولماذا تحبها؟
٦. هل يمكنك أن تذكر بعض الأشياء في صفك الدراسي التي تساعدك على التعلم بشكل أفضل، مثل الكتب، الألعاب، أو أي مواد أخرى؟
٧. هل تشعر أن معلمك يقدر أفكارك وآرائك ويستمتع لك؟ هل يمكنك أن تشارك مثلاً عن موقف شعرت فيه بأنك مسموع ومقدر في صفك الدراسي؟
٨. كيف تغيرت مدرستك وفصلك الدراسي مع مرور الزمن؟ هل هناك أنشطة أو دروس أو أساليب تعليمية تعتقد أنها أصبحت أفضل أو أكثر متعة لك ولزملائك؟
٩. إذا كان لديك القدرة على تعديل أو تحسين أي شيء في مدرستك أو صفك الدراسي لجعله أفضل للتعليم واللعب، فما الذي ستختاره، ولماذا؟

يرجى التأكد من أن:

- مشاركة طفلك في هذه المجموعة البؤرية طوعية بالكامل، وله الحق في عدم الإجابة على أي سؤال أو الانسحاب من مجموعة النقاش في أي وقت دون مواجهة أي عواقب.
- ستُعقد مجموعة النقاش البؤرية في بيئة مريحة وآمنة، وسيتم الحفاظ على سرية إجابات طفلكم بالكامل.
- ستُستخدم المعلومات التي يتم جمعها من مجموعة النقاش البؤرية فقط لتقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل وتحسين التجارب التعليمية للأطفال.

استخدام بيانات الأطفال والحفاظ على سريتها

سيتم التعامل مع المعلومات التي يقدمها بها طفلك بسرية تامة، وسوف نشجع الأطفال على استخدام أسماء مستعارة لحماية هويتهم. لن يتم ذكر اسم طفلك أو أي معلومات تعريفية في أي تقرير أو منشور. بالإضافة إلى ذلك ستُستخدم البيانات فقط لهذا التقييم وستُدرج بشكل مجمع وضمن التقرير وبدون ذكر هوية أي شخص، ولن تتم مشاركة البيانات الأصلية مع وزارة التربية والتعليم أو أي طرف ثالث. سوف تحفظ البيانات بأمان ولن يتمكن من الوصول إليها سوى الباحث وفريق التقييم المعتمد. وستُحذف نهائياً بعد ١٢ شهراً من انتهاء التقييم.

معلومات الاتصال

إذا كان لديكم أي استفسارات أو ترغبون في مناقشة أي أمر يتعلق بمشاركتكم، لا تترددوا في التواصل مع:

وضاح عبد السلام

مستشار مستقل - قسم التقييم في اليونيسف

البريد الإلكتروني: waddah@abc.ps

الهاتف: ٩٧٢٥٩٩٦٦٦٧٨٠

اقرار موافقة ولي الأمر/الوصي على مشاركة الطفل:

يرجى مراجعة العبارات التالية وتحديد العبارات التي توافق عليها:

□ أوافق طوعاً على مشاركة طفلي في المجموعة النقاشية

□ أوافق على تسجيل الجلسة صوتياً لأغراض التوثيق والتحليل

□ أدرك أن طفلي سيستخدم اسم مستعار لحماية هويته.

□ أدرك بأنه لن يتم مشاركة البيانات الأصلية مع وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان.

إذا كانت لديكم أي أسئلة أو استفسارات بشأن نقاش المجموعة البؤرية أو التقييم، يُرجى التواصل مع مدير المدرسة أو الباحث.

يرجى الإشارة إلى موافقتكم بالتوقيع أدناه:

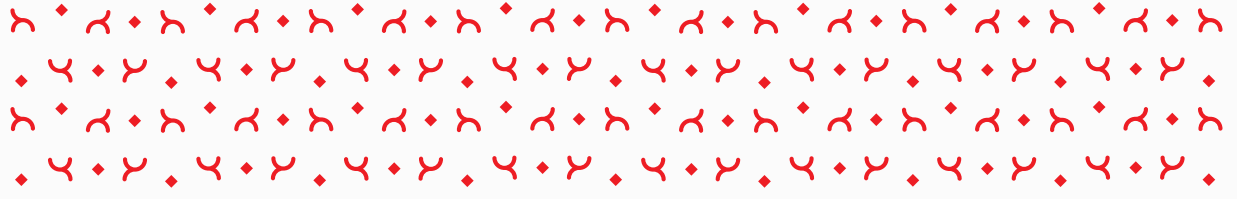
أنا، _____ (اسم الوالد/الوصي)، أوافق على مشاركة طفلي، _____ (اسم الطفل)، في نقاش المجموعة البؤرية كجزء من تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان. أدرك أن مشاركة طفلي طوعية، وستُحفظ إجاباته بسرية تامة.

التوقيع: _____

التاريخ: _____

شخص غير المستشار أو استخدامه لأي غرض آخر، وفي حال كنت ترغب بعدم تسجيل المقابلة، سأكتفي بتدوين الملاحظات خلالها.





مجموعة النقاش البؤرية مع الأطفال:

نموذج الموافقة

مرحباً، أنا وضاح عبد السلام، أعمل كمستشار مستقل مع اليونيسيف- مكتب عُمان، حيث تعمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم على تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل. ونظراً لدورك الرئيسي في المبادرة نود إجراء هذه المقابلة معك، بهدف فهم تجربتك ووجهة نظرك حول المبادرة وفعاليتها.

هدف مجموعة النقاش البؤرية

تهدف هذه المجموعة البؤرية على جمع المعلومات حول مدى ملاءمة وكفاءة وفعالية واستدامة وأثر وشمولية مبادرة التعليم الصديق للطفل، بالإضافة إلى تحديد جوانب نجاح المشروع، والتحديات التي واجهها، وفرص التحسين الممكنة. كما قد نستخدم إجاباتك كجزء من دراسات الحالة لتقديم أمثلة عملية توضح كيفية تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل وتفاعل المجتمع المحلي معها.

المشاركة الطوعية

إن مشاركتك في هذه المقابلة طوعية بالكامل، ولديك الحرية في رفض الإجابة على أي سؤال أو إنهاء المقابلة في أي وقت دون مواجهة أي عواقب، ولن يؤثر قرارك بالمشاركة على علاقتك باليونيسف أو وزارة التربية والتعليم أو أي منظمة أخرى لها علاقة بالمشروع.

الحفاظ على سرية البيانات

ستظل المعلومات التي تقدمها سرية تماماً، حيث سيتم إخفاء هويتك عند الإشارة إلى أي معلومة في التقرير النهائي، مما يعني أنه لن يتم ذكر اسمك أو أي تفاصيل تعريفية خاصة بك، وسيتم تخزين جميع البيانات بشكل آمن، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى الباحث، وستعرض نتائج هذا التقييم بشكل تجميعي لحماية خصوصية جميع المشاركين.

قيود الحفاظ على سرية البيانات

يرجى العلم بأنه على الرغم من التزامنا بالسرية التامة، إلا أن هناك ظروفًا معينة لا يمكننا الحفاظ على السرية فيها، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية والأخلاقية وبروتوكولات الإبلاغ الخاصة باليونيسف. فإذا قُدمت أي معلومات تشير إلى تعرض طفل للإساءة أو الإهمال أو الخطر، أو إذا تم الكشف عن أنشطة إجرامية، فيتوجب على المستشار إبلاغ اليونيسف لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وذلك لضمان حماية وسلامة الأفراد المعرضين للخطر.

الحفاظ على خصوصية المشاركين في مجموعات النقاش البؤرية

يرجى العلم أن مجموعات النقاش البؤرية تشمل عدة مشاركين، ورغم تأكيد المستشار على أهمية الحفاظ على سرية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها أثناء النقاش، لا يمكن ضمان التزام الجميع بذلك. لذا، سيتم تشجيع أولياء الأمور على تجنب مشاركة أي معلومات شخصية أو حساسة خلال النقاش.

تسجيل مجموعة النقاش البؤرية

سأقوم بالتسجيل الصوتي لهذه المجموعة البؤرية بهدف توثيقها وتحليلها، ولن يتم مشاركة التسجيل مع أي شخص غير المستشار أو استخدامه لأي غرض آخر، وفي حال كنت ترغب بعدم تسجيل المقابلة، سأكتفي بتدوين الملاحظات خلالها.

استخدام وإعادة استخدام البيانات

سُتستخدم البيانات المجمعة من هذه المقابلة أو أي مقابلة أو المجموعات البؤرية الأخرى، بما في ذلك من محاضر الاجتماعات وأي تسجيلات صوتية، لأغراض هذا التقييم فقط. وسيتم حذف جميع الأسماء والتفاصيل الشخصية إذا لزم الأمر. وأي استخدام مستقبلي للبيانات بعد هذا التقييم سيتطلب موافقة منفصلة، وسيتمشى تمامًا مع معايير حماية البيانات والمعايير الأخلاقية.

وسُخِّزن جميع البيانات بشكل آمن في أنظمة رقمية محمية بكلمة مرور ومشفرة، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى باحث وأعضاء فريق التقييم المخولين بذلك، وستظل البيانات محفوظة لمدة تصل إلى ١٢ شهرًا بعد انتهاء التقييم، وسيتم حذف جميع البيانات المُجمعة بعد هذه الفترة، بما في ذلك الملاحظات التي تم جمعها خلال الاجتماعات والتسجيلات الصوتية، بشكل نهائي أو إتلافها لضمان خصوصية وسرية المشاركين.

مدة مجموعة النقاش البؤرية

ستستغرق مدة مجموعة النقاش البؤرية هذه حوالي ٤٥ دقيقة.

المخاطر والمكاسب المحتملة

لا توجد مخاطر معروفة تتعلق بالمشاركة في هذه المجموعة البؤرية، ومع ذلك، إذا شعرت بعدم الارتياح في أي لحظة، لك حرية الاختيار بعدم الإجابة على أي من الأسئلة أو إنهاء المقابلة. وعلى الرغم من عدم وجود فائدة مباشرة لك، إلا أن آراءك ستساعد في تحسين السياسات وممارسات التعليم في سلطنة عُمان.

إقرار الموافقة

- هل توافق على المشاركة في مجموعة النقاش البؤرية هذه؟
 - هل توافق على تسجيل هذه المقابلة لأغراض التوثيق والتحليل؟
 - (إذا وافق المشاركون، يمكنك الاستمرار في إجراء مجموعة النقاش البؤرية)
- شكرًا لك على وقتك ومساهمتك القيمة.

معلومات الاتصال

إذا كان لديكم أي استفسارات أو ترغبون في مناقشة أي أمر يتعلق بمشاركة أطفالكم، لا تترددوا في التواصل مع:

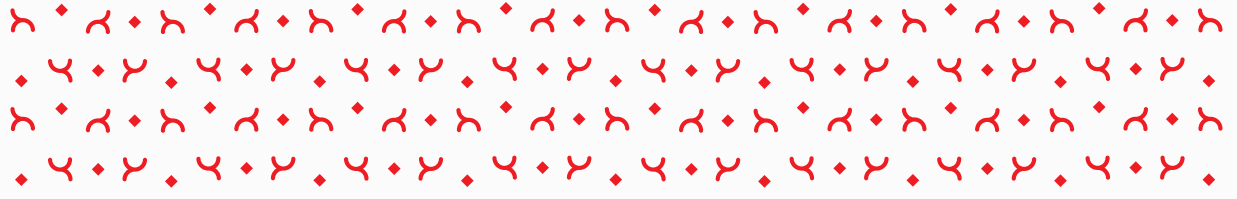
وضاح عبد السلام

مستشار خارجي - قسم التقييم في اليونيسف

البريد الإلكتروني: waddah@abc.ps

الهاتف: ٩٧٢٥٩٩٦٦٦٧٨





الأسئلة

الملاءمة Relevance

١. ما أكثر شيء يعجبك في المدرسة أو الفصل الدراسي؟ وما الذي يشجعك على الذهاب إلى المدرسة يومياً؟
٢. هل يمكنك أن تذكر مثلاً لشيء جديد أو ممتع تعلمته مؤخراً في المدرسة؟ كيف ساعدك معلمك على فهم هذا الموضوع بشكل أفضل؟

الفعالية Effectiveness

٣. هل يمكنك أن تذكر بعض الأشياء في صفك الدراسي التي تساعدك على التعلم بشكل أفضل، مثل الكتب، الألعاب، أو أي مواد أخرى؟
٤. هل تشعر أن معلمك يولي اهتماماً لأفكارك وآرائك ويستمع لما تريد قوله؟ هل يمكنك أن تشارك مثلاً عن موقف شعرت فيه بأنك مسموع وأن رأيك له قيمة في صفك الدراسي؟

الكفاءة Efficiency

٥. إذا كنت تشعر بالانزعاج أو القلق أو تواجه صعوبة في المدرسة، من هو الشخص الذي تلجأ إليه وكيف يساعدك في تحسين حالتك؟

التوافق Coherence:

٦. إذا كان لديك القدرة على تعديل أو تحسين أي شيء في مدرستك أو صفك الدراسي ليصبح أفضل للتعلم واللعب، فما الذي ستختاره، ولماذا؟

الاستدامة Sustainability

٧. كيف تغيرت مدرستك وفصلك الدراسي مع مرور الزمن؟ هل هناك أنشطة أو دروس أو أساليب تعليمية تعتقد أنها أصبحت أفضل أو أكثر متعة لك ولزملائك؟

الأثر Impact

٨. هل تشعر أن معلمك يقدّر أفكارك وآرائك ويظهر اهتماماً حقيقياً بما تقول؟ هل يمكنك تذكر موقف شعرت فيه بأن هناك من يستمع إليك ويقدر في صفك؟

القضايا الشاملة Cross-cutting concerns:

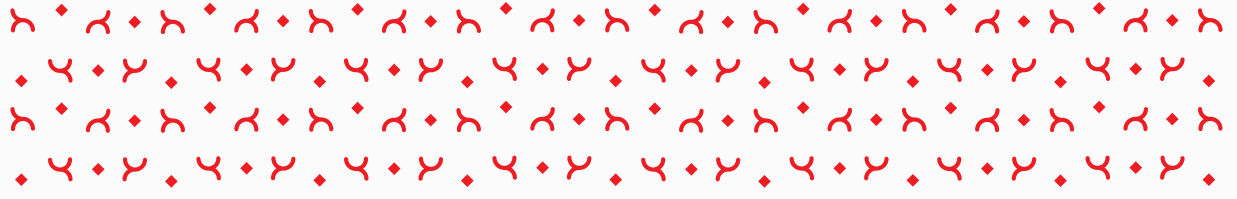
٩. عندما تتعاون مع الأطفال الآخرين في صفك على نشاط معين، هل تشعر أن الجميع يشارك بشكل متساوٍ ويعامل بعدل واحترام؟ هل يمكنك تقديم مثال تعاونت فيه مع باقي الأطفال؟

الملاحظات

يجب إجراء مناقشات المجموعات البؤرية مع الأطفال في بيئة آمنة ومريحة لتعزيز مشاركتهم وتبادل أفكارهم بحرية، ومن الضروري استخدام لغة تتناسب مع أعمارهم لضمان فهمهم، والحفاظ على نبرة ودية وحوارية، كما وينبغي إعادة صياغة الأسئلة أو تبسيطها عند الحاجة. كما يجب تشجيع الأطفال على مشاركة تجاربهم الشخصية وقصصهم، مع طرح أسئلة إضافية للحصول على فهم أعمق لأفكارهم ومشاعرهم، ومن الضروري أيضاً التأكد من حصول جميع الأطفال على فرصة للتعبير عن أنفسهم، وألا يسيطر صوت واحد على النقاش.

كما هو الحال في المقابلات الفردية، يجب الالتزام بالمبادئ التوجيهية الأخلاقية، بما في ذلك الحصول على موافقة مسبقة من ولي الأمر أو الوصي. ولا بد من ضمان رفاة الأطفال وخصوصيتهم خلال النقاش، وينبغي معالجة أي مخاوف أو انزعاج قد يظهر أثناء الحوار، ويجب احترام حق الأطفال في رفض الإجابة أو الانسحاب من المجموعة البؤرية في أي وقت. يمكن أن تقدم الأفكار المجمعة من مناقشات المجموعات البؤرية رؤى قيمة حول تجارب الأطفال الجماعية، بالإضافة إلى تصوراتهم وتطلعاتهم بشأن مبادرة التعليم الصديق للطفل، وستساهم هذه الأفكار في توجيه أي تغييرات أو تحسينات مستقبلية تهدف إلى تلبية احتياجاتهم بشكل أفضل وتعزيز رفايتهم بشكل عام.





أسئلة مقابلة المعلمين

نموذج الموافقة

مرحباً، أنا وضاح عبد السلام، أعمل كمستشار مستقل مع اليونيسيف- مكتب عُمان، حيث تعمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم على تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل. ونظرًا لدورك الرئيسي في المبادرة نود إجراء هذه المقابلة معك، بهدف فهم تجربتك ووجهة نظرك حول المبادرة وفعاليتها.

هدف المقابلة

تهدف هذه المقابلة إلى جمع المعلومات حول مدى ملاءمة وكفاءة وفعالية واستدامة وأثر وشمولية مبادرة التعليم الصديق للطفل، بالإضافة إلى تحديد جوانب نجاحها، والتحديات التي واجهتها، وفرص التحسين الممكنة. كما قد نستخدم أجاباتك كجزء من دراسات الحالة لتقديم أمثلة عملية توضح آلية تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل وتفاعل المجتمع المحلي معها.

المشاركة الطوعية

إن مشاركتك في هذه المقابلة طوعية بالكامل، ولديك الحرية في رفض الإجابة على أي سؤال أو إنهاء المقابلة في أي وقت دون مواجهة أي عواقب، ولن يؤثر قرارك بالمشاركة على علاقتك باليونيسف أو وزارة التربية والتعليم أو أي منظمة أخرى لها علاقة بالمشروع.

حماية البيانات وسريتها

ستظل المعلومات التي تقدمها سرية تماماً، حيث سيتم إخفاء هويتك عند الإشارة إلى أي معلومة في التقرير النهائي، مما يعني أنه لن يتم ذكر اسمك أو أي تفاصيل تعريفية خاصة بك، وسيتم تخزين جميع البيانات بشكل آمن، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار، وستعرض نتائج هذا التقييم بشكل تجميعي لحماية خصوصية جميع المشاركين.

قيود الحفاظ على سرية البيانات

يُرجى العلم بأنه على الرغم من التزامنا بالسرية التامة، إلا أن هناك ظروفًا معينة لا يمكننا الحفاظ على السرية فيها، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية والأخلاقية وبروتوكولات الإبلاغ الخاصة باليونيسف. فإذا قُدمت أي معلومات تشير إلى تعرض طفل للإساءة أو الإهمال أو الخطر، أو إذا تم الكشف عن أنشطة إجرامية، فيتوجب على المستشار إبلاغ اليونيسف لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وذلك لضمان حماية وسلامة الأفراد المعرضين للخطر.

تسجيل المقابلة

سأسجل المقابلة صوتيًا بهدف توثيقها وتحليلها، ولن يتم مشاركة التسجيل مع أي شخص غير المستشار أو استخدامه لأي غرض آخر، وفي حال كنت ترغب بعدم تسجيل المقابلة، سأكتفي بتدوين الملاحظات..

استخدام أو إعادة استخدام البيانات

ستُستخدم البيانات المجمعة من هذه المقابلة أو أي مقابلة أو مجموعات النقاش البؤرية الأخرى، بما في ذلك من محاضر الاجتماعات وأي تسجيلات صوتية، لأغراض هذا التقييم فقط. وسيتم حذف جميع الأسماء والتفاصيل الشخصية إذا لزم الأمر. وأي استخدام مستقبلي للبيانات بعد هذا التقييم سيتطلب موافقة منفصلة، وسيتمشى تمامًا مع معايير حماية البيانات والمعايير الأخلاقية.

وستحفظ جميع البيانات بشكل آمن في أنظمة رقمية محمية بكلمة مرور ومشفرة، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار وأعضاء فريق التقييم المخولين بذلك، وستظل البيانات محفوظة لمدة تصل إلى ١٢ شهرًا بعد انتهاء التقييم، وسيتم حذف جميع البيانات المجمعة بعد هذه الفترة، بما في ذلك الملاحظات التي تم جمعها خلال الاجتماعات والتسجيلات الصوتية، بشكل نهائي أو إتلافها لضمان خصوصية وسرية المشاركين.

مدة المقابلة

ستستغرق هذه المقابلة حوالي ٦٠ دقيقة.

المخاطر والفوائد المحتملة

لا توجد مخاطر معروفة تتعلق بالمشاركة في هذه المقابلة، ومع ذلك، إذا شعرت بعدم الارتياح في أي لحظة، لك حرية الاختيار بعدم الإجابة على أي من الأسئلة أو إنهاء المقابلة. وعلى الرغم من عدم وجود فائدة مباشرة لك، إلا أن آراءك ستساعد في تحسين السياسات وممارسات التعليم في سلطنة عُمان.

إقرار الموافقة

- هل توافق على المشاركة في هذه المقابلة؟
 - هل توافق على تسجيل هذه المقابلة لأغراض التوثيق والتحليل؟
- (إذا وافق المشارك، يمكنك الاستمرار في إجراء المقابلة).
- شكرًا لك على وقتك ومشاركتك.

معلومات الاتصال

إذا كان لديكم أي استفسارات أو ترغبون في مناقشة أي أمر يتعلق بمشارككم، لا تترددوا في التواصل مع:

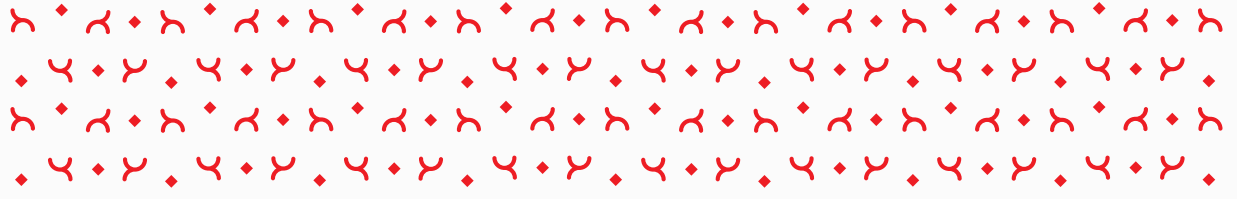
وضاح عبد السلام

مستشار مستقل - قسم التقييم في اليونيسف

البريد الإلكتروني: waddah@abc.ps

الهاتف: ٩٧٢٥٩٩٦٦٦٧٨٠





الأسئلة

الملاءمة Relevance

١. إلى أي مدى تعتقد بأن مبادرة التعليم الصديق للطفل تلبي الاحتياجات الخاصة لطلابك، مع الأخذ في الاعتبار تنوع خلفياتهم ومتطلبات التعلم لديهم؟
٢. كيف تم تعديل مبادئ وأساليب التعليم الصديق للطفل لتناسب مع الوضع العالم لمدرستك؟ وما مدى فعالية هذه التعديلات في تحسين عملية التدريس والتعلم؟
٣. كيف أثرت مبادرة التعليم الصديق للطفل على دورك واسلوبك كمعلم في خلق بيئة تعليمية ملائمة للأطفال؟

الفعالية Effectiveness

٤. هل لاحظت أي تحسن في نتائج تعلم الطلاب، ومشاركتهم، ورفاهيتهم منذ بدء تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل في مدرستك؟
٥. ما هي العوامل التي ساهمت في نجاح تطبيق مبادئ وممارسات التعليم الصديق للطفل في الصفوف الدراسية؟ وما هي التحديات التي حالت دون تحقيق ذلك؟
٦. هل ساعد بناء قدرات المعلمين في مجال التعليم الصديق للطفل في تعزيز مهاراتك في خلق بيئة تعليمية أكثر شمولاً؟
٧. هل يمكنك تقديم أمثلة حول توافق أساليب التدريس التي تستخدمها مع نتائج التعلم المرجوة والموارد المتاحة من خلال مبادرة التعليم الصديق للطفل؟

الكفاءة Efficiency

٨. هل تم استغلال الموارد التعليمية ومبادئ التعليم الصديق للطفل بكفاءة في صفك الدراسي؟ وكيف تقيم فعاليتها وملاءمتها لتحقيق النتائج المرجوة؟
٩. ما هي التحديات التي واجهتها في الالتزام بجدول تنفيذ أنشطة مبادرة التعليم الصديق للطفل في مدرستك (إن وجدت)؟
١٠. كيف ساهمت إدارة مدرستك بتحسين استخدام الموارد والدعم المتاحين لضمان التنفيذ الفعال لمبادرة التعليم الصديق للطفل؟

التوافق Coherence

١١. كيف ترى أن مبادرة التعليم الصديق للطفل تتوافق وتتكامل مع التدخلات أو المبادرات التعليمية الأخرى في مدرستك أو منطقتك؟
١٢. كيف استطعت دمج مبادئ وممارسات التعليم الصديق للطفل في استراتيجياتك التعليمية ومنهجك الدراسي بشكل متكامل ومتناسق؟

الاستدامة Sustainability

١٣. برأيك، ما هي الآليات أو الموارد الضرورية لضمان استمرارية تطبيق مبادئ وممارسات التعليم الصديق للطفل في صفك الدراسي ومدرستك على المدى الطويل؟

١٤. كيف يمكن للمعلمين أن يساهموا في استدامة وتوسيع نطاق مبادرة التعليم الصديق للطفل في مختلف أنحاء سلطنة عُمان؟

١٥. ما هي الفرص المتاحة لتعزيز التوافق والتعاون بين مبادرة التعليم الصديق للطفل والجهود الأخرى التي تهدف إلى تعزيز حقوق الطفل، والتعليم الشامل، والتنمية الشاملة للطفل في عُمان؟

Impact الأثر

١٦. ما هي التأثيرات أو التغييرات الأخرى التي لاحظتها على طلابك بعد تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل من حيث، الرفاه الاجتماعي، والمهارات، والنمو العام وغيرها من الأمور؟ (بجانب التحسن في النتائج الأكاديمية)

١٧. كيف أثرت مبادرة التعليم الصديق للطفل على مواقف وممارسات وعلاقات المعلمين مع الطلاب وأولياء الأمور، بالإضافة إلى تأثيرها على مجتمع المدرسة بشكل عام؟

١٨. كيف تقيم وتتابع أثر مبادرة التعليم الصديق للطفل على طلابك؟

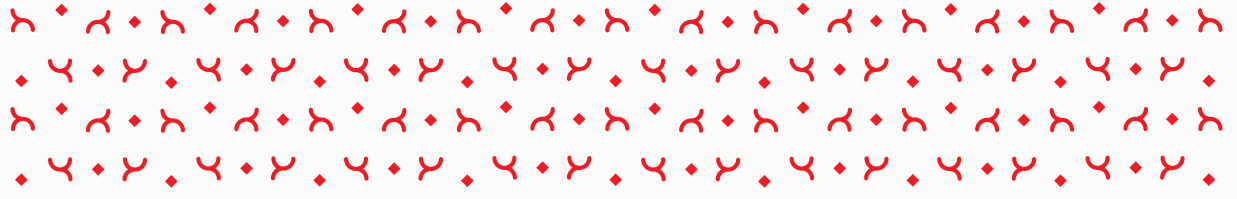
القضايا الشاملة Cross-cutting concerns:

١. كيف عدلت الاستراتيجيات والموارد التعليمية لتلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين يحتاجون اهتمام خاص في صفك الدراسي؟

٢. كيف تعاونت مع إدارة المدرسة وأولياء الأمور والجهات الداعمة لضمان وصول الأطفال للتعليم الشامل؟

٣. كيف تقيم الأساليب التعليمية التي تتبعها في الفصل الدراسي ومدى إشراكك لجميع الطلاب؟ وكيف تضمن التزامك في مبادئ وإرشادات التعليم الصديق للطفل؟





أسئلة مقابلة المعلمين

نموذج الموافقة

مرحباً، أنا وضاح عبد السلام، أعمل كمستشار مستقل مع اليونيسيف- مكتب عُمان، حيث تعمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم على تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل. ونظرًا لدورك الرئيسي في المبادرة نود إجراء هذه المقابلة معك، بهدف فهم تجربتك ووجهة نظرك حول المبادرة وفعاليتها.

هدف المقابلة

تهدف هذه المقابلة إلى جمع المعلومات حول مدى ملاءمة وكفاءة وفعالية واستدامة وأثر وشمولية مبادرة التعليم الصديق للطفل، بالإضافة إلى تحديد جوانب نجاحها، والتحديات التي واجهتها، وفرص التحسين الممكنة. كما قد نستخدم أجاباتك كجزء من دراسات الحالة لتقديم أمثلة عملية توضح آلية تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل وتفاعل المجتمع المحلي معها.

المشاركة الطوعية

إن مشاركتك في هذه المقابلة طوعية بالكامل، ولديك الحرية في رفض الإجابة على أي سؤال أو إنهاء المقابلة في أي وقت دون مواجهة أي عواقب، ولن يؤثر قرارك بالمشاركة على علاقتك باليونيسف أو وزارة التربية والتعليم أو أي منظمة أخرى لها علاقة بالمشروع.

حماية البيانات وسريتها

ستظل المعلومات التي تقدمها سرية تماماً، حيث سيتم إخفاء هويتك عند الإشارة إلى أي معلومة في التقرير النهائي، مما يعني أنه لن يتم ذكر اسمك أو أي تفاصيل تعريفية خاصة بك، وسيتم تخزين جميع البيانات بشكل آمن، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار، وستعرض نتائج هذا التقييم بشكل تجميعي لحماية خصوصية جميع المشاركين.

قيود الحفاظ على سرية البيانات

يُرجى العلم بأنه على الرغم من التزامنا بالسرية التامة، إلا أن هناك ظروفًا معينة لا يمكننا الحفاظ على السرية فيها، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية والأخلاقية وبروتوكولات الإبلاغ الخاصة باليونيسف. فإذا قُدمت أي معلومات تشير إلى تعرض طفل للإساءة أو الإهمال أو الخطر، أو إذا تم الكشف عن أنشطة إجرامية، فيتوجب على المستشار إبلاغ اليونيسف لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وذلك لضمان حماية وسلامة الأفراد المعرضين للخطر.

تسجيل المقابلة

سأسجل المقابلة صوتياً بهدف توثيقها وتحليلها، ولن يتم مشاركة التسجيل مع أي شخص غير المستشار أو استخدامه لأي غرض آخر، وفي حال كنت ترغب بعدم تسجيل المقابلة، سأكتفي بتدوين الملاحظات..

استخدام أو إعادة استخدام البيانات

سُتستخدم البيانات المجمعة من هذه المقابلة أو أي مقابلة أو مجموعات النقاش البؤرية الأخرى، بما في ذلك من محاضرات الاجتماعات وأي تسجيلات صوتية، لأغراض هذا التقييم فقط. وسيتم حذف جميع الأسماء والتفاصيل الشخصية إذا لزم الأمر. وأي استخدام مستقبلي للبيانات بعد هذا التقييم سيتطلب موافقة منفصلة، وسيتمشى تمامًا مع معايير حماية البيانات والمعايير الأخلاقية.

وستحفظ جميع البيانات بشكل آمن في أنظمة رقمية محمية بكلمة مرور ومشفرة، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار وأعضاء فريق التقييم المخولين بذلك، وستظل البيانات محفوظة لمدة تصل إلى ١٢ شهرًا بعد انتهاء التقييم، وسيتم حذف جميع البيانات المجمعة بعد هذه الفترة، بما في ذلك الملاحظات التي تم جمعها خلال الاجتماعات والتسجيلات الصوتية، بشكل نهائي أو إتلافها لضمان خصوصية وسرية المشاركين.

مدة المقابلة

ستستغرق هذه المقابلة حوالي ٦٠ دقيقة.

المخاطر والفوائد المحتملة

لا توجد مخاطر معروفة تتعلق بالمشاركة في هذه المقابلة، ومع ذلك، إذا شعرت بعدم الارتياح في أي لحظة، لك حرية الاختيار بعدم الإجابة على أي من الأسئلة أو إنهاء المقابلة. وعلى الرغم من عدم وجود فائدة مباشرة لك، إلا أن آراءك ستساعد في تحسين السياسات وممارسات التعليم في سلطنة عُمان.

إقرار الموافقة

- هل توافق على المشاركة في هذه المقابلة؟
 - هل توافق على تسجيل هذه المقابلة لأغراض التوثيق والتحليل؟
- (إذا وافق المشارك، يمكنك الاستمرار في إجراء المقابلة).
- شكرًا لك على وقتك ومشاركتك.

معلومات الاتصال

إذا كان لديكم أي استفسارات أو ترغبون في مناقشة أي أمر يتعلق بمشاركتكم، لا تترددوا في التواصل مع:

وضاح عبد السلام

مستشار مستقل - قسم التقييم في اليونيسف

البريد الإلكتروني: waddah@abc.ps

الهاتف: ٩٧٢٥٩٩٦٦٦٧٨٠



الأسئلة

الملاءمة Relevance

١. هل تعتقد بأن مبادرة التعليم الصديق للطفل تلبي احتياجات طفلك، وتراعي متطلباته الفردية واحتياجاته اللازمة للنمو والتطور؟
٢. كيف تم تعديل مبادئ ومنهجيات التعليم الصديق للطفل لتناسب البيئة المدرسية؟ وما مدى فعالية هذه التعديلات في تحسين تجربته التعليمية؟
٣. كيف أثرت مبادرة التعليم الصديق للطفل على إدراكك لدورك كوالد في دعم تعليم طفلك وتطوره الشامل؟

الفعالية Effectiveness

٤. ما هي التغييرات التي لاحظتها في نتائج تعلم طفلك، ومستوى مشاركته، ورفاهه العام منذ بدء تطبيق مبادرة التعليم الصديق للطفل في مدرسته؟
٥. كيف أثرت مبادرة التعليم الصديق للطفل على نظرة طفلك تجاه التعلم، وعلاقاته مع المعلمين وزملائه، ورغبته في الذهاب إلى المدرسة؟
٦. هل يمكنك تقديم أمثلة حول كيفية مساهمة مبادرة التعليم الصديق للطفل في خلق بيئة تعليمية أكثر شمولاً وملاءمة لطفلك؟
٧. كيف أثرت المبادرة على تجارب التعلم ورفاهية الفئات المختلفة من الأطفال، مثل الفتيات، أو الأطفال من ذوي الإعاقة، أو الأطفال الذين يحتاجون لاهتمام خاص؟

التوافق Coherence

٨. كيف وضحت المدرسة أهداف ومبادئ مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وبراياًك ما مدى توافقها مع الأهداف التعليمية العامة؟

الاستدامة Sustainability

٩. براياًك، ما الجوانب الأكثر أهمية في مبادرة التعليم الصديق للطفل والتي ينبغي الحفاظ عليها وتطويرها على المدى الطويل؟ ولماذا؟
١٠. كيف يمكن لأولياء الأمور أن يساهموا في استدامة مبادرة التعليم الصديق للطفل وتوسيع نطاقها في جميع أنحاء سلطنة عُمان، لضمان استفادة عدد أكبر من الأطفال والأسر؟
١١. ما هي الموارد التي تساعد في تعزيز واستدامة ممارسات التعليم الصديق للطفل في مدرسة طفلك؟



©UNICEFOman/2022/AI Harthy

الأثر Impact

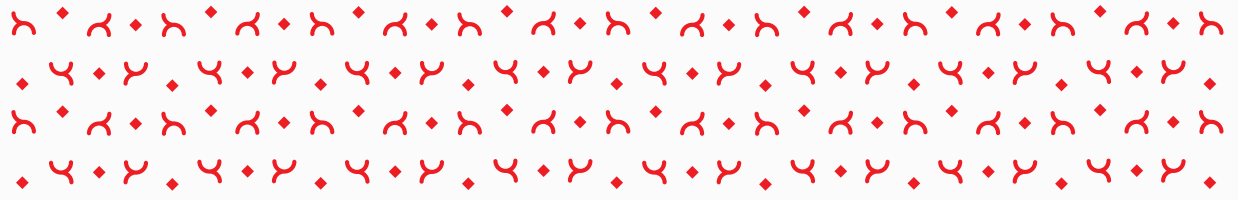
١٢. ما هي التأثيرات أو التغييرات التي لاحظتها في صحة طفلك الاجتماعية والعاطفية، ومهاراته الحياتية، أو نموه العام، نتيجة لمبادرة التعليم الصديق للطفل؟ (غير التحسن في النتائج الأكاديمية)
١٣. كيف أثرت مبادرة التعليم الصديق للطفل على آرائك وممارساتك ومشاركتك في تعليم طفلك وفي المدرسة بشكل عام؟
١٤. على المدى البعيد، ما هو تأثير مبادرة التعليم الصديق للطفل على الفرص المستقبلية لطفلك، ونموه الشخصي، ودوره في المجتمع؟

القضايا الشاملة Cross-cutting concerns

١٥. إذا كان طفلك من ذوي الإعاقة، كيف تمكنت مبادرة التعليم الصديق للطفل من فهم احتياجاته الخاصة وضمان دمج في بيئة التعلم؟
١٦. كيف ساهمت في اتخاذ القرارات المتعلقة بتطبيق مبادئ وممارسات التعليم الصديق للطفل في مدرسة طفلك؟
١٧. كيف تقيم رضاك عن سهولة الوصول إلى التعليم وجودته وشموله في إطار مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وما هي التحسينات التي تقترحها، إن وجدت؟

التفاعل والمشاركة Engagement and participation

١٨. كيف تتواصل مع معلمي طفلك وإدارة المدرسة لمناقشة تنفيذ مبادئ التعليم الصديق للطفل؟
١٩. ما هي الوسائل التي تم من خلالها تشجيعك أو دعمك للمشاركة في العملية التعليمية والمساهمة في مبادرة التعليم الصديق للطفل في المدرسة؟
٢٠. ما هي العقبات (إن وجدت) التي واجهتها أثناء مشاركتك في تعليم طفلك والمساهمة في مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وكيف يمكن التغلب عليها لتعزيز مشاركة أولياء الأمور؟



أسئلة مقابلة المعلمين (أساتذة الجامعات/ الباحثون التربويين والمراكز)

نموذج الموافقة

مرحباً، أنا وضاح عبد السلام، أعمل كمستشار مستقل مع اليونيسيف- مكتب عُمان، حيث تعمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم على تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل. ونظرًا لدورك الرئيسي في المبادرة نود إجراء هذه المقابلة معك، بهدف فهم تجربتك ووجهة نظرك حول المبادرة وفعاليتها.

هدف المقابلة

تهدف هذه المقابلة إلى جمع المعلومات حول مدى ملاءمة وكفاءة وفعالية واستدامة وأثر وشمولية مبادرة التعليم الصديق للطفل، بالإضافة إلى تحديد جوانب نجاحها، والتحديات التي واجهتها، وفرص التحسين الممكنة. كما قد نستخدم اجاباتك كجزء من دراسات الحالة لتقديم أمثلة عملية توضح آلية تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل وتفاعل المجتمع المحلي معها.

المشاركة الطوعية

إن مشاركتك في هذه المقابلة طوعية بالكامل، ولديك الحرية في رفض الإجابة على أي سؤال أو إنهاء المقابلة في أي وقت دون مواجهة أي عواقب، ولن يؤثر قرارك بالمشاركة على علاقتك باليونيسف أو وزارة التربية والتعليم أو أي منظمة أخرى لها علاقة بالمشروع.

حماية البيانات وسريتها

ستظل المعلومات التي تقدمها سرية تماماً، حيث سيتم إخفاء هويتك عند الإشارة إلى أي معلومة في التقرير النهائي، مما يعني أنه لن يتم ذكر اسمك أو أي تفاصيل تعريفية خاصة بك، وسيتم تخزين جميع البيانات بشكل آمن، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار، وستعرض نتائج هذا التقييم بشكل تجميعي لحماية خصوصية جميع المشاركين.

قيود الحفاظ على سرية البيانات

يُرجى العلم بأنه على الرغم من التزامنا بالسرية التامة، إلا أن هناك ظروفًا معينة لا يمكننا الحفاظ على السرية فيها، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية والأخلاقية وبروتوكولات الإبلاغ الخاصة باليونيسف. فإذا قُدمت أي معلومات تشير إلى تعرض طفل للإساءة أو الإهمال أو الخطر، أو إذا تم الكشف عن أنشطة إجرامية، فيجب على المستشار إبلاغ اليونيسف لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وذلك لضمان حماية وسلامة الأفراد المعرضين للخطر.

تسجيل المقابلة

سأسجل المقابلة صوتياً بهدف توثيقها وتحليلها، ولن يتم مشاركة التسجيل مع أي شخص غير المستشار أو استخدامه لأي غرض آخر، وفي حال كنت ترغب بعدم تسجيل المقابلة، سأكتفي بتدوين الملاحظات..

استخدام أو إعادة استخدام البيانات

ستُستخدم البيانات المجمعة من هذه المقابلة أو أي مقابلة أو مجموعات النقاش البؤرية الأخرى، بما في ذلك من محاضرات الاجتماعات وأي تسجيلات صوتية، لأغراض هذا التقييم فقط. وسيتم حذف جميع الأسماء والتفاصيل الشخصية إذا لزم الأمر. وأي استخدام مستقبلي للبيانات بعد هذا التقييم سيتطلب موافقة منفصلة، وسيتمashi تماماً مع معايير حماية البيانات والمعايير الأخلاقية.

وستحفظ جميع البيانات بشكل آمن في أنظمة رقمية محمية بكلمة مرور ومشفرة، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار وأعضاء فريق التقييم المخولين بذلك، وستظل البيانات محفوظة لمدة تصل إلى ١٢ شهرًا بعد انتهاء التقييم، وسيتم حذف جميع البيانات المجمعة بعد هذه الفترة، بما في ذلك الملاحظات التي تم جمعها خلال الاجتماعات والتسجيلات الصوتية، بشكل نهائي أو إتلافها لضمان خصوصية وسرية المشاركين.

مدة المقابلة

ستستغرق هذه المقابلة حوالي ٦٠ دقيقة.

المخاطر والفوائد المحتملة

لا توجد مخاطر معروفة تتعلق بالمشاركة في هذه المقابلة، ومع ذلك، إذا شعرت بعدم الارتياح في أي لحظة، لك حرية الاختيار بعدم الإجابة على أي من الأسئلة أو إنهاء المقابلة. وعلى الرغم من عدم وجود فائدة مباشرة لك، إلا أن آراءك ستساعد في تحسين السياسات وممارسات التعليم في سلطنة عُمان.

إقرار الموافقة

- هل توافق على المشاركة في هذه المقابلة؟
 - هل توافق على تسجيل هذه المقابلة لأغراض التوثيق والتحليل؟
- (إذا وافق المشارك، يمكنك الاستمرار في إجراء المقابلة).
- شكرًا لك على وقتك ومشاركتك.

معلومات الاتصال

إذا كان لديكم أي استفسارات أو ترغبون في مناقشة أي أمر يتعلق بمشاركتكم، لا تترددوا في التواصل مع: وضاح عبد السلام

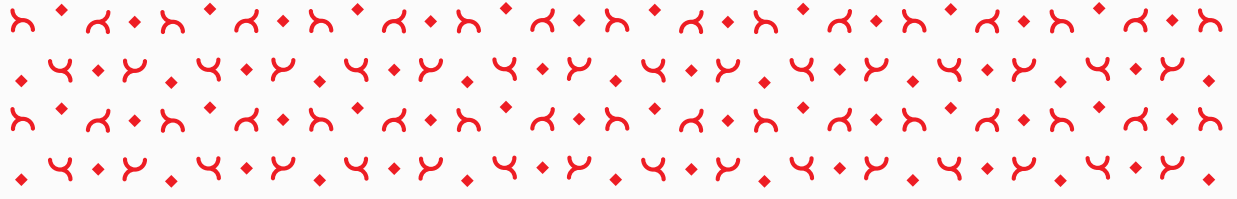
مستشار مستقل - قسم التقييم في اليونيسف

البريد الإلكتروني: waddah@abc.ps

الهاتف: ٩٧٢٥٩٩٦٦٦٧٨٠



©UNICEFOman/2022/Al Harthy



الأسئلة

الملاءمة Relevance

١. ماذا تعلم عن مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان؟ وما رأيك في أهميتها وفعاليتها في السياق العُماني؟
٢. برأيك المهني، كيف تتماشى مبادرة التعليم الصديق للطفل مع سياسات وخطط واستراتيجيات التعليم الوطنية، بالإضافة إلى الاتفاقيات والأطر الدولية مثل اتفاقية حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة؟
٣. هل تعتقد بأن مبادرة التعليم الصديق للطفل تستجيب للاحتياجات والتحديات التعليمية الخاصة التي يواجهها الأطفال في سلطنة عُمان، مع مراعاة عوامل مثل الفروقات الاجتماعية والاقتصادية، والتنوع الثقافي، والاختلافات الجغرافية؟

الفعالية Effectiveness

٤. استنادًا إلى خبرتك، ما هي أبرز نقاط القوة والفرص المتاحة لتحسين نهج التعليم الصديق للطفل في تعزيز التعليم الشامل والعاقل والجيد لجميع الأطفال في سلطنة عُمان؟
٥. كيف أثرت مبادرة التعليم الصديق للطفل على أساليب التدريس، والتفاعل داخل الفصل الدراسي، وبيئة التعلم بشكل عام في المدارس المشاركة؟ وما هي التحديات المحتملة التي قد يواجهها المعلمون عند تطبيق مبادئ التعليم الصديق للطفل؟
٦. ما هي العوامل الأساسية التي تعزز من فعالية مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وكيف يمكن تعزيز هذه العوامل أو تطبيقها في بيئات تعليمية أخرى؟
٧. كيف تدعم مبادرة التعليم الصديق للطفل التطوير المهني وبناء قدرات المعلمين ومديري المدارس وغيرهم من المعنيين في مجال التعليم؟

الاستدامة Sustainability

٨. برأيك، ما هي العناصر الأساسية أو أفضل الممارسات لمبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان التي ينبغي الحفاظ عليها وتطويرها على المدى الطويل؟ ولماذا؟
٩. كيف يمكن إدماج مبادرة التعليم الصديق للطفل في النظام التعليمي السائد في سلطنة عُمان، بما يضمن استمراريتها بعد انتهاء فترة المبادرة الحالية؟
١٠. ما دور الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الأكاديمية الأخرى في تعزيز استدامة مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان، وتحسينها بشكل مستمر من خلال البحث والتقييم وتبادل المعرفة؟
١١. ما هي أبرز التحديات والفرص المتعلقة باستدامة مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان؟ وكيف يمكن التغلب على هذه التحديات؟

الأثر Impact

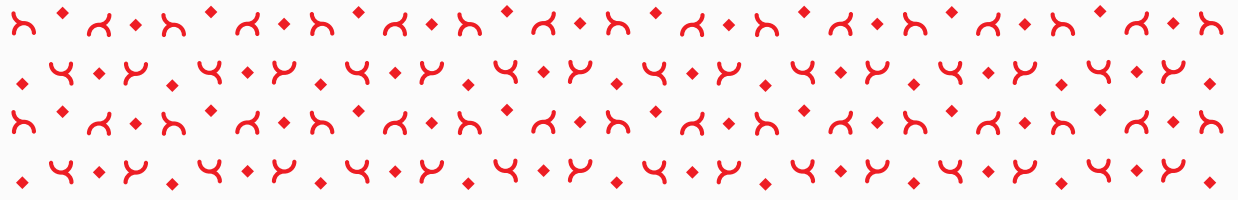
١٢. ما الآثار طويلة المدى المتوقعة لمبادرة التعليم الصديق للطفل على نظام التعليم في سلطنة عُمان؟ وكيف يمكن ضمان استدامتها بعد انتهاء المبادرة الحالية، برأيك؟

القضايا الشاملة Cross-cutting concerns

١٣. برأيك، ما هي الوسائل التي تُساهم في تعزيز مبادرة التعليم الصديق للطفل لتصبح أكثر قدرة على تلبية احتياجات الأطفال الذين يحتاجون لاهتمام خاص، مثل الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة، وأبناء الأسر ذات الدخل المحدود؟

الشخصية إذا لزم الأمر. وأي استخدام مستقبلي للبيانات بعد هذا التقييم سيتطلب موافقة منفصلة، وسيتماشى تمامًا مع معايير حماية البيانات والمعايير الأخلاقية.





أسئلة المقابلة الخاصة بجمعية الأطفال أولاً

نموذج الموافقة

مرحباً، أنا وضاح عبد السلام، أعمل كمستشار مستقل مع اليونيسيف- مكتب عُمان، حيث تعمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم على تقييم مبادرة التعليم الصديق للطفل. ونظراً لدورك الرئيسي في المبادرة نود إجراء هذه المقابلة معك، بهدف فهم تجربتك ووجهة نظرك حول فعاليتها.

هدف المقابلة

تهدف هذه المقابلة إلى جمع المعلومات حول مدى ملاءمة وكفاءة وفعالية واستدامة وأثر وشمولية مبادرة التعليم الصديق للطفل، بالإضافة إلى تحديد جوانب نجاحها، والتحديات التي واجهتها، وفرص التحسين الممكنة. كما قد نستخدم أجاباتك كجزء من دراسات الحالة لتقديم أمثلة عملية توضح آلية تنفيذ مبادرة التعليم الصديق للطفل وتفاعل المجتمع المحلي معها.

المشاركة الطوعية

إن مشاركتك في هذه المقابلة طوعية بالكامل، ولديك الحرية في رفض الإجابة على أي سؤال أو إنهاء المقابلة في أي وقت دون مواجهة أي عواقب، ولن يؤثر قرارك بالمشاركة على علاقتك باليونيسف أو وزارة التربية والتعليم أو أي منظمة أخرى لها علاقة بالمبادرة.

حماية البيانات وسريتها

ستظل المعلومات التي تقدمها سرية تماماً، حيث سيتم إخفاء هويتك عند الإشارة إلى أي معلومة في التقرير النهائي، مما يعني أنه لن يتم ذكر اسمك أو أي تفاصيل تعريفية خاصة بك، وسيتم تخزين جميع البيانات بشكل آمن، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار، وستعرض نتائج هذا التقييم بشكل تجميعي لحماية خصوصية جميع المشاركين.

قيود الحفاظ على سرية البيانات

يرجى العلم بأنه على الرغم من التزامنا بالسرية التامة، إلا أن هناك ظروفًا معينة لا يمكننا الحفاظ على السرية فيها، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية والأخلاقية وبروتوكولات الإبلاغ الخاصة باليونيسف. فإذا قُدمت أي معلومات تشير إلى تعرض طفل للإساءة أو الإهمال أو الخطر، أو إذا تم الكشف عن أنشطة إجرامية، فيتوجب على المستشار إبلاغ اليونيسف لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وذلك لضمان حماية وسلامة الأفراد المعرضين للخطر.

تسجيل المقابلة

سأسجل المقابلة صوتياً بهدف توثيقها وتحليلها، ولن يتم مشاركة التسجيل مع أي شخص غير المستشار أو استخدامه لأي غرض آخر، وفي حال كنت ترغب بعدم تسجيل المقابلة، سأكتفي بتدوين الملاحظات.

استخدام أو إعادة استخدام البيانات

ستستخدم البيانات المجمعة من هذه المقابلة أو أي مقابلة أو مجموعات النقاش البؤرية الأخرى، وكل ما يتعلق بها من محاضر للاجتماعات وأي تسجيلات صوتية، لأغراض هذا التقييم فقط. وسيتم حذف جميع الأسماء والتفاصيل الشخصية إذا لزم الأمر. وأي استخدام مستقبلي للبيانات بعد هذا التقييم سيتطلب موافقة منفصلة، وسيتمashi تماماً مع معايير حماية البيانات والمعايير الأخلاقية.

وستحفظ جميع البيانات بشكل آمن في أنظمة رقمية محمية بكلمة مرور ومشفرة، ولن يتمكن من الوصول إليها سوى المستشار وأعضاء فريق التقييم المخولين بذلك، وستظل البيانات محفوظة لمدة تصل إلى ١٢ شهرًا بعد انتهاء التقييم، وسيتم حذف جميع البيانات المُجمعة بعد هذه الفترة، بما في ذلك الملاحظات التي تم جمعها خلال الاجتماعات والتسجيلات الصوتية، بشكل نهائي أو إتلافها لضمان خصوصية وسرية المشاركين.

مدة المقابلة

ستستغرق هذه المقابلة حوالي ٦٠ دقيقة.

المخاطر والفوائد المحتملة

لا توجد مخاطر معروفة تتعلق بالمشاركة في هذه المقابلة، ومع ذلك، إذا شعرت بعدم الارتياح في أي لحظة، لك حرية الاختيار بعدم الإجابة على أي من الأسئلة أو إنهاء المقابلة. وعلى الرغم من عدم وجود فائدة مباشرة لك، إلا أن آراءك ستساعد في تحسين السياسات وممارسات التعليم في سلطنة عُمان.

إقرار الموافقة

- هل توافق على المشاركة في هذه المقابلة؟
- هل توافق على تسجيل هذه المقابلة لأغراض التوثيق والتحليل؟

(إذا وافق المشارك، يمكنك الاستمرار في إجراء المقابلة.)

شكرًا لك على وقتك ومشاركتك.

معلومات الاتصال

إذا كان لديكم أي استفسارات أو ترغبون في مناقشة أي أمر يتعلق بمشاركتكم، لا تترددوا في التواصل مع:

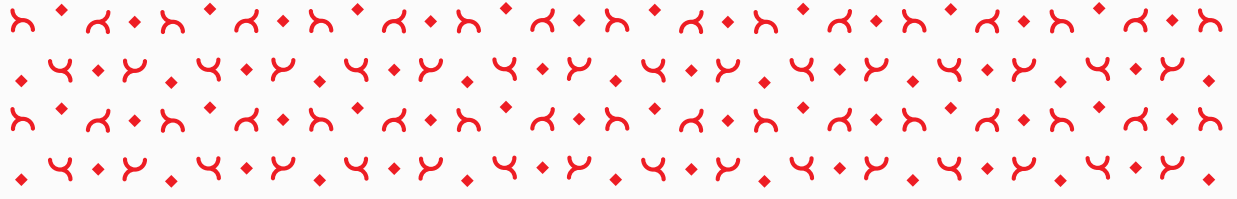
وضاح عبد السلام

مستشار مستقل - قسم التقييم في اليونيسف

البريد الإلكتروني: waddah@abc.ps

الهاتف: ٩٧٢٥٩٩٦٦٦٧٨٠





الأسئلة

الملاءمة Relevance

١. إلى أي مدى شاركت مؤسستكم في تخطيط أو تنفيذ أو متابعة مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان؟ وما هو تقييمكم العام لتجربتكم مع هذه المبادرة؟
٢. من وجهة نظر مؤسستكم، كيف تسعى مبادرة التعليم الصديق للطفل إلى تلبية احتياجات وحقوق الأطفال في سلطنة عُمان، لاسيما أولئك من الذين يحتاجون لاهتمام خاص؟

الفعالية Effectiveness

٣. كيف أثرت المبادرة على رفاهية الأطفال وتطورهم في المدارس المشاركة؟ وما هي التحديات المحتملة التي قد تواجه الأطفال وأسرهم في الحصول على تعليم جيد؟

الكفاءة Efficiency

٤. كيف يمكن للمنظمات غير الربحية، مثل مؤسستكم، العمل على تعزيز التعاون مع الحكومة والمدارس والجهات المعنية الأخرى لدعم استدامة وتوسيع نطاق نهج التعليم الصديق للطفل في عُمان؟

التوافق Coherence

٥. كيف ترى دور مبادرة التعليم الصديق للطفل في التعزيز من مشاركة الأطفال وأولياء الأمور والمجتمعات في العملية التعليمية؟ برأيك، وما هي الطرق التي يمكنها تعزيز هذه المشاركة؟

الأثر Impact

٦. استناداً إلى خبرة مؤسستكم، ما هي الدروس الرئيسية المستفادة وأفضل الممارسات من مبادرة التعليم الصديق للطفل التي يمكن أن تعزز برامج وسياسات التعليم المستقبلية في سلطنة عُمان؟
٧. ما هي أبرز التغييرات أو التحولات التي يمكن أن تحدثها مبادرة التعليم الصديق للطفل في حياة الأطفال والأسر والمجتمعات في سلطنة عُمان؟ وكيف يمكن ضمان استدامة هذه التغييرات على المدى الطويل؟

الشراكات والمناصرة Partnerships and advocacy

٨. ما دور المنظمات غير الربحية، مثل مؤسستكم، في زيادة الوعي العام وحشد الدعم والمشاركة لمبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان؟ وما هي استراتيجيات التواصل والمناصرة الأكثر فعالية لتحقيق ذلك؟
٩. ما هي أبرز الفرص المتاحة للتعاون والشراكة بين منظماتكم والجهات المعنية الأخرى (مثل الحكومة والمدارس والمجتمعات والقطاع الخاص) لتحقيق أهداف مبادرة التعليم الصديق للطفل؟ وكيف يمكن تعزيز هذه الشراكات وضمان استدامتها على المدى الطويل؟

©UNICEFOman/2022/AI Harthy





٩

ملحق ٥

دراسات الحالة



لنعمل يداً بيد مع القطاع الخاص: نحو مستقبل تعليمي مزدهر في سلطنة عُمان

التحول من الدعم غير المنظم إلى بناء شراكات استراتيجية

تلعب الشراكة مع القطاع الخاص في مبادرة التعليم الصديق للطفل في سلطنة عُمان دورًا محوريًا في مسيرة إصلاح التعليم، مع أن دوره لم يُستثمر بالشكل الأمثل بعد. فمنذ انطلاق المبادرة عام ٢٠١٢، تحولت مساهمات القطاع الخاص من تبرعات عشوائية إلى دعم منظم وهيكلي يعكس رؤية أعمق لمسؤوليتهم تجاه التعليم، على الرغم من تفاوت مشاركتهم في مختلف المدارس المشاركة في المبادرة والتي يبلغ عددها ١,٠٤٢.

وبين التقييم وجود أقسام متخصصة تدير المبادرات المجتمعية المختارة بعناية في الشركات الكبرى في السلطنة، وتخصص موازنات مالية محددة لتحقيق هذا الغرض. فعلى سبيل المثال، تخصص شركات الطاقة نسبة ثابتة من موازنتها لصندوق التدريب بوزارة العمل، مما يعكس التزامها الحقيقي في الاستثمار في مجالات تعود بالفائدة على المجتمع، وهذا الدعم المنظم يتجاوز كونه مساهمة عابرة، ليصبح قوة فاعلة قادرة على إحداث تحول جذري وملاموس في قطاع التعليم.

فالتحول من دعم التعليم من خلال الأعمال الخيرية إلى تأسيس شراكة استراتيجية طويلة الأمد خطوة محورية نحو بناء نظام تعليمي أكثر استدامة وشمولية. فالتعليم لم يعد مسؤولية الحكومة وحدها، بل أصبح واجبًا مجتمعيًا يتطلب تضافر جميع الجهود، ويتمشى هذا التوجه مع رؤية عمان ٢٠٤٠ التي تؤكد على أهمية تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة، وعلى رأسها القطاع الخاص، لدعم مسيرة التنمية الوطنية. ورغم ذلك، لا تزال آليات التنسيق والشراكة بحاجة إلى المزيد من التطوير لضمان تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة.

الدوافع والعوامل الاستراتيجية

جاء اهتمام القطاع الخاص في سلطنة عُمان بالاستثمار في التعليم كنتيجة طبيعية لتقاطع مجموعة من المصالح الاستراتيجية، التي جعلت من التعليم أكثر من مجرد مسؤولية مجتمعية، بل ركيزة من ركائز الاستدامة الاقتصادية. فقد شكلت سياسة «التعمين»، التي تهدف إلى تعزيز توظيف المواطنين العمانيين، محفزًا رئيسيًا لبناء شراكات تتبنى مبادرات تعليمية تركز على تنمية الكفاءات الوطنية، باعتبارها استثمارًا بعيد المدى يساهم في استقرار سوق العمل ويعزز من مرونته. وفي الوقت ذاته، تلتزم شركات الطاقة بتخصيص نسبة من إيراداتها لصالح التنمية الاجتماعية، وشكلت هذه الالتزامات دافعًا إضافيًا لدعم قطاع التعليم، باعتباره خيارًا استراتيجيًا يضمن وجود كوادر بشرية مؤهلة تلبي الاحتياجات المستقبلية.

وأظهرت نتائج التقييم أن الشركات لا تكتفي بالمساهمة فحسب، بل تقيم أثر استثماراتها في التعليم بعناية، مع إيلاء أهمية خاصة للمخرجات القابلة للقياس والتوثيق، ومشاركتها مع الجهات المعنية والشركاء. وقد أدى ذلك إلى زيادة وعي الموظفين، خصوصًا أولياء الأمور منهم، بأهمية هذه المبادرات، بعد أن لمسوا أثرها المباشر على مستوى تعليم أبنائهم. ومع تصاعد التنافس الإقليمي على استقطاب الكفاءات، لم يعد تحسين جودة التعليم خيارًا، بل أصبح أداة استراتيجية للقطاع الخاص لحماية المواهب الوطنية وضمان بقائها ضمن السوق المحلي، في ظل بيئة خليجية تتسم بازدياد المنافسة على رأس المال البشري المؤهل.

أشكال الدعم وآليات التنفيذ

تعددت صور مساهمة القطاع الخاص في دعم التعليم، لكنها غالباً ما افتقرت إلى وجود رؤية موحدة وآليات تنسيق فعالة، مما حد من تأثيرها الإيجابي على المستوى الوطني. فتركزت الجهود في الغالب على تحسين البنية التحتية التعليمية، إذ بادرت العديد من الشركات إلى تمويل إنشاء الفصول الدراسية وتجهيز المختبرات، إلى جانب تنفيذ تعديلات أساسية لتهيئة بيئة تعليمية شاملة سهلة الوصول، لا سيما للأطفال من ذوي الإعاقة. وقد أكد المعلمون في مناسبات عديدة أن «الأعمال الخيرية والتبرعات السخية لعبت دورًا حاسمًا في تنفيذ مشاريع تأهيل وتطوير للمدارس ما كان بالإمكان إنجازها ضمن الميزانيات الحكومية المحدودة». الأمر الذي يعكس أهمية هذا الدعم في سد الفجوات داخل المنظومة التعليمية.

ولم يقتصر دعم القطاع الخاص على البنية التحتية فقط، بل امتد ليشمل توفير موارد تعليمية وتقنيات حديثة. حيث قدمت العديد من الشركات ألواحاً تفاعلية (سبورة ذكية)، ومعدات تعليمية متخصصة تلبي احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، مما عزز من فرص التعلم التفاعلي والشامل. إلى جانب ذلك، شمل الدعم جوانب لوجستية حيوية مثل توفير خدمات النقل المدرسي، وتوفير الوجبات، مما ساهم في تحسين انتظام دوام الأطفال وحضورهم اليومي. وفي هذا السياق، برز دور مجالس أولياء الأمور كحلقة وصل حيوية بين المدارس والمجتمع المحلي، حيث تحركت هذه المجالس بفاعلية لجمع التبرعات وطلب الدعم من التجار المحليين، خاصة في الحالات التي تعذر فيها توفير أجهزة الحاسوب أو الحواسيب المحمولة، فشكّلوا جسراً لتلبية احتياجات المدارس التي لم تغطيها الموازنات الرسمية.

وتوسع دعم القطاع الخاص ليشمل المساعدة الفنية التي شكلت حجر الأساس في تطوير منظومة التعليم. فقد بادرت شركات التكنولوجيا بتقديم خبراتها في تصميم وتطوير المنصات الرقمية، مما ساهم في تحديث أساليب التعليم وجعلها أكثر تفاعلية ومرونة تلبي احتياجات الأطفال في العصر الحديث. كما قدمت شركات الإنشاءات استشارات فنية متخصصة لتحسين إمكانية الوصول إلى المباني التعليمية. علاوة على ذلك، فقد لعبت المؤسسات الصحية دوراً فاعلاً في دعم برامج الصحة المدرسية، فأنشأت بيئة صحية آمنة تعزز من قدرة الأطفال على التعلم والابتكار. ومع أهمية هذا الدعم الفني الذي يحمل في طياته إمكانات كبيرة للتحويل والتطوير، إلا أن استغلاله ظل محدوداً وغير مستثمر بالشكل الأمثل، إذ تظل عمليات نقل المعرفة والخبرات من القطاع الخاص إلى النظام التعليمي النظامي ضعيفة وغير منظمة، مما يحد من تأثيرها على تطوير التعليم واستدامته.

نماذج الشراكة وأساليب التعاون

شهدت الشراكة بين القطاع الخاص والمدارس تطوراً ملحوظاً، حيث لم تعد تقتصر على العلاقة التقليدية بين المانح والمتلقي، بل تجاوزتها إلى نمط من التعاون المتكامل والمستدام. فقد برزت مبادرات مثل «تبني المدارس» في عدد من المحافظات كنموذج واعد لهذا التحول، إذ لم يقتصر دعم الشركات على الجوانب المادية فحسب، بل امتد ليشمل المشاركة الفاعلة من موظفيها من خلال العمل التطوعي وتنفيذ برامج الإرشاد والتوجيه، ويعد هذا التحول مؤشراً على الوعي المتزايد بدور القطاع الخاص كونه شريك مهم في تنمية البيئة التعليمية، لا مجرد ممول ثانوي لها.

كما برز دور مجالس أولياء الأمور كونه جهات وسيطة غير رسمية وفاعلة في دعم العملية التعليمية، فاستطاعت توفير العديد من الموارد من القطاع الخاص، وتوجيهه للمساهمة في تنفيذ برامج وأنشطة تعنى بحقوق الأطفال وتدعمهم على الصعيدين التربوي والتعليمي، وذلك من خلال استثمار الروابط الاجتماعية والعلاقات المهنية لأعضائها. ووجد التقييم أن هذا النوع من المشاركة

المجتمعية لعب دورًا مهمًا في تعزيز جسور التعاون بين الأسر والمدارس، وساهم في بناء بيئة تعليمية تفاعلية وشاملة. لكن في المقابل، لم تستفيد جميع المدارس من دور مجالس الأمور، فتعاني بعض المدارس التي يفتقر مجلس أولياء الأمور فيها لشبكة علاقات اجتماعية من محدودية الموارد.

ومن جهة أخرى، فالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والدولية ما زال ضعيفا حتى الآن، وفي بعض الحالات غائبا تماما، كما هو الحال في مبادرة «التعليم الصديق للطفل»، التي لم تشهد مشاركة فاعلة من هذه الجهات. ويعزى هذا القصور، إلى غياب جهة رسمية تهتم في التنسيق بين الجهات المعنية وتساهم في تنظيم الجهود وتوحيد الرؤى، الأمر الذي حد من الحصول على الاستفادة الشاملة من الموارد والفرص المتاحة، وأدى إلى ضياع فرص ثمينة لبناء المزيد من الشراكات التي يمكن أن تساهم في دعم البيئة التعليمية وتنميتها.

الأثر

على الرغم من أن تحقيق التغيير الشامل في النظام التعليمي ككل لا يزال هدفا بعيد المنال، إلا أن مساهمات القطاع الخاص ساعدت في تحقيق آثار ملموسة على المستوى المحلي. فقد لعب تطوير البنية التحتية في المدارس، مثل تركيب المنحدرات والمرافق الصحية المخصصة لذوي الإعاقة دورًا في تحقيق تقدم نوعي في مجال التعليم الشامل، وهي تدخلات ما كانت لتنفذ ضمن الإمكانيات المالية الحكومية لوحدها. كما أدى التبرع بالوسائل التكنولوجية إلى التحول في أساليب التدريس، حيث أشار الأطفال إلى أن الألواح التفاعلية (السبورة الذكية)، والوسائط المتعددة، وطرق التعليم المبتكرة، ساعدت على تحسين تجربتهم التعليمية وتعزيز بيئة التعلم داخل الصفوف.

وساهم الدعم الذي قدمته الشركات في استمرارية المبادرة، خاصة حينما اضطرت المدارس إلى تغطية تكاليف بعض الأنشطة من ميزانياتها الخاصة. حيث ساعدت تبرعات الشركات الخاصة في تخفيف العبء المالي عن المدارس، خاصة تلك التي استطاعت بناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص، الأمر الذي ساعد على جذب المزيد من الدعم وتشجيع التجار على المشاركة في تطوير العملية التعليمية. ومع ذلك، اقتصر دعم القطاع الخاص للمدارس الموجودة في المناطق النشطة اقتصاديًا والتي تحتوي على شركات تجارية، بالمقابل لم تحصل المدارس في المناطق البعيدة على الكثير من الدعم والتطوير لعدم وجود الكثير من مؤسسات القطاع الخاص.

التحديات والقيود

واجهت مساهمة القطاع الخاص في دعم التعليم تحديات جوهرية حدت من قدرتها على إحداث تأثير فعلي ومستدام. فتبين من خلال التقييم أن أهم تحدي يعرقل من مساهمة القطاع الخاص في التعليم هو الضعف في التنسيق والتعاون، خاصة في ظل غياب آليات منهجية تربط بين الإمكانيات المتوفرة لدى الشركات واحتياجات المدارس الفعلية. ونتيجة لذلك، غالبا ما يعكس الدعم المقدم أولويات الشركات بدلا من أن يستجيب لاحتياجات المؤسسات التعليمية، مما أدى إلى تركيز الاستثمارات في المناطق الحضرية على حساب المناطق البعيدة، مثل محافظة مسندم، التي لم تحظ بذات المستوى من الدعم الذي حصلت عليه المحافظات الأخرى، وأدى هذا التفاوت في تقديم الدعم إلى ظهور تحديات في مجال التخطيط، وظهور شعور بالنقص وعدم العدل لدى بعض المدارس.

علاوة على ذلك، يقتصر الدعم بالغالب على فترات زمنية محددة ولا يراعي الاستدامة، فمثلاً: تتلقى المدارس معدات أو برامج تعليمية لكنها تملك القدرة على صيانتها أو الاستمرار في تشغيلها بعد انتهاء فترة التمويل. وقد أشار التقييم إلى أن الاستدامة المالية تعد من أبرز التحديات التي تواجه مثل هذه المبادرات. وقد ازداد هذا التحدي تعقيداً في ظل غياب آليات واضحة للمساءلة، إذ لم يتم اعتماد أي أنظمة منهجية تقيس أثر مساهمات القطاع الخاص على النتائج التعليمية. ونتيجة لذلك، فضلت العديد من الشركات توجيه استثماراتها نحو مشاريع البنية التحتية الملموسة، بينما تم تجاهل التدخلات التعليمية ذات الأثر الأعمق، مثل تطوير المناهج أو تنمية قدرات المعلمين، رغم قدرتها على تقديم دعم يحقق أثراً حقيقياً في المنظومة التعليمية.

الدروس المستفادة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم

تسلط تجربة سلطنة عمان الضوء على مجموعة من الدروس الهامة لضمان فعالية واستدامة الشراكة مع القطاع الخاص في مجال التعليم. في البداية لا بد من صياغة أطر منهجية واضحة توجه مساهمات الشركات بما يتماشى مع أولويات النظام التعليمي، بدلا من الاكتفاء بتدخلات متفرقة أو عشوائية لا ترتبط برؤية شاملة. بالإضافة إلى تشكيل منصات للتنسيق بين الجهات المعنية، مشيراً إلى أن الشراكات المؤسسية المنظمة تحقق تأثيراً أعمق وأكثر استدامة مقارنة بالمبادرات الفردية أو قصيرة الأمد، مما يعزز من فرص بناء نظام تعليمي متكامل يدعم التنمية المستدامة.

ويعتبر تعزيز التكامل بين جهود القطاع الخاص والاستراتيجيات الوطنية للتعليم شرطاً أساسياً لتجنب ازدواجية الجهود وهدر الموارد. وفي هذا السياق، لا بد من إدراج الشراكة مع القطاع الخاص في إطار مبادرة «التعليم الصديق للطفل» متعدد المستويات، مما يمكنه من المشاركة الفاعلة في عمليات التخطيط والتنفيذ. ولضمان تحقيق الأثر المستدام، يجب التوجه نحو معالجة التحديات في النظام التعليمي بشكل جذري، فعلى الرغم من أن التبرعات الموجهة للبنية التحتية ساهمت في حل مشكلات فورية، إلا أن التقييم أكد على أهمية توجيه الاستثمار إلى مجالات ذات تأثير طويل الأمد، مثل التطوير المهني المستمر للمعلمين وتعزيز أنظمة المتابعة والتقييم الفعالة، لضمان جودة التعليم واستدامته على المدى البعيد.

التأثيرات الاستراتيجية والنماذج الجديدة (الناشئة)

رغم القيود الحالية التي تواجهها الشركات الناشئة في سلطنة عُمان من حيث التنظيم والتنسيق، إلا أنها تقدم رؤى واعدة لتعزيز وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في مجال التعليم. ويعد تأسيس أقسام مخصصة للمشاركة المجتمعية داخل بعض الشركات الكبرى خطوة مهمة نحو تبني نهج أكثر احترافية في دعم القطاع التعليمي، مما يزيد من فرص استدامة هذه المساهمات وقدرتها على تحقيق تأثير طويل الأمد. كما تبرز نماذج «الأثر الجماعي»، التي تتعاون فيها مجموعة شركات للعمل معاً ضمن إطار موحد لتحقيق أهداف تعليمية مشتركة، كأحد المسارات الواعدة التي تساهم في تعزيز التكامل والتأثير الإيجابي في البيئة التعليمية.

ومن جهة أخرى، لا يزال التطوع المبني على المهارات فرصة ثمينة غير مستغلة بالشكل الكافي، فشركات التكنولوجيا، على سبيل المثال، تمتلك الموارد والخبرات اللازمة لتدريب الأطفال على المهارات الرقمية المستقبلية. وفي حين يمكن لمؤسسات التمويل أن تساهم بشكل فعال في تعزيز الثقافة المالية لدى الأطفال، كما تملك شركات الرعاية الصحية القدرة على دعم وتعزيز برامج الصحة المدرسية. تمثل هذه المساهمات نماذج عملية لتوظيف الخبرات الفريدة التي تمتلكها الشركات، إلى جانب تعزيز شعور الموظفين بالانتماء والمشاركة المجتمعية، مما يخلق قيمة مضافة مزدوجة تخدم التعليم والمجتمع معاً.

وشدد التقييم على ضرورة تنظيم مساهمات القطاع الخاص ضمن آليات واضحة ومنهجية، تحوّل النوايا الحسنة إلى تدخلات منظمة تتماشى مع أهداف التعليم الوطنية. وفي هذا الإطار، يمكن لآليات التمويل المشترك أن تلعب دورًا محوريًا في دعم مبادرات شاملة على مستوى النظام التعليمي ككل، بدلاً من الاقتصار على مشاريع متفرقة وغير مترابطة. وتعتبر نماذج التمويل المبتكر فرصة واعدة لربط المساهمات المالية للعاملين في القطاع الخاص بتحقيق نتائج تعليمية ملموسة.

نحو بناء شراكة منهجية

إن تعزيز دور القطاع الخاص في التعليم مستقبلاً يتطلب إجراء صياغة شاملة وجديدة للآليات الحالية، تضمن توجيه الموارد والإمكانات المتاحة بطريقة أكثر استراتيجية وتنسجم مع أولويات النظام التعليمي. ومن هذا المنطلق، يمثل إنشاء مجلس وطني للشراكة التعليمية، يضم ممثلين عن أبرز الجهات الداعمة من القطاع الخاص، خطوة محورية تساهم في تخصيص الموارد بشكل مدروس ومنسق، وتعزز من فاعلية التعاون بين جميع الأطراف.

وعلى الصعيد المالي، إن إنشاء صندوق وطني للتعليم يدار بشكل مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص يمكن أن يشكل آلية مؤسسية فعالة لتجميع الموارد المخصصة من قبل الشركات الكبرى ضمن إطار الاستثمار الاجتماعي، حيث تحتفظ العديد من هذه الشركات بموازنات مستقلة لمبادرات المسؤولية المجتمعية، ومن خلال هذا الصندوق يمكن توحيد هذه الموارد وتوجيهها بشكل استراتيجي لدعم البرامج التعليمية ذات الأولوية، مما يعزز من كفاءة استخدام التمويل ويسهم في تحقيق أثر أكبر.

كما يشكل تأمين آليات تمويل مستدامة على المدى الطويل تحديًا جوهريًا يستدعي التفكير في حلول مبتكرة تتجاوز نماذج التبرعات التقليدية، فهناك إمكانيات كبيرة للاستفادة من أدوات مثل سندات التأثير الاجتماعي، وتوفير رأس المال طويل الأمد، والتمويل المرتبط بالنتائج، التي تتيح ربط مصالح الشركات بالأهداف التعليمية بشكل مباشر، وتوفر إطاراً يضمن استمرارية تأثيرها بعيداً عن المدة الزمنية للمشروع، مما يعزز استدامتها على المدى البعيد.

الخاتمة: الشراكة هي محرك التغيير في المبادرة

تعد الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ مبادرة «التعليم الصديق للطفل» في سلطنة عُمان فرصة مهمة لتعزيز أثر المبادرة وتحقيق نتائج ملموسة، ولم يتم استثمارها بالشكل الأمثل حتى الآن. فعلى الرغم من مساهمة القطاع الخاص في تحقيق تحسينات ملموسة، مثل توسيع فرص الوصول إلى التعليم، وتوفير وسائل التكنولوجيا الحديثة، وتحقيق استقرار مالي جزئي في بعض المدارس، إلا أن تأثير هذه الجهود لا يزال محدوداً نتيجة لغياب آليات التنسيق الفعالة. حيث أظهر التقييم الدور المحدود لمعظم الشركات في المبادرة على الرغم من رصدها موازنات مخصصة للتنمية المجتمعية.

وتأسيساً لما سبق، يمكن تحويل هذا التحدي إلى فرصة ثمينة للتغيير من خلال تحويل مساهمات القطاع الخاص من مجرد عمل خيري إلى استثمار منهجي مستدام يحدث فرقاً في قطاع التعليم، عبر التنسيق الاستراتيجي، وتأسيس أطر شراكة منظمة، وآليات مساءلة واضحة. ومن أجل بناء مستقبل مشرق، لا بد من تغيير النظرة تجاه الشراكة مع القطاع الخاص من مجرد جهة تمويل خارجية إلى كونه شريك استراتيجي يلعب دوراً مهماً في تحسين العملية التعليمية. فمن هذا المنطلق، تدرك الشركات دورها الفاعل في المجتمع، وتوجه استثماراتها لتطوير القوى العاملة، وتعزيز القدرة التنافسية في المجتمع العماني، بالإضافة إلى دورها في تحقيق الاستقرار.

التمكين من أجل بناء مستقبل أفضل: رحلة دمج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم من خلال مبادرة «التعليم الصديق للطفل»

مسار دمج ذوي الإعاقة في التعليم في سلطنة عُمان

يعد دمج الأطفال ذوي الإعاقة في النظام التعليمي في سلطنة عُمان تحولاً نوعياً، يعكس نقلة جوهرية في الفلسفة التربوية للسلطنة، لا سيما ضمن إطار مبادرة التعليم الصديق للطفل. فقد أظهر التقييم أن مفهوم التعليم الشامل بدأ يترسخ تدريجياً منذ عام ٢٠٠٨، حيث بدأت العديد من المدارس في تطبيق ممارسات الدمج في التعليم بشكل فعلي قبل هذا التاريخ بعامين. ومع انطلاق مبادرة التعليم الصديق للطفل في عام ٢٠١٢، تسارعت وتيرة هذا التحول بشكل ملحوظ، إذ شكّلت المبادرة محفزاً قوياً وداعماً رئيسياً لدمج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم.

إلا أن هذا التحول لم يقتصر على تطوير السياسات التعليمية فحسب، بل عكس أيضاً تغييراً تدريجياً في وعي المجتمع ومفاهيمه. وتشير التوقعات إلى أنه بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، سيصبح المجتمع العُماني أكثر تقبلاً لفكرة دمج ذوي الإعاقة في التعليم، خصوصاً بين أولياء الأمور، إذا كان لديهم في السابق بعض التحفظ أو التردد حيال تسجيل أطفالهم من ذوي الإعاقة في المدارس.

ولم تقتصر جهود السلطنة في دمج الأطفال ذوي الإعاقة على الحملات التوعوية فقط، إنما عززت هذا التوجه من خلال اتخاذ خطوات تشريعية، من أبرزها التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تُعد مرجعية دولية في ترسيخ مبادئ المساواة وعدم التمييز. كما صدر «قانون التعليم المدرسي لعام ٢٠٢٣» بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٣/٣١)، ليؤكد على التعليم الشامل، ويجسد التزام السلطنة بمبادئ العدالة والمساواة، من خلال نصوص واضحة تجرم التمييز، وتكفل لكل طفل الحق الكامل في التعليم، بغض النظر عن قدراته أو احتياجاته.

إطار السياسات والآليات المؤسسية: نحو تعليم شامل في سلطنة عُمان

شهدت وزارة التربية والتعليم في سلطنة عُمان تحولاً نوعياً واستراتيجياً في رؤيتها لدمج الأطفال ذوي الإعاقة في النظام التعليمي، إذ انتقلت من تطبيق مبادرات محدودة ومتفرقة إلى اعتماد نهج وطني متكامل يستند إلى أسس منهجية واضحة. وقد مثلت الاستراتيجية الوطنية للتعليم الشامل لعام ٢٠١٩ نقطة تحول محورية في هذا المسار، حيث أُرست معايير واضحة لتفعيل الدمج التربوي بشكل فعال ومستدام داخل المؤسسات التعليمية، بما يضمن تكافؤ الفرص لجميع الأطفال.

وعززت هذا التوجه الإصلاحي بإصدار قانون التعليم المدرسي لعام ٢٠٢٣ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٣/٣١، الذي ارتقى بمفهوم الدمج من كونه خياراً تربوياً طموحاً إلى حق قانوني ملزم، يضمن توفير التسهيلات التربوية المعقولة للأطفال ذوي الإعاقة، ويحظر بشكل صريح جميع أشكال التمييز المبني على أساس الإعاقة، وقد جاء هذا القانون ليؤكد التزام الدولة بمبادئ العدالة والمساواة.

وعلى الصعيد المؤسسي، شهدت منظومة الدعم التربوي والنفسي توسعًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٣، عينت الوزارة ٤٨٧ أخصائي اجتماعي ونفسي في مختلف المدارس، بهدف تهيئة بيئة تعليمية دامجة وآمنة تستجيب للاحتياجات المتنوعة للأطفال، وتوفير لهم الدعم النفسي والاجتماعي اللازم لتحقيق النجاح الأكاديمي والشخصي.

وفي عام ٢٠٢٥، سجّلت وزارة التنمية الاجتماعية خطوة نوعية بإطلاق «مختبر تطوير خدمات وبرامج الأشخاص ذوي الإعاقة»، بهدف تعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف القطاعات المعنية، والارتقاء بجودة حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجالات المختلفة، مثل: التعليم، والرعاية الصحية، والتأهيل، والتوظيف. ويأتي هذا الجهد لترسيخ مبدأ التمكين المستدام، وضمان مشاركة فاعلة ومؤثرة لذوي الإعاقة في مختلف مناحي الحياة المجتمعية.

التسهيلات والدعم المقدم للأطفال ذوي الإعاقة

اعتمدت المدارس في سلطنة عُمان نهجًا متقدمًا في دعم الأطفال ذوي الإعاقة، متجاوزة النظرة التقليدية التي تقتصر على تقديم التسهيلات المادية. فعملت على خلق بيئة تعليمية دامجة تُعلي من قيمة الكرامة الإنسانية، وتُرسخ مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص. فلم يعد مفهوم الدمج مقتصرًا على تهيئة البيئة التحتية، كالممرات، والمنحدرات، ودورات المياه المخصصة، بل اتسع ليشمل دعمًا تربويًا متخصصًا وفرديًا، يُصمم بعناية ليتوافق مع احتياجات كل طفل على حدة. فعلى سبيل المثال، تلقى أحد الأطفال من ذوي الإعاقة البصرية مجموعة من التسهيلات التعليمية النوعية لتلبية احتياجاته، شملت اختبارات مطبوعة بخط كبير يسهل قراءته، ومساعدته في الاختبارات من خلال قراءة الأسئلة شفهيًا وبطريقة واضحة، إلى جانب استخدام حاسوب مزود بمواد تعليمية بخط كبير وواضح. وقد مكّنت هذه التسهيلات الطفل من الحصول على تجربة تعليمية عادلة تراعي خصوصيته وتُسهم في تنمية قدراته.

وفي إطار مبادرة التعليم الصديق للطفل، طوّرت المدارس إمكاناتها بشكل ملحوظ، من خلال تعيين معلمين متخصصين في دعم الأطفال ذوي الإعاقات السمعية والبصرية، وتوفير مواد تعليمية بديلة مثل كتب مكتوبة بلغة «برايل»، والنصوص المطبوعة بخط كبير. كما تم الاستعانة بمساعدين تربويين يسهّلون العملية التعليمية داخل الصفوف، ويساهمون في تعزيز التفاعل الإيجابي بين الأطفال. وامتد الدعم ليشمل وسائل النقل المدرسية، حيث تم تعيين ٤٠٥ مشرفة في الحافلات لضمان تنقل آمن ومريح للأطفال ذوي الإعاقة.

كما أولت بعض المدارس اهتمامًا خاصًا بالدعم النفسي والسلوكي، فأنشأت غرف ألعاب تعليمية مجهزة بأنشطة تفاعلية وأدوات مناسبة للأطفال الذين يعانون من اضطرابات في النمو، أو فرط الحركة، أو الخجل، أو التلعثم، أو اضطراب البُكم الانتقائي (الاختياري). وقد ساعدت هذه المساحات الآمنة على تعزيز النمو الاجتماعي والعاطفي لهم، وتهيئتهم للمشاركة بسلاسة وثقة في محيطهم المدرسي.

تمكين المعلمين وتطوير الأساليب التربوية

في الآونة الأخيرة، تطورت الأساليب التربوية التي تساهم في دمج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم، حيث أكد المعلمون على الدور المحوري الذي لعبته مبادرة التعليم الصديق للطفل في ترسيخ دمج وتقبل هؤلاء الأطفال. وأصبح التعليم المتميز هو المعيار الجديد المعتمد في العملية التعليمية، من خلال تعديل الأنشطة وتنويع أساليب التقييم، بما يضمن تحقيق العدالة التعليمية، وتوفير بيئة صفية شاملة تلبي احتياجات جميع الأطفال بمختلف قدراتهم.

ورغم هذا التقدم الملحوظ، لا تخلو مسيرة دمج الأطفال ذوي الإعاقة من بعض التحديات التي من الممكن أن تؤثر على استدامتها، أبرزها التغيير المستمر في الكوادر التعليمية، حيث تصل نسبة تغيير الكوادر في بعض المدارس إلى نحو ٩٥٪ (نسبة مقدرة من أحد المشاركين) سنوياً، مما ينعكس سلباً على استمرارية تطبيق التعليم المتمايز، الأمر الذي يتطلب إعادة تدريب المعلمين الجدد في كل عام دراسي. ولهذا السبب، عبّر المعلمون عن حاجتهم إلى توفير برامج تدريب عملي مفصلة ودائمة في مجال سيكولوجية الطفل، إلى جانب تطوير مهاراتهم في أساليب التدريس الحديثة والمتخصصة، بما يمكنهم من مواجهة التحديات المتغيرة، وتوفير بيئة تعليمية دامجة تضمن لجميع الأطفال فرصاً متكافئة للتعلم والنمو بجودة وفاعلية عالية.

أثر التعليم الشامل على الجوانب التعليمية والاجتماعية لذوي الإعاقة

كان لدمج الأطفال ذوي الإعاقة داخل البيئة المدرسية أثر عميق، حيث أحدث تحولاً جذرياً في تجاربهم التعليمية والاجتماعية، لا سيما في المدارس التي نُفذ فيها نموذج التعليم الشامل بفعالية. فقد أظهرت نتائج التقييم أن هؤلاء الأطفال استطاعوا اكتساب الثقة بالنفس، وتجنب العزلة، بالإضافة إلى مشاركتهم الفاعلة وتفاعلهم الإيجابي مع زملائهم داخل الصف وخارجه.

وأشار أولياء الأمور إلى أن الدعم الفردي والموجه الذي يتلقاه أبنائهم ساهم بشكل واضح في تعزيز ثقتهم بأنفسهم، وزيادة دافعيّتهم للتعلم، وتوسيع دائرة علاقاتهم الاجتماعية داخل المدرسة وخارجها. ولم يقتصر هذا الأثر على الجوانب الأكاديمية فحسب، بل امتد ليشمل النمو الشخصي والاجتماعي، مما يؤكد عمق تأثير الدمج في المدرسة على حياة الأطفال.

كما نجحت المدارس في مواجهة ظاهرة التنمر، من خلال تنفيذ مبادرات توعوية وتربوية موجهة كان لها أثر ملموس في رفع وعي الأطفال، وتنمية قدرتهم على التعامل مع المضايقات بثقة ونضج. وقد ساهم التركيز على الأنشطة الجماعية الشاملة في ترسيخ ثقافة قبول الآخر، حيث تحولت علاقة الزملاء مع بعضهم البعض إلى التعاون والتفاعل الإيجابي، والمشاركة، والاندماج الحقيقي داخل المجتمع المدرسي.

الصعوبات والتحديات في رحلة التعليم الشامل

رغم الإنجازات الملموسة التي تحققت في رحلة دمج الأطفال ذوي الإعاقة، لا تزال هناك تحديات جوهرية تحد من وصول هذه الفئة للتعليم العادل. ومن أبرز هذه التحديات محدودية الموارد، حيث تعاني العديد من المدارس، خصوصاً في المناطق البعيدة، من شح الكوادر المتخصصة، وقلة الأجهزة المساندة، ومحدودية المواد التعليمية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات هؤلاء الأطفال. وعلى الرغم من أن بعض مرافق المدارس باتت تستوفي الحد الأدنى من متطلبات وصول الأطفال ذوي الإعاقة، إلا أنها لا تزال غير قادرة على تلبية الاحتياجات الشاملة لهم.

أما على الصعيد الاجتماعي، فلا تزال الوصمة المرتبطة بالإعاقة، وضعف الوعي المجتمعي، تشكلان عائقين كبيرين أمام توسعة نطاق دمج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم. فاستمرار النظرة السلبية لدى بعض أولياء الأمور والمجتمعات المحلية، يؤثر على معدلات الالتحاق بالمدارس، ويدفع بعض الأسر إلى تفضيل المدارس الخاصة، خشية من محدودية الدعم المقدم في مؤسسات التعليم الحكومية.

أما على الصعيد المؤسسي، فيبرز التباين بين السياسات الداعمة للتعليم الشامل وبين التطبيق الفعلي، خاصة في تخصيص الموارد. إذ يفتقر التعليم الشامل إلى موازنات مالية مخصصة، مما يُجبر المدارس على الاعتماد على موارد عامة محدودة، لا تواكب الاحتياجات المتزايدة والمتباينة للأطفال ذوي الإعاقة. كما أن غياب أنظمة متابعة موحدة ومؤشرات أداء دقيقة يعيق متابعة التقدم في تنفيذ البرامج، ويؤدي إلى تفاوت واضح في جودة الخدمات بين مدرسة وأخرى، مما يؤثر بدوره على فعالية الدمج وجودته.

العوامل التمكينية وعناصر النجاح

لم يكن تحقيق النجاح في تنفيذ التعليم الشامل في المدارس وليد صدفة، بل جاء نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل والظروف التمكينية التي مهدت الطريق نحو بناء بيئة تعليمية أكثر شمولاً وعدلاً. في مقدمة هذه العوامل، برز الدور الحيوي للقيادة المدرسية الفاعلة، حيث لعب مديرو المدارس الذين تبَنّوا قيم تقبّل الآخر وتعزيز دمج ذوي الإعاقة دورًا محوريًا في ترسيخ ثقافة مؤسسية تحثي بالتنوع، وتغرس في النفوس روح التسامح والقبول والانفتاح داخل المجتمع التعليمي.

كما شكلت مشاركة أولياء الأمور حجر الزاوية في إنجاح برامج الدمج، فقد أظهرت التجارب أن المدارس التي حرصت على إشراك أولياء الأمور والمجتمعات المحلية بفعالية، خاصة تلك التي تضم في مجالسها أولياء أمور لأطفال ذوي الإعاقة، تمتعت بقدرة أكبر على خلق بيئة تعليمية متكاملة وداعمة. ولم يقتصر هذا الدعم على الجانب المعنوي فحسب، بل انعكس بوضوح على تحسين سلوكيات الزملاء، وزيادة فرص الدمج الفعلي داخل الصفوف الدراسية، مما جعل من التعليم تجربة شاملة لجميع الأطفال باختلاف قدراتهم.

من جانب آخر، لعب التعاون بين القطاعات المختلفة دورًا مهمًا، وإن كان محدودًا في بعض الحالات، في تعزيز الدعم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة. فقد أظهرت المدارس التي تعاونت مع مؤسسات الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، قدرة أعلى على تلبية الاحتياجات المتنوعة لهؤلاء الأطفال، مما ساهم بشكل ملموس في تحسين نتائجهم التعليمية والاجتماعية.

وأخيرًا، أثبت النهج التدريجي في تطبيق سياسات الدمج فاعليته، حيث مكّن المدارس من البدء بنطاق محدود، ثم التوسع تدريجيًا استنادًا إلى الخبرات المتراكمة. ومن جهة أخرى، فإن التجارب التي اعتمدت على التوسع السريع دون استعداد كاف، غالبًا ما واجهت معوقات أثرت سلبيًا على جودة تنفيذها واستدامتها.

فجوات في السياسات وتحديات تطبيقها

على الرغم من التقدم الملحوظ في تطوير الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة لدمج الأطفال ذوي الإعاقة في منظومة التعليم، لا تزال فجوات التنفيذ تشكل حاجزًا أساسيًا أمام تحقيق الأهداف المنشودة. فقد غابت الرؤية المنهجية في تطبيق التوجيهات السياسية، وظل التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية محدودًا ومتقطعًا، مما يعكس الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون والتكامل بين مختلف المؤسسات الحكومية، لضمان تنفيذ أكثر انسجامًا وفعالية لهذه السياسات.

وفيما يخص الموازنات، لم يكن نقص الموارد المالية أقل وقعًا، فعلى الرغم من النصوص القانونية التي تفرض توفير بيئة تعليمية شاملة وميسرة، فإن محدودية الموازنات شكلت حاجزًا أمام الوفاء بهذه الالتزامات. وقد أسفر هذا التفاوت بين التوجيهات السياسية والإمكانات المالية الفعلية إلى تراجع معنويات المعلمين، وزعزعة ثقة أولياء الأمور في قدرة النظام التعليمي على تقديم الدعم الكافي والفعال لأبنائهم ذوي الإعاقة.

دروس مستفادة لتطوير التعليم الشامل

تُبرز تجربة سلطنة عُمان في تطوير التعليم الشامل عددًا من الدروس المهمة التي تشكل مرجعية مهمة للمضي نحو نظام تعليمي أكثر عدالة وشمولاً. ومن أبرز ما نتج عن هذه التجربة، أن التحول البنيوي وحده لا يكفي، ما لم يصاحبه تغيير جذري في القنوات المجتمعية والمفاهيم التربوية. فقد تبين أن قبول أولياء الأمور لدمج الأطفال ذوي الإعاقة لم يكن نتيجة قرارات مركزية مفروضة، بل جاء ثمرة جهود توعوية متواصلة، سلطت الضوء على قصص نجاح ملهمة، شكلت حافزاً حقيقياً للمجتمع لتبني فكرة الدمج والتفاعل معها بإيجابية.

وفي هذا السياق، يُعد الدعم الشامل حجر الأساس في تحقيق الدمج الفعال؛ إذ لا يكفي توفير الموارد المالية لتحسين المرافق التعليمية لضمان دمج حقيقي، بل لا بد من توفير دعم تربوي متخصص، قادر على تلبية الاحتياجات الفردية للأطفال، وتعزيز اندماجهم الفعلي داخل البيئة الصفية. وهنا تبرز الحاجة إلى تطوير مهني مستمر وإلزامي للمعلمين أثناء الخدمة، يستند إلى التطبيق العملي والخبرة الميدانية، لا إلى المعرفة النظرية المجردة، بما يضمن بناء كفاءات تعليمية قادرة على إدارة فصول دراسية تتسم بتقبل التنوع والاختلاف.

أما على المستوى المجتمعي، فتؤكد المبادرة أن المشاركة الفاعلة من أولياء الأمور والمجتمع المدني تمثل عاملاً حاسماً في تسريع وتيرة الوصول للدمج الشامل لذوي الإعاقة. فعندما يصبح المجتمع شريكاً حقيقياً في العملية التربوية، تتراجع الحواجز الاجتماعية، ويُفسح المجال أمام ثقافة تعليمية دامجة تسودها روح التقبل، والاحترام المتبادل، والعمل الجماعي.

التداعيات الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية

يرسم التقييم ملامح توجه استراتيجي طموح نحو تعزيز التعليم الشامل، عبر خطوات مدروسة تهدف إلى بناء نظام تعليمي أكثر عدلاً واستدامة. ففي صميم هذا التوجه، تأتي «السياسة الوطنية للتعليم الشامل» كونه أداة محورية لسد فجوات الموارد، وتحديد المعايير الدقيقة، والأهداف القابلة للقياس، مدعومة بآليات فعالة للمساءلة والمتابعة. وفي إطار بناء منظومة دعم مستدامة، يوصى بإنشاء «مراكز لتوفير الموارد للتعليم الشامل» في كل محافظة، لتشكل بنية تحتية دائمة توفر خدمات مساندة متواصلة، متجاوزة بذلك نماذج الدعم المؤقتة التي غالباً ما ترتبط بالمشاريع قصيرة الأجل ذات الأثر المحدود.

كما تؤكد التوصيات على ضرورة إجراء تقييم شامل لإمكانية وصول الأطفال ذوي الإعاقة للمرافق التعليمية كافة، على أن يُرفق بخطط تطوير وتحسين محددة زمنياً، لمعالجة العوائق المادية والبيئية التي لا تزال تشكل حواجز حقيقية أمام الوصول لبيئة تعليمية دامجة. وفي خطوة استراتيجية محورية، تدعو التوصيات إلى دمج «الممارسات التربوية الشاملة» ضمن برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة، لضمان تهيئة المعلمين الجدد للعمل في فصول دراسية تتسم بالتنوع، وتقدير الاختلاف، وتستجيب باحترافية لمختلف الاحتياجات التعليمية للأطفال.



الخاتمة: رحلة دمج ذوي الإعاقة... بين الطموح والواقع

يمثل التحول في الوضع العام لأطفال ذوي الإعاقة من خلال دمجهم خطوة محورية في مسيرة تطوير منظومة التعليم، إلا أن هذا التحول لا يزال في طور التنفيذ ولم يصل بعد إلى هدفه المنشود. فقد بات انخراط الأطفال ذوي الإعاقة في بيئة تعليمية دامجة، ومشاركتهم الفاعلة في مختلف جوانب الحياة المدرسية، دليلاً حيّاً على الإمكانيات الكبيرة التي يتيحها التعليم الشامل، حين يكون واضح الرؤية ويقدم له الدعم الكافي.

ولقد أثبتت مبادرة التعليم الصديق للطفل أن المدارس قادرة على خلق بيئة تعليمية مرنة تراعي الاختلاف وتستوعب جميع الأطفال، بما في ذلك ذوي الإعاقة، حيث يشاركون في الأنشطة الأكاديمية واللامنهجية على حد سواء. وهذا ما يجعل من دمجهم ليس مجرد فكرة مثالية بعيدة المنال، بل واقعاً قابلاً للتحقيق. ومع ذلك، ورغم هذه النجاحات، تظل هنالك فجوة بين الرؤية والتنفيذ الفعلي، فما زال هنالك بعض العقبات التي تحد من فعالية خطوات دمج الأطفال ذوي الإعاقة، مثل نقص الكوادر المتخصصة، ومحدودية المواد التعليمية الملائمة، بالإضافة إلى استمرار حرمان الآلاف من الأطفال ذوي الإعاقة من الوصول إلى التعليم، مما يشكل تحديات تؤثر في تقدم عملية الإدماج الشامل والفعال.

ورغم وجود تشريعات راسخة وخطط استراتيجية طموحة، والتغير التدريجي في المواقف الاجتماعية تجاه التعليم الشامل، يبقى التحدي الأكبر مرتبطاً بغياب التنفيذ المنهجي، الذي يتطلب تمويلاً كافياً وبناءً مستمرًا لقدرات المؤسسات التعليمية. فكل طفل يمنح فرصة المشاركة الفعلية لا يحقق إنجازاً شخصياً فحسب، بل يساهم في إحداث تحول مجتمعي عميق نحو العدالة التعليمية وتجسيد حقيقي لرؤية «التعليم للجميع»، حيث ينعم كل طفل بتعليم شامل، عادل، وداعم يحترم اختلافه ويصون كرامته.

لقد باتت معالم الطريق نحو تعليم أكثر شمولاً وعدالة واضحة، والوجهة التي ننشدها تستحق عناء المسير. لما تحمله من أمل في مستقبل لا يُستثنى فيه أحد، وخلق مجتمع مستمع لجميع الأصوات، ويقدر كل اختلاف، ويمنح كل طفل حقه الكامل في التعلم، والنمو، والإسهام في بناء وطنه.



©UNICEFOman/2022/AI Harthy



٩

ملحق ٦

تحليل أنشطة المدارس



توضح الجداول التالية ملخصًا للأنشطة المنفذة في مدرسة واحدة من كل محافظة من المحافظات الأربع المستهدفة، بالإضافة إلى نسب أنشطة مبادرة «التعليم الصديق للطفل» من إجمالي أنشطة كل مدرسة، وإجمالي عدد الأنشطة على مستوى المحافظات الأربع. يشمل التحليل الأنشطة المنفذة خلال الأعوام ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥ (حتى يوليو)، مع استبعاد عام ٢٠٢٢ نظرًا لقلة الأنشطة المنفذة خلاله. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المعروضة تقتصر على الأنشطة التي تم توثيقها عبر منصة «إكس» (تويتر سابقًا) من قبل المدارس، ولا تشمل الأنشطة غير المنشورة على هذه المنصة.

شهدت محافظة جنوب الشرقية، في عام ٢٠٢٥ (حتى يوليو)، أعلى نسبة من الأنشطة المنفذة مقارنة بباقي المحافظات، حيث بلغت ٣٨,٧٪ من إجمالي الأنشطة. تلتها محافظة ظفار بنسبة ٣٧,٥٪، ثم محافظة مسقط بنسبة ١٣,٧٪، وأخيرًا محافظة مسندم بنسبة ١٠٪. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، حافظت كل من جنوب الشرقية وظفار على معدلات مرتفعة في تنفيذ الأنشطة، بينما كانت محافظة مسقط أكثر نشاطًا في عام ٢٠٢٣ مقارنة بمسندم، التي شهدت بدورها تحسنًا ملحوظًا في عام ٢٠٢٤.

حتى يوليو ٢٠٢٥، سجلت جنوب الشرقية أعلى نسبة في تنفيذ أنشطة «المرونة والاستدامة»، بينما تميزت مسقط بتركيزها على أنشطة «تلبية احتياجات الطفل». في المقابل، برزت كل من ظفار ومسندم في تنفيذ الأنشطة التي تعزز «مشاركة الطفل»، وسجلتا أعلى نسب في هذا المجال. كما ظهرت أنشطة «المساواة» بشكل أوضح في محافظة مسقط، بينما برزت «الشمولية» في ظفار، و«حماية الطفل» في مسندم. وتعكس هذه التوجهات اختلافًا واضحًا في أولويات تطبيق مبادئ المبادرة على مستوى المحافظات. فعلى سبيل المثال، ركزت مدارس جنوب الشرقية، خلال عام ٢٠٢٤ على مبدأ «المساواة»، في حين أولت مسندم اهتمامًا أكبر لمبادئ «المرونة والاستدامة»، و«المشاركة»، و«الشمولية». أما ظفار فقد حافظت على الصدارة في تنفيذ أنشطة «الحماية»، بينما واصلت مسقط التركيز على «تلبية احتياجات الطفل». ورغم هذا التنوع في الأنشطة والمبادئ المفصلة، تشير البيانات إلى تراجع تدريجي في إجمالي عدد الأنشطة المنفذة على مدار السنوات الثلاث، حيث انخفض العدد من ٢٥٤ نشاطًا في عام ٢٠٢٣، إلى ١٦٠ نشاطًا فقط حتى يوليو ٢٠٢٥.



©UNICEFOman/2022/Al Harthy

المبادئ (٢٠٢٥)	المحافظة	عدد الأنشطة	نسبة أنشطة مبادرة "التعليم الصديق للطفل" من إجمالي أنشطة المدرسة	نسبة أنشطة مبادرة "التعليم الصديق للطفل" من إجمالي الأنشطة
المساواة	جنوب الشرقية	8	12.9	5
	مسندم	3	13.6	0.9
	مسقط	3	18.7	1.1
	ظفار	7	11.6	11.8
الاستدامة	جنوب الشرقية	15	24.1	9.3
	مسندم	1	4.5	0.3
	مسقط	1	6.2	0.3
	ظفار	3	5	5
المشاركة	جنوب الشرقية	14	22.5	8.7
	مسندم	6	27.2	1.8
	مسقط	7	43.7	2.7
	ظفار	19	31.6	32.2
الشمولية	جنوب الشرقية	5	8	3.1
	مسندم	1	4.5	0.3
	مسقط	1	6.2	0.3
	ظفار	5	8.3	8.4
الحماية	جنوب الشرقية	11	17.7	6.8
	مسندم	0	0	0
	مسقط	3	18.7	1.1
	ظفار	9	15	15.2
التركيز على الطفل	جنوب الشرقية	9	14.5	5.6
	مسندم	22	50	3.3
	مسقط	1	6.2	0.3
	ظفار	17	28.3	28.8
المجمل		160		

المبادئ (٢٠٢٥)	المحافظة	عدد الأنشطة	نسبة أنشطة مبادرة "التعليم الصديق للطفل" من إجمالي أنشطة المدرسة	نسبة أنشطة مبادرة "التعليم الصديق للطفل" من إجمالي الأنشطة
المساواة	جنوب الشرقية	31	25	9.5
	مسندم	7	12.9	2.1
	مسقط	8	13.5	2.4
	ظفار	20	22.4	6.1
الاستدامة	جنوب الشرقية	10	8	3
	مسندم	5	9.2	1.5
	مسقط	7	11.8	2.1
	ظفار	7	7.8	2.1
المشاركة	جنوب الشرقية	36	29	22.5
	مسندم	21	38.8	6.4
	مسقط	25	42.3	7.6
	ظفار	27	30.3	8.2
الشمولية	جنوب الشرقية	4	3.2	1.2
	مسندم	2	3.7	0.6
	مسقط	5	8.4	1.9
	ظفار	2	2.2	3.3
الحماية	جنوب الشرقية	20	16.1	12.5
	مسندم	7	12.9	2.1
	مسقط	6	10.1	1.8
	ظفار	17	19.1	5.2
التركيز على الطفل	جنوب الشرقية	23	18.5	7
	مسندم	12	22.2	3.6
	مسقط	8	13.5	2.4
	ظفار	16	17.9	4.9
المجمل		124		

المبادئ (٢٠٢٥)	المحافظة	عدد الأنشطة	نسبة أنشطة مبادرة "التعليم الصديق للطفل" من إجمالي أنشطة المدرسة	نسبة أنشطة مبادرة "التعليم الصديق للطفل" من إجمالي الأنشطة
المساواة	جنوب الشرقية	21	22.5	8.2
	مسندم	11	22	4.3
	مسقط	12	26.6	4.7
	ظفار	20	30.3	7.8
الاستدامة	جنوب الشرقية	9	9.6	3.5
	مسندم	4	8	1.5
	مسقط	5	11.1	1.9
	ظفار	1	1.5	0.3
المشاركة	جنوب الشرقية	33	35.4	12.9
	مسندم	22	44	8.6
	مسقط	18	40	7
	ظفار	17	25.7	6.6
الشمولية	جنوب الشرقية	3	3.2	1.1
	مسندم	1	2	0.3
	مسقط	3	6.6	1.1
	ظفار	2	3	0.7
الحماية	جنوب الشرقية	7	7.7	2.7
	مسندم	6	12	2.3
	مسقط	3	6.6	1.1
	ظفار	5	7.5	1.9
التركيز على الطفل	جنوب الشرقية	20	21.5	7.9
	مسندم	6	12	2.3
	مسقط	4	8.8	1.5
	ظفار	21	31.8	8.2
المجمل		254		





©UNICEFOman/2022/Al Harthy

٩

ملحق ٧

المراجع



Al Abri, H. (2021). Student voice and participation in Omani schools: Current practices and future prospects. *International Journal of Education Policy & Leadership*, 16(5), 1–19.

Alpen Capital. (2023). GCC education industry.

Challenges in the education system affecting teacher professional development in Oman. (2018).

Current situation analysis 2025 – Right to education.

Education Council, Oman. (2018). The National Strategy for Education 2040. Muscat: Education Council.

EduEval Educational Consultancy. (2016). Evaluation report on the Government of Oman UNICEF Child Friendly Schools Initiative. <https://evaluationreports.unicef.org/GetDocument?documentID=133&fileID=35246>

EU. (2023). GCC country economic profile – Oman.

International Labour Organization. Towards a new Oman decent.

Interview with UNICEF senior staff

Lloyds Bank. (2024). Oman: Economic and political overview.

Ministry of Education, Oman. (1970). Education development in Oman. Muscat: Ministry of Education.

Ministry of Education, Oman. (1999). Basic education in Oman: Framework and objectives. Muscat: Ministry of Education.

Ministry of Education, Sultanate of Oman. (2008). Inclusive education in the Sultanate of Oman.

Ministry of Education. (2016). Child-friendly schools in Oman: Progress and achievements. Muscat: Ministry of Education.

Ministry of Education. (2023). Overview of the education system. <https://timss2023.org/wp-content/uploads/2024/10/Oman.pdf>

Ministry of Health. (2023). Annual health report.

Ministry of Higher Education. (2002). Book of statistics 2001–2002 (Vol. 4). Sultanate of Oman.

Mullis, I. V., Martin, M. O., Foy, P., & Hooper, M. (2020). Oman. In PIRLS 2021 Encyclopedia: Education policy and curriculum in reading (pp. 1–10). Boston, MA: TIMSS & PIRLS International Study Center.

Nasser, R. (2020). Educational reform in Oman: System and structural changes. IntechOpen.
<https://doi.org/10.5772/intechopen.84913>

NCSI. (2024). National Statistical Yearbook 2024. National Centre for Statistics & Information.
<https://ncsi.gov.om/Pages/NCSI.aspx>

Oman. (2014). Child Law (Royal Decree No. 22/2014). Muscat: Government of Oman.

Oman. (2023). School Education Law (Royal Decree No. 31/2023). Muscat: Government of Oman.

Oman Observer. (2023, June 1). New school education law strengthens child protection in schools. Oman Observer.

Oman Vision 2040. Priorities and objectives.

Outputs of the Disability Services and Program Lab – 2025

Peterson, J., & Crystal, J. A. (2025, September 9). Oman. Encyclopedia Britannica.
<https://www.britannica.com/place/Oman>

Philosophy of education in the Sultanate of Oman. (2017).

Progress in International Reading Literacy Study 2021.

Royal Decree 31/2023 promulgating the School Education Law. (2023). Oman, Royal Decree No. 31/2023.

Statistical Yearbook 2024.

Sultan Qaboos University. (2021). Improving the quality of early childhood education and care in Oman.

Sultan Qaboos University. (n.d.). Early childhood education.

The Arabian Stories. (2024, September 19). Government allocates additional amount of RO 40 million to construct new schools in Oman. <https://www.thearabianstories.com/2024/09/19/government-allocates-additional-amount-of-ro-40-million-to-construct-new-schools-in-oman/>

UNESCO. (2014). Sultanate of Oman: UNESCO country programming document. Paris: UNESCO.

UNESCO. (2022). Oman: Non-state actors in education.

UNESCO. (n.d.). Prioritizing children's rights and education in Oman: Initiatives and collaborative efforts for holistic development.

UNICEF. (2006). Child-friendly schools manual. New York: UNICEF.

UNICEF. (2015). UNICEF Oman Annual Report 2014. Muscat: UNICEF.

UNICEF Oman. (2020). UNICEF Oman Annual Report 2019. Muscat: UNICEF.

UNICEF Oman. (2022). Ministry of Education launches child-friendly education model nationwide following successful pilot. <https://www.unicef.org/oman/press-releases/ministry-education-launches-child-friendly-education-model-nationwide-following>

UNICEF Oman. (2025). Ministry of Education and UNICEF Oman collaborate on child-friendly education evaluation. <https://www.unicef.org/oman/press-releases/ministry-education-and-unicef-oman-collaborate-child-friendly-education-evaluation>

United Nations. (1996). Status of ratification: Convention on the Rights of the Child. https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-11&chapter=4&clang=_en

Wajeha Al-Ani. (2016). Alternative education needs in Oman.

World Bank. (2022). Oman.

World Bank Group. (2019). Early childhood education impact evaluations for the Middle East and North Africa.

World Health Organization. (2023). Improving access to quality early child development services through multi-sectoral partnerships in Oman.



(UNITED NATIONS CHILDREN'S FUND (UNICEF

,P.O. BOX 3787

,POSTAL CODE 112

RUWI MUSCAT, SULTANATE OF OMAN

TEL: 00968 24507451/2/3

FAX: 00968 24507456

E-MAIL: MUSCAT@UNICEF.ORG

WEBSITE: UNICEF.ORG/OMAN

تقرير تقييم للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٥

